جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

أزمة الشباب الخليجي وإستراتيجيات المواجهة

أ. د. راشد بن سعد الباز

الطبعة الأولى

الريـــاض

١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

ⓒ (٢٠٠٤)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ
المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (ـ١ـ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (ـ١ـ٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa
Copyright©(2003) Naif Arab unfirsty
for Security Sciences (NAASS)
ISBN 0-9515-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@naass.edu.sa.

ⓒ (١٤٢٥هـ)جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الباز، راشد بن سعد
أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة / راشد بن سعد الباز ـ
الرياض، ١٤٢٥هـ
١٤٦ص، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٠ـ١ـ ٩٥١٥ـ ٩٩٦٠
١ ـ الشباب ـ دول مجلس التعاون الخليجي أ ـ العنوان
ديوي ٣٦٢,٧٥٠٠١ ١٤٢٥/٩٤١

رقم الايداع: ١٤٢٥/٩٤١
ردمك: ٠ـ١ـ ٩٥١٥ـ ٩٩٦٠

ردمك: ٠ـ١ـ ٩٥١٥ـ ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة
لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها،
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويـات

١ . مقدمـــة ٥

١ . ١ مشكلة الدراسة وأهميتها..... ٧

١ . ٢ أهداف الدراسة..... ٩

١ . ٣ منهج الدراسة..... ١٠

١ . ٤ مفاهيم الدراسة..... ١١

٢ . ضرورة العناية بالشباب ورعايتهم..... ١٧

٢ . ١ خصائص مرحلة الشباب..... ١٧

٢ . ٢ نمو اعداد فئة الشباب..... ١٩

٢ . ٣ أزمة الشباب الخليجي ومشكلاته..... ٢٢

٢ . ٤ سوء التكيف الاجتماعي..... ٢٣

٢ . ٥ افتقاد الجدية..... ٢٩

٢ . ٦ البطالة..... ٣١

٢ . ٧ الفراغ..... ٣٧

٢ . ٨ الانحراف..... ٣٩

٢ . ٩ الانحراف السلوكي..... ٤٠

٢ . ١٠ الانحراف الفكري والتطرف الديني..... ٤٢

٢ . ١١ العنف والانتحار..... ٥٣

٢ . ١٢ الأمراض النفسية والاضطرابات الاجتماعية..... ٥٥

٣ . العوامل المؤدية إلى أزمة الشباب ومشكلاته.....٥٧
٣ . ١ تغيّر وظائف الأسرة.....٥٨
٣ . ٢ الانفتاح الإعلامي.....٦٠
٣ . ٣ الأوضاع الاقتصادية.....٦٣
٣ . ٤ العولمة.....٦٥
٣ . ٥ السياسات الاجتماعية.....٦٨
٣ . ٦ عوامل تتصل بالمؤسسات التعليمية.....٧٠
٣ . ٧ عوامل تتصل بالهيئات والمؤسسات الشبابية.....٧٩
٤ . استراتيجيات رعاية الشباب.....٨٩
٤ . ١ استراتيجيات عامة.....٩٥
٤ . ٢ استراتيجيات أمنية.....١٠١
٤ . ٣ استراتيجيات المؤسسات التعليمية.....١٠٣
٤ . ٤ استراتيجيات التوظيف.....١١٦
٤ . ٥ استراتيجيات المؤسسات الشبابية.....١١٩
٤ . ٦ استراتيجيات إعلامية.....١٢٤
٤ . ٧ استراتيجية العمل التطوعي.....١٢٥
٤ . ٨ استراتيجيات خليجية.....١٢٧
٥. الخاتمـــــة.....١٣١
المراجـــــع.....١٣٩

١ . المقدمــة

يحتل الشباب أهمية كبيرة في المجتمعات الخليجية ليس فقط بسبب ما يُمثله من حجم في التركيبة السكانية في المجتمع لكن أيضاً بما تتصف به مرحلة الشباب من خصائص تجعل منها أخطر مرحلة يمر بها الإنسان في حياته . وتزداد هذا المرحلة خطورة في الوقت الحاضر مع زيادة التحديات والصعوبات التي تواجه المجتمعات الخليجية حتى أصبح كثير من الشباب حائراً أمام مفترق طرق رئيسة .

إنّ المجتمعات الخليجية تشترك في مقومات أساسية أهمها وحدة الدين ووحدة اللغة ووحدة التراث والثقافة والجوار ، لذا فإنّ كثير من المشكلات التي يواجهها الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي مشكلات متشابهة مما يتطلب جهوداً مشتركة للتعامل معها والتصدي لها ، خاصة في هذا الزمن الذي تواجه فيه دول الخليج تحديات عديدة لعل أبرزها العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات والتقنية والتي تهدد الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الخليجية مما يجعل العمل الخليجي المشترك ركناً أساساً في التعامل مع التحديات ، وتزداد أهمية ذلك في هذا الوقت الذي يُعرف بـ «زمن التكتلات الاقليمية والدولية» .

إنّ من اللافت للنظر أنّ اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالشباب وقضاياهم لم يكن في المستوى المطلوب مما قد يرجع إليه معاناة كثير من الشباب من صعوبات ومشكلات عديدة لعل من أبرزها البطالة والانحراف السلوكي والانحراف والتشتت الفكري والتطرف الديني والاضطرابات النفسية والاجتماعية .

إن السنوات الماضية والمراحل السابقة التي مرت بها دول مجلس التعاون الخليجي مضت بسلبياتها وإيجابياتها، والمجتمع الخليجي كغيره من مجتمعات هذه المعمورة لا يخلو من السلبيات، فليس هناك مجتمع مثالي يخلو من المشكلات أو بتعبير الفيلسوف اليوناني أفلاطون«المدينة الفاضلة»، لكن من المفترض أن ندرس ونعتبر من المراحل السابقة فندعّم الإيجابيات ونُغيّر السلبيات أو نتلاشاها .

لقد دعت عدد من وسائل الإعلام الغربية بعد أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة دول الخليج العربية إلى الاهتمام بقضايا الشباب ودراسة مشكلاتهم وعلاجها وكان الأولى أن تكون هذه الدعوة والمبادرة صادرة من دول الخليج نفسها ومنذ زمن. إنّ المرحلة الحالية التي تمر بها دول مجلس التعاون تختلف عن المراحل السابقة اختلافاً جذرياً مما يستوجب التعامل مع القضايا والمشكلات بأسلوب مغاير لما كان في السابق.

إنّ الشباب الخليجي يمر بأزمة ودول مجلس التعاون مطالبة بدراسة واقع الشباب دراسة علمية موضوعية بعيداً عن البهرجة الإعلامية والمديح غير المجدي في محاولة للوصول إلى استراتيجيات وبرامج شاملة وواقعية تُعالج مسببات المشكلات وجذورها، وتغطي أوجه الرعاية المختلفة، وتلبي احتياجات الشباب في ظل الأطر الثقافية والدينية لمجتمعاتنا. نحن مطالبون بالتعامل مع قضايا الشباب واحتياجاتهم بشفافية ومصداقية، وهناك ضرورة ملحة لإعادة تنظيم الأوراق وترتيب الأولويات، فمجتمعاتنا مجتمعات نامية من المفترض أن تتركز الجهود فيها على الأساسيات وما يعالج قضايانا المصيرية بما يخدم الصالح العام ويحقق التنمية الشاملة لمجتمعاتنا، فالمجتمع الإنساني مترابط كالسلسة أي خلل في حلقة من حلقاتها يؤثر على تماسك وترابط أجزائها، وبالمثل فأي خلل في جزء أو جانب من المجتمع يؤثر على بقية الأجزاء والجوانب وعلى المجتمع ككل.

ولعل هذه الدراسة التي نحن بصددها اسهام من الباحث في تسليط الضوء على هذا الموضوع المهم «مشكلات الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة»، لسبر ما يواجهه الشباب من تحديات وما يعانيه من صعوبات ومشكلات في محاولة للوصول إلى استراتيجيات شاملة تخدم الشباب الخليجي وتحقق الصالح العام لمجتمعاتنا.

١ .١ مشكلة الدراسة وأهميتها

إنّ الفاحص للمجتمعات الخليجية ليجد أنها مرت وتمر بتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة غيرت في كثير من بنيتها ولمست سكانها بمختلف فئاتهم العمرية وخاصة فئة الشباب، وتتصف تلك التغيرات بحدوثها السريع. فخلال العشر سنوات الأخيرة واجه الشباب عدداً من التحديات والتغيرات التي كان لها أثر كبير على فكره وسلوكه، لعل من أبرزها تغيّر وظائف الأسرة والانفتاح الإعلامي، وتردي الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس، والعولمة. كل هذا وغيره أدّى إلى افتقاد الشباب الخليجي لهويته الثقافية وأدّى أيضاً إلى خلخلة التوازن لدى الشباب مما نتج عنه حدوث أزمة لدى الشباب الخليجي.

إنّ مما يؤكد أهمية الاعتناء بدراسة قضايا الشباب واحتياجاتهم احتلال فئة الشباب لنسبة كبيرة في التركيبة السكانية في المجتمعات الخليجية. وتتصف هذه الفئة بأنّها متنامية في المجتمعات الخليجية فبين عامي ١٩٩٥م و٢٠٠٠م طرأت زيادة ملحوظة على نسبة السكان من الشباب، كما سننظر لاحقاً.

إنّ الوضع الحالي الذي يعيشه كثير من الشباب في دول المجلس وما

ينطوي عليه من تحديات ومستجدات أدّى إلى نتائج سلبية على الشباب وعلى مجتمعاتهم وخلق مشكلات عديدة أصبحت تُشكل قلقاً لدول المجلس، لعل من أبرزها البطالة، والفراغ، والانحراف، والعنف والانتحار، والأمراض النفسية والاضطرابات الاجتماعية، والتطرف الفكري والديني.

ويعتقد الباحث أنّ الاهتمام بالشباب وقضاياهم لم يحظ بالأولية في السياسات الاجتماعية والتخطيطية لدول مجلس التعاون الخليجي لا دراسةً ولا معالجةً. إنّ إغفال دراسة أوضاع الشباب في دول المجلس ومعرفة أسباب مشكلاتهم وجذورها للسعي لوضع الحلول المناسبة سيُفاقم من الوضع ويزيده سوءً. فبالرغم من أنّ الشباب يُمثل القوة المحركة في المجتمع والتي من المفترض أن يعتمد عليها في بناء وتنمية المجتمع إلاّ أنّه في دول الخليج العربي أصبح الشباب مهدَداً بأن يكون قوة هادمة بدلاً من أن يكون قوة بانية. إنّ عدم مواجهة ومعالجة مشكلات الشباب واحتياجاتهم في المجتمعات الخليجية ستترتب عليه، والعلم عند الله، أزمة حقيقية في المستقبل القريب.

إنّ دراسة أوضاع الشباب من كافة الجوانب دراسة علمية ورسم الاستراتيجيات ووضع السياسات الخاصة برعاية الشباب بناءً على ذلك أصبح أمراً ملحاً لكل دولة من دول المجلس في الوقت الحاضر كما أنّ العمل على رسم استراتيجية خليجية موحدة وتكثيف وتنسيق الجهود بين دول المجلس يزداد أهمية خاصة في هذا الوقت الذي تشهد فيه دول الخليج حملات ثقافية وفكرية منظمة من منظمات ودول أجنبية تستهدف شبابه كما تستهدف التشويه بالمعطيات الثقافية والاجتماعية لمجتمعاته مما يستدعي تضافر كل الجهود الخليجية والمشاركة الجماعية في التصدي لها وحماية

شباب الأمة ودول المجلس، ومن نافلة القول أنّ الجهد الجماعي المشترك يفوق الجهد الأحادي.

ومن أهم الخطوات لوضع السياسات وبناء الاستراتيجيات لرعاية الشباب في دول المجلس القيام بدراسات علمية عن الشباب وأوضاعهم في كل دول المجلس تتصف بالمنهجية العلمية تعكس الواقع الفعلي بعيداً عن البهرجة الإعلامية والمجاملات المضللة، وبعيداً عن الاستغراق في أطر نظرية لا تخدم الواقع الفعلي لمجتمعاتنا. ولعلّه من ما يُعاب على الدراسات العلمية في مجتمعاتنا العربية خاصة في المجال الاجتماعي هو استغراقها في الجانب النظري وإغفال العالم الحقيقي أي الممارسات الواقعية مما جعل هناك فجوة بين الدراسات العلمية والواقع الذي يعيشه المجتمع، وقد عبّر عن ذلك عدد من المسئولين سواء في قطاعات الشباب أو غيرهم ممن التقى بهم المؤلف. وإلى هذه الحقيقة أشار اليكس جيترمان من وجود فجوة بين العالم المجرد والعالم الحقيقي للنظرية والتطبيق، وأعرب عن دهشته من عدم وجود النقلة أو الاتصال الطبيعي بين النظرية والتطبيق (Gitterman, 1991). وهذه الدراسة التي نحن بصددها خطوة نحو التجسّير بين النظرية والتطبيق، حيث ستعمل الدراسة على معرفة التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب الخليجي في الوقت الحاضر والوقوف على أسباب وجذور تلك المشكلات وفي المقابل الخروج باستراتيجيات عملية ومتكاملة يُمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تبنيها وتنفيذها لمعالجة قضايا الشباب ومشكلاتهم بما يخدم الشباب الخليجي والصالح العام لمجتمعاتنا الخليجية.

١ .٢ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة التي نحن بصددها إلى تحقيق عدة أهداف، تتضمن:

١ـ التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجه الشباب الخليجي في

وقتنا الحاضر.

٢ـ تحديد أسباب تلك المشكلات والتحديات ليُمكن التعامل معها بفاعلية أكثر.

٣ـ الوصول إلى عدد من الاستراتيجيات التي تعالج قضايا ومشكلات الشباب الخليجي بما يحقق الصالح العام لمجتمعاتنا الخليجية.

٤ـ الإضافة العلمية في موضوع يزداد أهمية ويتصف بندرة الدراسات العلمية فيه خاصة فيما يتصل بالاستراتيجيات الشبابية.

١ .٣ منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوثائقي، وهو أحد مناهج البحث شائعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية، فقدتم مراجعة عدد من الدراسات في موضوع الشباب وقضاياهم لتناول الموضوع في المسار الذي يخدم الدراسة.

كما قام الباحث في المراحل الأولى من الدراسة بعرض الدراسة على عدد من المسؤولين في قطاعات الشباب في دول مجلس التعاون الست (الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، و المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت)، ثم اللقاء بهم في مدينة الرياض للتحاور حول هذا الموضوع وأخذ آرائهم، وكذلك مقابلة بعض المسؤولين في قطاع الإنسان والبيئة في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لأخذ آرائهم ومقترحاتهم.

كما تمت مقابلة عدد من العاملين في القطاع الشبابي في بعض دول مجلس التعاون وكذلك شباب من دول مجلس التعاون وذلك لاستيضاح

بعض القضايا المتصلة بالشباب ورعايتهم أو للتحقق من بعض الأمور.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاستعانة والاستشهاد بملاحظات الباحث وخبرته الميدانية في هذا المجال فقد سبق للباحث أن عمل متدرباً ومتطوعاً في بعض مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمنظمات الطلابية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وبصفة الباحث أستاذاً أكاديمياً في الجامعة وشارك وأشرف على عدد من الأنشطة الطلابية كما كان على صلة بالمدارس بصفته مشرفاً على طلاب الخدمة الاجتماعية المتدربين في المدارس فقد مكنّه ذلك من الاحتكاك بالشباب والوقوف على قضاياهم ومشكلاتهم كما يرونها.

١ . ٤ مفاهيم الدراسة

سيتم مناقشة عدد من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة في هذه الجزئية، وتتضمن: الشباب، والأزمة، والمشكلات، والاستراتيجيات.

١ .٤ . ١ الشباب

مرحلة الشباب من المراحل العمرية التي يمر بها الإنسان في حياته بمشيئة الله. وهناك اختلاف في تحديد سنوات الفئة العمرية لمرحلة الشباب، فقد عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥م الشباب بأنّهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ سنة، ومنذ ذلك الحين فجميع الدوائر الإحصائية في الأمم المتحدة تستخدم تلك الفئة العمرية في جميع الإحصاءات العالمية المتعلقة بالشباب. وهناك توجه يحصر تلك المرحلة بين ١٥ و٢٥ سنة، وهذا يتفق مع مفهوم المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب المنعقد في القاهرة في عام ١٩٦٩م، وكذلك مع مفهوم المسئولين عن الشباب

في دول مجلس التعاون. وهناك من يرى أنّ مرحلة الشباب لا تتوقف عند سن الخامسة والعشرين بل تمتد إلى سن الثلاثين (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ب. ت.).

ولعله من الصعب وضع حدود عمرية فاصلة لمرحلة الشباب لأنّها ترتبط بعوامل عدة نفسية واجتماعية وبيئية كما أنّها تختلف من مجتمع لأخر لكن يعتقد المؤلف أنّ مرحلة الشباب تبدأ من سن الثامنة عشر حيث يبدأ الشاب بتكوين شخصيته الاعتبارية، ففي بعض دول مجلس التعاون يُمكن للشاب عند بلوغ هذه السن الحصول على رخصة للقيادة وبطاقة شخصية مستقلة ونحو ذلك، وتمتد هذه المرحلة إلى مادون سن الثلاثين. وهناك فترة مهمة تسبق هذه المرحلة بل يُمكن اعتبارها امتداداً لمرحلة الشباب حيث تحتاج إلى عناية واهتمام وهي فترة المراهقة وتبدأ من سن الثالثة عشر. ولعل أهم ما يُميز مرحلة الشباب اتصافها بعدد من الخصائص تجعلها أكثر مرحلة عمرية حرجة يمر بها الإنسان.

١ . ٤ . ٢ الأزمة

تعني الأزمة في اللغة العربية القحط والشدة والضيق فيقال أزمة سياسة وأزمة اقتصادية . وهناك عدة تعاريف لمفهوم الأزمة، فيرى بيكر Paker أنّ الأزمة عبارة عن ضغوط نفسية داخلية أو تغير في الحالة النفسية للفرد وبالتالي تُمثل مشكلة أو صعوبات تواجه الفرد مما تحد من أساليبه وقدراته التقليدية للتعامل والتكيف مع الوضع الجديد وبالتالي تُعيقه من إنجاز أهدافه وتُحدث خللاً في التوازن النفسي والاجتماعي للفرد. كما يراها بيكر أيضاً بأنها موقف أو حادثة اجتماعية غير مرغوبة تؤدي إلى تعطيل الفرد أو الجماعة عن القيام بدورهم بصورة طبيعية (Paker, 1991).

ويُعرّف صادق الأزمة بأنّها عقبة أو عائق يواجه الفرد وتُعيق من تحقيق أهداف حياته المهمة، وتتصف بأنّها لا يمكن التعامل معها بالأساليب والوسائل التكيفيه المألوفة والتقليدية (صادق، ١٩٩٢). ويؤكد بابر Paber بأنّ الأزمة مرحلة تحول وتبدل في الأوضاع تتصف بعدم الاستقرار قد تؤدي إلى نتائج سلبية وغير مرغوبة خاصة إذا كان الفرد المعني بها غير قادر أو مستعد على احتوائها ودرء أخطارها (في الطيب، ١٩٩٢).

ويُشير برلمان Perlman أنّ الأزمة موقف ينتج عن نقص في إشباع احتياجات الإنسان النفسية والاجتماعية الأساسية أو الضرورية أو تراكم الإحباطات وسوء التكيف أو نتيجة للتفاعل بينهما بطريقة تهدد حياة الفرد وتحول دون قيامه بأداء أدواره ووظائفه الاجتماعية (في رجب، ١٩٩١).

ومن التعاريف السابقة يتبين أنّ الأزمة هي موقف أو مرحلة يمر بها الفرد أو الجماعة أو المجتمع نتيجة لحدوث مشكلة كبيرة لم يتم مواجهتها في بداية الأمر أو عجز مستمر عن إشباع احتياج مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوحدات على أداء وظائفها المتوقعة منها ويُسفر عن ذلك حدوث حالة من اللاتوازن، ونظراً لأنّ القدرات والإمكانات المعتادة لهذه الوحدات غير قادرة للتعامل مع الأزمة أو مواجهتها فهي تتطلب جهوداً خاصة ومكثفة لمواجهتها. ولعل ما تتصف به الأزمة أنّه نتيجة لتأثيرها فإنّ الأفراد قد يتجهون إلى أساليب غير سليمة في مواجهة الأزمة وبالتالي يتولد عن ذلك مشكلات عديدة تهدد كيان هذه الوحدات أو تشكل خطراً يتعدى هذه الوحدات إلى المحيطين بهم وذلك إذا لم يتم التعامل معها ومواجهتها بفاعلية.

وبالنظر إلى واقع الشباب الخليجي في وقتنا الحاضر يتضح أنّه يعيش أزمة حقيقة فهو يمر بمرحلة حرجة وغير مألوفة من قبل وهو غير قادر بإمكاناته

وخبراته للتعامل معها نتج عن ذلك مشكلات عديدة أصبحت تشكل خطراً ليس على الشباب أنفسهم فقط ولكن على المجتمع ومكتسباته مثل الانحراف الفكري والتطرف الديني والانحراف السلوكي والعنف والانتحار، ومواجهة هذه الأزمة يتطلب جهوداً مضاعفة وعلى كافة المستويات ومن كافة المؤسسات حكومية كانت أو أهلية لاحتوائها والتعامل معها.

١ . ٤ . ٣ المشكلات

مشكلة مشتقة من كلمة شكل وشكل الأمر أي التبس[١]. وتُعّرف المشكلة على أنّها «موقف يواجه الفرد وتعجز فيه قدراته عن مواجهته بفاعلية مما يعوق أدءئه لبعض وظائفه الاجتماعية» (غباري، ١٩٨٢ : ٥٩). وتُعّرف بأنّها انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح (حسن، ١٩٨٠). كما يُنظر إلى المشكلة بأنّها موقف وظرف يرى المجتمع أنّ هناك تهديداً لأنظمته ورفاهيته من جراء استمرار وجودها ويجب بذل الجهود لإزالة أسبابها وتصحيح أوضاعها (كمال وسليمان، ١٩٨٢). وهناك من يُعرف المشكلة على أنّها «صعوبة أو حالة غير مرغوبة من قبل معظم أفراد المجتمع لأنّها تمنع الفرد أو المجتمع من الإشباع للحاجات وبلوغ الأهداف، أو تفضي إلى الضرر المباشر بأحدهما أو كليهما، حالياً أو مستقبلاً» (عبدالحميد، ٢٠٠٢م : ٢).

ويُمكن النظر إلى المشكلة في هذه الدراسة على أنّها موقف أو عدة مواقف تواجه الفرد أو الجماعة أو المجتمع مما تحد من نموه أو تعيق الفرد عن القيام بوظائفه على الوجه المطلوب وإذا عجز الفرد عن التعامل معها فإنّ

(١) لسان العرب المحيط (ب . ت) بيروت، دار لسان العرب، ص ٦٥٤

التدخل المهني من المختصين يُصبح ضرورة لمواجهتها وتفادي تطورها إلى مشكلات أخرى تكون أكثر صعوبةً وخطراً.

١ .٤ . ٤ الاستراتيجيات

يُنظر للاستراتيجيات على أنّها «فن اختيار أكثر الوسائل الملائمة بين تلك الوسائل المتاحة والتغلب على الصعوبات والمعوقات المحيطة لتحقيق الأهداف البعيدة» (علي، ١٩٨٩ : ٣٢). نمط تنتهجه الدولة في رسم سياساتها وذلك لنقل المجتمع من وضعه الاقتصادي والاجتماعي الحالي إلى وضع أرقى وأفضل (النجار، ١٩٩٠).

كما ينظر حسن للاستراتيجيات على أنّها «الإطار العام أو الخطوط العريضة التي تترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي» (حسن، ١٩٩٨ : ١٢٠). وتتطلب السياسات الاجتماعية أن تكون هناك خطط استراتيجية وأخرى تكتيكية، فالخطط الاستراتيجية تعمل على تحديد الأهداف الكبيرة ورسم طويلة أو متوسطة المدى أمّا الخطط التكتيكية فتسعى لتحقيق أهداف مرحلية قصيرة المدة وتتصل بالجانب التنفيذي وتعمل على مواجهة المواقف العملية.

وتقع مسئوليات وضع الاستراتيجيات خاصة في الدول النامية على الحكومات وتُبنى على أساس من التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل والتنمية الاقتصادية. وهناك استراتيجيات عامة للدولة وتتفرع منها استراتيجيات نوعية وذلك بحسب:

- الفئات العمرية مثل استراتيجيات رعاية الشباب أو استراتيجيات رعاية المسنين.

- المجالات أو الجوانب النوعية في المجتمع مثل استراتيجيات الخدمات الصحية و استراتيجيات التعليم .

وفي هذه الدراسة يُراد بالاستراتيجيات الخطط المستقبلية التي تضعها الدولة وتتبناها وفق أهداف محددة للرفع من مستوى الشباب ومعالجة قضاياهم ومشكلاتهم وفق أساليب ووسائل مدروسة ، وهذه الاستراتيجية الخاصة بالشباب ترتبط وتكمل الاستراتيجيات النوعية الأخرى والتي تُشكل مع بعضها البعض الاستراتيجية العامة للدولة والتي تهدف إلى تنمية المجتمع والنهوض به في كافة المجالات .

ويتطلب وضع الاستراتيجيات مراعاة تسعة عناصر مهمة تتمثل في :

١- تحديد الأهداف المراد تحقيقها .

٢- ترتيب تلك الأهداف حسب أهميتها وحاجة المجتمع لها .

٣- تحديد الموارد والإمكانات المادية والبشرية الحالية والمستقبلية التي تتطلبها تلك الاستراتيجيات .

٤- كيفية تأمين وتدبير الموارد ولإمكانات اللازمة للاستراتيجيات .

٥- تحديد المعوقات والصعوبات التي تعترض أو قد تعترض تحقيق تلك الاستراتيجيات وكذلك التنبؤ بها بما قد يحصل من معوقات في المستقبل .

٦- تحديد الوسائل والأساليب الرئيسة لتحقيق تلك الاستراتيجيات .

٧- الاختيار بين تلك الوسائل بما يتلاءم مع ثقافة المجتمع وإمكاناته الحالية أو ما يُمكن توفيره من إمكانات .

٨- وضع خطط مرحلية زمنية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات .

٩- رسم خطط للمتابعة والتقويم وذلك للتأكد من سير العمل في تلك الاستراتيجيات وانسجامها في تحقيق الأهداف .

٢. ضرورة العناية بالشباب ورعايتهم

إنّ الاهتمام والعناية بالشباب وتوفير الرعاية لهم ضرورة مجتمعية ومطلب حتمي، وإن كان هذا المطلب ضرورة على مر العصور إلاّ أنّه في الوقت الحاضر يستلزم اهتماماً وعنايةً خاصة نظراً لتعدد وتعقد القضايا والتحديات التي تواجه الشباب الخليجي في وقتنا الحاضر في ظل التغيرات التي يواجهها المجتمع الحديث وفي ظل العولمة وما ألقته من تبعات.

ولعله من المناسب الحديث عن محورين أساسين تبين أهمية العناية برعاية الشباب في دول مجلس التعاون في الوقت الحاضر كخيار استراتيجي، وهذان المحوران هما، الخصائص التي تتصف بها مرحلة الشباب والنمو الكبير في أعداد هذه الفئة في دول مجلس التعاون، وهو ما سيتم تناوله في الجزئية القادمة.

٢ . ١ خصائص مرحلة الشباب

تُعدّ مرحلة الشباب مرحلة حاسمة في حياة الفرد، وينظر إليها كثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية والنفسية على أنّها من أهم مراحل النمو من حيث تكوين الفرد الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي وتكوين عاداته وميوله واكتسابه القيم والمعايير الدينية والأخلاقية التي تحكم سلوكه وتوجه تفاعله مع مجتمعه.

وقد أظهرت النظريات والدراسات العلمية أنّ مرحلة الشباب تتصف بعدد من الخصائص التي تنفرد بها عن المراحل العمرية الأخرى مما يستوجب إدراكها والتعامل معها بفاعلية وبذل الجهود للعناية بها. ويُمكن الإشارة إلى تلك الخصائص فيما يلي (الشثري، ١٤٢٢هـ، السنهوري وآخرون، ١٤١٢هـ قنديل وآخرون، ١٣٩٨هـ،):

١ ـ النمو الجسمي السريع والتغيرات الجسمية البارزة .

٢ ـ ظهور وبروز الغريزة الجنسية والتطلع إلى الجنس الآخر .

٣ ـ الميل إلى الاستقلالية واثبات الذات ، والسعي لاتخاذ القرارات بنفسه بعيداً عن تأثيرات الأسرة .

٤ ـ التمرد على العادات والتقاليد والأنظمة والسلطة الوالديه والسلطات الرسمية في المجتمع .

٥ ـ الاهتمام بالمظهر الشخصي وحب البروز .

٦ ـ توسيع الأفق الاجتماعي والرغبة في التفاعل الاجتماعي وإقامة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين .

٧ ـ اتصاف هذه المرحلة بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي وإن كانت تتصف بالنمو العقلي .

٨ ـ التفكير في المستقبل وخاصة الزواج والبحث عن العمل والاستقرار المادي . وإن كان بعض الشباب لا يتفوه بذلك أو ينفي التفكير في ذلك لكن في أعماق النفس يظل التفكير في المستقبل هاجس الشباب .

٩ ـ حب الاستطلاع والتجديد مما يجعلهم أكثر فئات المجتمع قدرة على العطاء والبناء كما أنّهم عُرضة للتأثر بالتيارات الفكرية والأنماط السلوكية الجديدة .

١٠ ـ مرحلة تكوين الاتجاهات واكتساب القيم المجتمعية ، ويتجه كثير من الشباب في هذه المرحلة إلى التفكير الديني والمذهبي .

إنّ هذه الخصائص تؤكد على أنّ استراتيجيات وبرامج وخدمات الشباب يجب أن تضع في الاعتبار التعامل بفاعلية مع هذه الخصائص لتُصبح الرعاية المقدمة للشباب فاعلة وناجحة ، فاستراتيجيات وبرامج رعاية

الشباب غير المستجيبة لهذه الخصائص ستكون بمعزل عن التعامل مع احتياجات الشباب ومشكلاتهم، أي أنّ الرعاية ستكون في واد والشباب في واد آخر.

٢ . ٢ نمو اعداد فئة الشباب

تحتل فئة الشباب نسبة كبيرة من التركيبة السكانية، وتتزايد أعدادها بشكل مستمر في المجتمعات النامية. ففي تقارير الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسون المنعقد في شهر مارس من عام ١٩٩٦م ودورتها السادسة والخمسون المنعقد في يوليو من عام ٢٠٠١م تحت موضوع «برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها» تبين أنّ غالبية الشباب تعيش في الدول النامية، فتُشير إحصاءات عام ٢٠٠م أنّ ٨٥٪ من إجمالي عدد الشباب البالغ حوالي البليون نسمة تعيش في الدول النامية ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة لتصل في عام ٢٠٢٥م إلى ٨٩٪. ويعيش في الدول الأسيوية النامية وحدها حوالي ٦٠٪ من شباب العالم، ومن المتوقع نمو هذا العدد في السنوات القادمة لذا فإنّ مشاركة الشباب في العمل والتنمية وفي صنع القرارات المتعلقة بهم أمر بالغ الأهمية.

وتشير وثيقة لمنظمة اليونسكو أنّ غالبية سكان المدن في العالم الثالث من فئة الشباب، فهناك أكثر من أربعة من الشباب لكل عشرة من سكان تلك المدن، وفي الأحياء الفقيرة يقدر ما نسبته ٥٠٪ من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٢ ـ ١٨ سنة.

وتتسم دول الخليج العربي بارتفاع الخصوبة فيها فبينما يُقدر معدل الخصوبة العالمي ب ـ ٣ مواليد للمرأة الواحدة فإنّ المعدل في دول الخليج

يصل إلى الضعف للمرأة الواحدة. ولذا فإنّ معدل الولادات في دول الخليج مرتفع، فمعدل الولادات يتجاوز ٤٠ في الألف مقارنة ب ـ١٢ في الألف في دول أوربا وب ـ ٢٧ بالألف في قارة آسيا (الخياط، ٢٠٠٠م/ ١٤٢١هـ)، وهذا يعني أنّ هناك أعداداً كبيرة ستدخل مرحلة الشباب في دول الخليج العربية.

وتُمثّل فئة صغار السن وهم الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة فئة كبيرة بين المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تصل إلى أكثر من ٤٤٪ من إجمالي السكان وهذه النسبة تُقارب ضعف النسبة الموجودة في عدد من الدول الأوربية مثل بريطانيا وألمانيا والسويد (الخياط، ٢٠٠٠م/ ١٤٢١هـ). وهذا يُشير أنّه خلال سنوات قليلة تتراوح من ٥ إلى ١٠ إلى سنوات سيدخل سوق العمل أعداد كبيرة من مواطني دول الخليج.

وتُمثل فئة الشباب والناشئة نسبة كبيرة في التركيبة السكانية للمجتمعات الخليجية، فالذين أعمارهم تقع بين ١٠ سنوات و٢٩ سنة تتراوح نسبتهم في دول مجلس التعاون بين ١,٣٢٪ كما هو في دولة قطر إلى ٤١٪ كما هو في المملكة العربية السعودية، كما يتضح في الجدول رقم (١)، وإجمالاً يبلغ عدد الشباب والناشئة في دول المجلس من المواطنين (١٠,٠٦٠,٢١٠) حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠م الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[1]، ونسبتهم ما يقرب من ٤٠٪ من مجموع التركيبة السكانية من المواطنين في دول مجلس التعاون.

وإن كان هناك اختلافات بين إحصائيات أعداد الشباب في دول مجلس التعاون فهذا يرجع إلى أسباب منها اختلاف مصدر الإحصائيات واختلاف تحديد الفئات العمرية للسكان عند إجراء المسوح السكانية، وكذلك مدى

(١) انظر الموقع الرسمي في الشبكة العنكبوتية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الامانة العامة، مركز المعلومات (www.gcc.org)

شمولية الإحصاءات السكانية للمواطنين وغير المواطنين أو اقتصارها على المواطنين بالإضافة إلى اختلاف سنة إجراء المسوح السكانية، فعلى سبيل المثال أشارت آخر إحصائية في المملكة العربية السعودية إلى أنّ عدد المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات إلى أقل من ٣٠ سنة ٥,٩٣٢,٤٩١ حسب إحصائية عام ١٩٩٩م (الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠) وفي البيانات المتوفرة لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تُبيّن أنّ أعداد المواطنين الذين تتراوح أعمارهم من ١٠ سنوات إلى أقل من ٣٠ سنة يبلغ في السعودية (٦,٦٣٣,٠٣٢). لكن الإحصاءات جميعها تُشير إلى زيادة حجم فئة الناشئة والشباب في دول مجلس التعاون، انظر جدول رقم (١).

جدول رقم (١)[1]

أعداد الشباب والناشئة ونسبتهم (١٠-٢٩ سنة) في دول المجلس لعام ٢٠٠٠

الدولة / بيانات سكانية	عدد السكان	عدد السكان من الشباب	نسبة السكان من الشباب
مملكة البحرين	٦٣٧٥٨٢	٢٣٣٤٢٦	٪٣٦,٦
الكويت	٢٢٢٨٣٦٣	٧٦٩٧٦٤	٪٣٤,٥
سلطنة عمان	٢٤٠١٢٥٦	١٠٢٥٩٧٠	٪٤٢,٧
قطر	٥٧٨٥١٠	١٨٥٤٥١	٪٣٢,١
المملكة العربية السعودية	١٦٢٠٨٤١٨	٦٦٣٣٠٣٢	٪٤٠,٩
الإمارت العربية المتحدة	٣٢٤٧٠٠٠	١٢١٢٥٦٧	٪٣٧,٣
المجموع	٢٥,٣٠١,١٢٩	١٠,٠٦٠,٢١٠	٪٣٩,٨

(١) النسب بناء على الإحصاءات السكانية للمواطنين المتاحة من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الموقع الرسمي للأمانة العامة للمجلس في الشبكة العنكبوتية WWW.gcc.org.

٢ . ٣ أزمة الشباب الخليجي ومشكلاته

إنّ الوضع الحالي الذي يعيشه كثير من الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي وما ينطوي عليه من تحديات ومستجدات أدّى إلى نتائج سلبية على الشباب وعلى مجتمعاتهم نجم عن ذلك وجود أزمة تمظهرت في مشكلات عديدة أصبحت تُشكل قلقاً لدول المجلس، فأصبح الشباب الخليجي يعيش أزمة حقيقية تهدد بالانفجار إن لم تبذل الجهود الصادقة والحثيثة لتدارك الأمر، ولعل ما نشاهده في الوقت الحاضر من مشكلات وانحرافات سلوكية وفكرية وتطرف ديني وإرهاب مظاهر خطيرة لذلك.

ومما يزيد الأمر سوءاً أنّ عامة أفراد المجتمع أصبح يحمل تصورات سلبية عن الشباب كعدم الجدية واللامبالاة والأنانية والانحراف واستخدام المخدرات، بل والشك فيهم فيصف بعض الأفراد أنّهم يخافون السير لوحدهم في طريق يتجمهر فيه مجموعة من الشباب. وهذا التصور السلبي عن الشباب موجود أيضاً في المجتمع الغربي، ففي دراسة مسحية وجد أنّ ثلثي الأمريكيين البالغين يحملون تصوراً سلبياً عن الشباب فينعتونهم بالعنيفين والالفاظ وغير مسؤولين، والخطرين، وترجع الدراسة أن من أهم أسباب وجود هذا التصور السلبي هو تركيز وسائل الإعلام وإبرازها لمشكلات الشباب (Scales, ٢٠٠١).

إنّ الأزمة التي يعيشها الشباب والتي انعكس تأثيراتها السلبية على المجتمعات الخليجية أفرزت عدد من المشكلات الاجتماعية والنفسية. وعند الحديث عن مشكلات الشباب فإنّ من نافلة القول أنّ المشكلة الاجتماعية تتصف بتعدد عواملها ومسبباتها وكذلك بتعدد نتائجها وآثارها، كما أنّ بعض المشكلات يُمكن أن تكون عوامل ومسببات لمشكلات أخرى.

وفي هذه الدراسة سيتم تناول عدد من المشكلات التي تواجه الشباب الخليجي والتي هي إفرازات للأزمة؛ هذا وإن كان هناك مشكلات أخرى لكن هذه الدراسة ركزت على المشكلات الأساسية المشتركة بين شباب دول مجلس التعاون الخليجي كما ثبت من خلال مراجعة عدد من الدراسات ومن خلال رأي عدد من المسئولين عن قطاعات الشباب في دول مجلس التعاون الست وكذلك الشباب الذين التقى بهم الباحث.

٢ . ٤ سوء التكيف الاجتماعي

إنّ الإنسان بطبعه كائن اجتماعي، فهو يعيش في مجتمع يتفاعل ويتعامل معه. إنّ نجاح الشاب في حياته يتحدد عادةً بقدرته على التكيف والتأقلم مع مجتمعه، فكلما استطاع الشاب التكيف مع مجتمعه كلما استطاع القيام بدوره في مجتمعه ووقاه ذلك، بإذن الله، الاضطرابات النفسية والاجتماعية المرتبطة بسوء التكيف مع المجتمع. وإن كانت الأسرة تقوم بدور كبير في إكساب الشاب منذ صغره عمليات التكيف الاجتماعي حيث أنّه منذ نعومة أظفاره تقوم الأسرة بإمداده بالمهارات والخبرات الأساسية التي تعينه على التكيف داخل بيئة الاجتماعية إلا أنّ المؤسسات المجتمعية بمختلف أنواعها خاصة التعليمية منها والإعلامية تلعب دوراً كبيراً في وقتنا الحاضر في التكيف السليم أو في سوء تكيف الشاب مع مجتمعه.

لقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم للتكيف تبعاً لاختلاف تخصصاتهم ومشاربهم الثقافية. فيعرف ولمان التكيف بأنّه «قدرة الفرد على إشباع حاجاته، ومقابلة معظم متطلباته النفسية والاجتماعية من خلال العلاقة المنسجمة بيئته التي يعيش فيها» (٩ : ١٩٧٣: ,Wolman).

ويشير بدوي إلى أنّ التكيف هو «تغيير سلوك الفرد كي يتفق مع غيره

من الأفراد وخاصة باتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية» (بدوي، ٨: ١٩٨٢). ويؤكد دسوقي على أنّ التكيف هو «عملية إحداث التغيرات المطلوبة في نفس الفرد أو في بيئته لبلوغ التوافق النسبي» (دسوقي، ١٩٨٩: ٥٩).

وينظر لانديس وهاير إلى التكيف بمعنىً أشمل على أنّه الملاءمة بين الفرد ومجتمعه وما يعني ذلك من تكوين علاقات طيبة (لانديس وهاير، ١٩٩٢). كما يرى جيرمان وجتمان أنّ التكيف Adaptation «عمليات مستمرة موجهة نحو التغيير، كما أنّه عمليات إدراكية ومحسوسة وسلوكية يستخدمها الناس للمحافظة أو الرفع من مستوى الانسجام بين أنفسهم وبيئتهم. والتكيف ينطوي على أفعال من الأفراد لتغيير البيئة أو لتغيير أنفسهم أو كليهما؛ وكذلك التكيف مع التغيرات التي تحدثها البيئة مثل الكوارث الطبيعية والتغيرات الاجتماعية وذلك في عملية ليس لها نهاية» (Germain and Gitterman, ١٩٩٥: ٨١٧).

والاتجاه النفسي يُؤكد على أنّ التكيف هو إشباع الفرد لحاجاته ودوافعه بصورة ترضيه وبطريقة يقرها المجتمع (فهمي، ١٩٨٧). ويؤكد البعد الاجتماعي على أنّ «التكيف عملية اجتماعية تقوم على مسايرة الفرد لمعايير المجتمع وثقافته، من خلال قدرة الفرد على أن يعقد صلات اجتماعية راضية مرضية مع من يعاشرونه أو يعملون معه من الناس» (فهمي، ١٩٧٩: ٢٤).

ويمكن تقسيم التكيف من حيث الإدراك إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

١- تكيف آلي: وفيه لا يشعر الفرد بعمليات التغير في سلوكه واتجاهاته، فهو غير واع بذلك، مثال ذلك الشاب الذي يتعامل مع مواقف الحياة بناء على ما تشرّبه من والديه من قيم أساسية ومبادئ من غير تفكير في المواقف.

٢ـ التكيف الطّوعي، حيث يقوم الشاب بتغيير اتجاهاته وسلوكه بما يتفق مع رغبة المجتمع أو الجماعة التي ينتمي إليها مع اقتناعه بذلك التغير.

٣ـ التكيف الجبري حيث يقوم الشاب بتغيير اتجاهاته وسلوكه بناءً على رغبة المجتمع أو الجماعة التي ينتمي إليها وإن كان غير مقتنع ولا يرغب في ذلك، وهو يقوم بذلك حتى يكون مقبولاً من المجتمع الذي يعيش فيه ويستطيع أن يتعامل مع أفراده، فالمجتمع في هذا يمارس عملية الضبط على أفراده.

ويمكن تقسيم التكيف إلى ثلاثة أنماط أساسية وذلك حسب المجال أوالنطاق:

٢ .٤ . ١ التكيف العضوي (البيلوجي)

وهو ذلك التغيير الذي يحدث في الكائن الحي سواءً كان في البناء أوفي الوظيفة ليجعله أكثر قدرة على المحافظة على حياته أو نوع جنسه. والتكيف العضوي يحدث في الإنسان آلياً، فمثلاً عند وجود مكروب في الجسم ينشط جهاز المناعة لمحاربته والقضاء عليه، كذلك عند تعطل إحدى الكلى تتنقل آلية العمل ووظيفة تنقية الجسم إلى الكلية الأخرى. كما قد يحدث التكيف العضوي لدى الإنسان عن طريق التدخل الخارجي وذلك باستخدام العقاقير الطبية أو التدخل الجراحي ونحوه لإعادة التوازن الطبيعي للجسم وعند وجود مرض.

٢ . ٤ . ٢ التكيف النفسي

وهو القدرة النفسية للفرد للتعامل مع الظروف والأزمات التي يواجهها والتي تتطلب تغيير في عادات الفرد واتجاهاته للحفاظ على اتزانه

النفسي وللسلامة من الأمراض النفسية. ويسميه البعض في هذا المحيط بالتوافق (بدوي، ١٩٨٢).

٢ .٤ . ٣ التكيف الاجتماعي

وهو نوع آخر من التكيف، وفيه يسعى الفرد للتعامل الإيجابي مع مجتمعه بما يتضمنه من قيم ونظم وتقاليد حتى يكون متقبلاً في مجتمعه. وقد يكون هذا التكيف تكيفاً ظاهرياً ولكن باطنياً خلاف ذلك أي أنّ الفرد غير راض أو مقتنع بتلك القيم والنظم والتقاليد التي يمارسها المجتمع.

ويعرّف بدوي التكيف الاجتماعي بأنّه«عملية اجتماعية تتضمن نشاط الأفراد أو الجماعات وسلوكهم الذي يرمي إلى الملاءمة والانسجام بين الفرد والفرد أو بين جملة أفراد وبيئتهم، أو بين الجماعات المختلفة» (بدوي، ١٩٨٢ : ٣٨٠).

ويُعرّف ولمان التكيف الاجتماعي «بأنّه التغيرات الضرورية لمواجهة متطلبات المجتمع ومواقف العلاقات الشخصية» (Wolman ١٩٧٣ : ٩). ويرى وهبه التكيف الاجتماعي على أنّه «تغير في سلوك الفرد كي يتسق مع غيره من الأفراد وخاصة باتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية» (وهبه، ١٩٧٩ : ١٢٨).

ويمكن تقسيم التكيف الاجتماعي إلى أربعة أنواع رئيسة تتضمن :

١ ـ التكيف المدرسي : وهو قدرة الطالب على تحقيق حاجاته الاجتماعية من خلال علاقته مع زملائه ومدرسيه ومع المدرسة وإدارتها، ومن خلال المشاركة في ألوان النشاط المدرسي بشكل يساهم في نموه النفسي والاجتماعي (رمزي، ١٩٨٦).

ويُعرّف العسكر التكيف المدرسي بأنّه «قدرة الطالب على الانسجام والاندماج مع زملائه في المدرسة ومشاركته في الأنشطة المدرسية، وتكوين علاقات مرضية مع رفاق صفه ومع مدرسيه وإدارة مدرسته وتحقيقه لمستوى جيد في التحصيل الدراسي» (العسكر، ١٤١٧ : ٣١).

٢ ـ التكيف الأسري: وهو التفاعل الإيجابي للشاب مع أفراد أسرته من الوالدين والأخوة والأقارب بشكل يساعد الشاب والأسرة ككل على القيام بتأدية الوظائف المنوطة بكل منهما.

٣ ـ التكيف الوظيفي: وهو التفاعل الإيجابي للشاب مع عمله وما يتضمنه من زملاء ورؤساء ومرؤوسين مما يساعد في تحقيقه لدوره الوظيفي والشعور بالرضا.

٤ ـ التكيف العلاقي: ويقصد به قدرة الشاب على تكوين علاقات اجتماعية جيدة مع الآخرين خاصة الأصدقاء والجيران والزملاء مما يساعد الشاب على النمو الاجتماعي السليم الذي يحقق له الاندماج في مجتمعه.

إنّ المراقب للشباب الخليجي في السنوات الأخيرة يُلاحظ أنّ سوء التكيف أصبحت سمة ملازمة لكثير منهم سواء كان سوء التكيف يتصل بالمدرسة أو الأسرة أو الوظيفة أو العلاقات الاجتماعية أو بهم جميعاً؛ فهناك من الشباب من لديه عدم انسجام مع المجتمع ومعطياته وتشكيك أو نقمة على النظم والتقاليد والموروثات الاجتماعية بل وفي بعض الأحيان على القيم والمبادئ الدينية وعلى أنظمة الحكم.

وسوء التكيف مع المجتمع يكون على ثلاثة أنماط:

١ ـ سوء التكيف من خلال سلوكيات يُقدم عليها الشباب كارتكابهم للجرائم وإدمان المخدرات أو ارتكابهم لأعمال إرهابية.

٢ ـ الانسحاب من المجتمع والركون إلى العزلة والانغماس في الذات .

٣ ـ سوء التكيف الباطني أي أنّ الشاب غير راض أو مقتنع بتلك القيم والنظم والتقاليد والموروثات التي يُمارسها المجتمع لكن يُحاول إظهار خلاف ذلك .

وسوء التكيف هذا خلق لدى الشباب نوعاً من الجفاء والغربة وأثّر سلباً على توازنهم النفسي واستقرارهم الاجتماعي . ولعل من مظاهر سوء التكيف انتشار الأمراض والاضطرابات النفسية لدى الشباب ، والمشكلات الأسرية بين الوالدين والشباب وعقوق الوالدين ، وانتشار العنف ولعلنا نتذكر حوادث إطلاق النار التي تمت في مدارس متوسطة وثانوية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأعلنت عنها وسائل الإعلام ، ومنها قيام أحد الطلاب في إحدى المدارس المتوسطة بإطلاق النار على زملائه من مسدس كان يُخبئه بفناء المدرسة[1] .

ويرى المولف أنّ افتقاد المؤسسات المجتمعية بمختلف أنواعها إلى التكامل وافتقادها إلى توحيد الرسائل الموجهة إلى الشباب أثّر سلباً على التكيف لدى الشباب ، فعلى سبيل المثال بينما نجد الرسائل التي توجه من قبل المؤسسات الدينية والتعليمية تحذر الشباب من السفر للدول الأجنبية ومن العادات والتقاليد الغربية ومن التعامل بالربا نجد في وسائل الإعلام عدم الالتزام بهذا النهج فيما يُعرض من برامج وأفلام ومسلسلات مما جعل الشباب في تذبذب وحيرة من أمرهم وخلق لديهم غشاوة في رؤية الصّحّ من الخطاء وبالتالي أدّى ذلك إلى سوء تكيف لدى كثير من الشباب مع مجتمعهم .

---

(١) صحيفة الرياض ، ع ١١٢٨٧ ، تاريخ ٥/ ٢/ ١٤٢٠هـ

٢ . ٥ افتقاد الجدية

لعله من الملاحظ في السنوات الأخيرة بروز بعض السمات الجديدة لدى الشباب الخليجي لعل منها اتصاف تفكير كثير من الشباب بالسطحية وغلبة العاطفة على العقل وبات العمل المثمر والتفكير الجاد يستحوذ على جزء يسير من اهتمامهم . كما أنّ البعض يفتقد إلى الإصرار والمثابرة في تحقيق الأهداف فيقف عند أول عثرة أو فشل والبعض يسعى إلى الحلول السهلة وإن كانت غير مشروعة .

وفي هذا السياق أظهرت دراسة عسيري والشثري تفشي الغش في الامتحانات بين طلاب الجامعة حيث أشار ٨٤٪ من الطلاب إلى أنّهم سبق لهم تجربة الغش في الامتحانات ، بل إن نسبة لا بأس بها من المتفوقين دراسياً يُمارسون الغش (عسيري والشثري ، ١٩٩٩م) وقد كان أهم سبب يدفع الطلاب للغش كما أشارت الدراسة السابقة هو رغبة الطلاب في النجاح دون بذل مجهود حيث جاء في المرتبة الأولى ؛ وبالمثل فقد أظهرت دراسة أخرى أنّ تواكل الطالب أو تكاسله عن بذل الجهد يُعد من أهم الأسباب المؤدية للغش (حمدان ، ب . ت .)

كما أصبحت عدم الجدية سمة يتصف بها كثير من الشباب ، فأصبحوا يُركزون على الجانب الترفيهي ويصرف معظم وقته على الأنشطة الترويحية وبالذات الترفيه السلبي وهو الذي يخلو من الحركة والنشاط الجسمي فيمضون الساعات الطويلة في متابعة القنوات الفضائية أو في استخدام الشبكة العنكبوتية (شبكة الانترنت) أو في استخدام الألعاب الإليكترونية فنجدهم يتنقلون من ألعاب ما يُعرف بـ »البلاي ستشن» إلى ألعاب الكمبيوتر

إلى الألعاب عن طريق الإنترنت إلى محلات التسلية الإلكترونية حتى أجهزة الجوال أصبحت مصدراً للتنافس في الألعاب. وفي هذا يُشير عسيري إلى أنّ الانترنت كوسيلة ترفيهية أصبحت الشغل الشاغل لكثير من الشباب حيث يُمضون أوقاتاً طويلة في استخدامها وفي غالب الأحيان يكون استخدامهم لها في الجوانب السلبية (عسيري، ٢٠٠٠م).

وكل هذا وغيره أوجد لدى الشباب الخمول والكسل وعدم الرغبة في العمل ناهيك عن أنّ هذا النوع من الترفيه يُعد ترفيهاً سلبياً من الجانب الصحي، حيث له آثار صحية خطيرة على الشباب ولعل ما نشاهده من انتشار أمراض لم تكن معروفة من قبل في وسط فئة الشباب كمرض السكر وضغط الدم وارتفاع الكوليسترول انعكاساً لذلك الوضع.

والبعض من الشباب أصبح السهر لوقتٍ متأخر من الليل في استراحات أو ديوانيات أو غيرها روتيناً يومياً في حياته متخلياً عن مسؤولياته وواجباته الأخرى. وفريق آخر من الشباب اتخذ من السفر إلى الدول الأجنبية عادةً مستمرة يُنفق فيه حصاد ما كسبه من مال في فترة طويلة، ولو فكّروا تفكيراً جدياً وعقلانياً لاستثمروا مالهم في مستقبلهم. ونتيجة لغياب التفكير العقلاني والمنطقي أظهرت دراسة لـ ٣٦٤٤ طالباً من طلاب المراحل التعليمية المختلفة في السعودية (إعدادي وثانوي وجامعي) انتشار مشكلة اللامبالاة بالمستقبل بين الطلاب (العتيبي، ١٩٩٦م).

بالإضافة إلى أنّ اهتمام الشباب بجنسيه من الذكور والإناث بالمظاهر أصبح سمة أخرى مميزة فنجد متابعة الموضة والتباهي بالملابس وأجهزة الجوال والمقتنيات الأخرى، فعلى سبيل المثال ومن خلال خبرة المؤلف مع الشباب هناك منهم من يفخر بتغيير جهازه الجوال كل ثلاثة أو أربعة أشهر. ومتابعة نغمات الجوال باستمرار.

إذا كان هذا حال كثير من الشباب الخليجي في وقتنا الحاضر، الشباب الذين يُعقد عليهم الأمل بعد الله في قيادة المجتمعات الخليجية فما ذا عسى أن يكون وضع المجتمعات الخليجية بعد عقد أو عقدين من الزمن؟ إنّ الشباب الخليجي يواجه أزمة حقيقية إذا لم تتضافر جميع الجهود لمواجهة هذا الوضع فقد تحصل كارثة لا تحمد عقباها وقد يصعب علاجها عندئذ.

٢ .٦ البطالة

يتصف مفهوم البطالة بصعوبة تحديده تحديداً دقيقاً وذلك لوجود عديد من العوامل المرتبطة به، ويختلف مفهوم البطالة من مجتمع إلى آخر. فمنهم من يُعرّف البطالة بـ«الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه وباحثاً عنه ولكنه لا يجده، ويخرج من هذا حالات الإضراب وعدم العمل بسبب الإصابة بمرض» (بدوي، ١٩٨٢ : ٤٣٤). ومنهم من يرى أنّ البطالة قلة عدد الوظائف الشاغرة في أي وقت ما عن عدد الأفراد الباحثين عن العمل (سعيد، ١٩٧٩). وآخر يرى البطالة بأنّها «التضخم في أعداد الخريجين إلى القدر الذي لم يعد في الإمكان استيعابهم من خلال سياسة تشغيل الخريجين، وفي نفس الوقت توجد لديهم رغبة وقدرة على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه» (جوهر، ١٩٩٧ : ١٧١).

ولتحديد مفهوم البطالة يرى الباحث أنّ هناك عناصر أساسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وتتضمن:

١ ـ القدرة على العمل.
٢ ـ البحث عن العمل.
٣ ـ مدة البطالة.
٤ ـ المواطنة.
٥ ـ مستوى معيشة المجتمع.

وبناء على ذلك فإنّه يُمكن وضع تعريف للبطالة يتمثل في «وجود أفراد من مواطني الدولة عاطلين عن العمل لمدة أكثر من ستة أشهر بالرغم من قدرتهم على العمل وبحثهم عن عمل يضمن لهم حد معقولاً من المعيشة حسب المستوى المعيشي للدولة».

ويُمكن تقسيم البطالة إلى ثلاثة أنواع أساسية، هي:

١ ـ بطالة موسمية.

٢ ـ بطالة دورية.

٣ ـ بطالة مزمنة.

لقد أصبحت البطالة مشكلة يواجهها الشباب والشابات في دول مجلس التعاون الخليجي وهذه المشكلة لم تكن متوقعة في مثل هذه الدول التي تحظى بوافر من الثروات الطبيعية وبكثافة سكانية محدودة. وإن كانت لا توجد بيانات دقيقة عن عدد العاطلين عن العمل في دول المجلس لكن العدد تنامي في السنوات القليلة الماضية بشكل كبير، ولعل الباحث يستشهد بما قاله أحد المسؤولين من أنّ هناك ٢,٣ مليون سعودي يبحثون عن وظائف[1].

إنّ عدم التوازن في سوق العمل بين العرض والطلب يُشكل خطراً ويعتقد الباحث أنّ الوضع سيزداد سوءاً إذا عرفنا أنّ تقديرات الاقتصاديين تشير إلى أنّ عدد الوظائف الجديدة التي تتوفر كل عام في دول المجلس لا تتناسب مع الأعداد الداخلة سوق العمل، فمثلاً في السعودية تُشير التقديرات إلى توفر ٣٠ ألف وظيفة جديدة كل عام بينما يدخل سوق العمل

(١) جريدة الرياض، ع ١٢٥٨٧ في ٦/ ١٠/ ٢٠٠٢م.

١٠٠ ألف سعودي سنوياً. وإذا علمنا أنّ حجم القوى العاملة المهيئة لدخول سوق العمل في دول الخليج في نمو مستمر يتبين عظم حجم المشكلة، ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال يبلغ حجم القوى العاملة المهيئة لدخول سوق العمل وهم الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ سنة إلى ٦٤ سنة من الذكور والإناث تبلغ ٤٢٥٥٣٧,٧ حسب إحصائيات ١٩٩٩م (الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م).

هذا الوضع جعل كثيراً من الشباب الخليجي يشعر بالخوف والقلق على مستقبلهم وفقدان الأمل والطموح وعدم الرغبة في مواصلة الدراسة لأنّه يرى أنّ مصيره سيكون مصير كثير من الشباب الذين لم يجدوا وظائف مما نتج عنه الإهمال الدراسي من قبل الطلاب كما أظهرت ذلك دراسة العتيبي (العتيبي، ١٩٩٦). بالإضافة إلى ذلك فإنّ مؤسسات التعليم أصبحت تواجه مشكلة التسرب الدراسي في مراحل التعليم الثانوي والجامعي كما يُصرح بذلك مسئوليها، وكما لمسها الباحث من خلال عمله كعضو هيئة تدريس في الجامعة، فمن الملاحظ أنّه في قاعة المستوى الدراسي الأول يبلغ عدد الطلاب حوالي ٩٠ طالباً وحينما ينتقلون إلى المستوى الدراسي الثاني نجد أنّ عدد الطلاب في القاعة حوالي ٥٠ طالباً ولا يصل المستوى النهائي إلا وعدد الطلاب في حدود الثلاثين طالباً. وقدنتج عن ذلك الوضع الذي يعانيه الشباب انتشار الاضطرابات والأمراض النفسية والعلل الاجتماعية بين الشباب والشابات والتوجه إلى العنف والانحراف بنوعية السلوكي والفكري بل قد يكون ذلك الوضع سبباً في زيادة أعداد الانتحار بين أوساط الشباب.

إنّ مشكلة الاغتراب وهي شعور الفرد بالغربة والانفصال عن مجتمعه هو نتيجة لعدم قيام الفرد بأدواره الاجتماعية والوظيفية بسبب عدم حصوله

على عمل يحفظ كرامته مما يُولد لديه الإحساس بأنّه غير مرغوب فيه وبالتالي يؤدي به إلى العزلة والشعور بالدونية والعدوانية تجاه المجتمع (جوهر، ١٩٩٧). ويعتقد المؤلف أنّه إذا لم تُتبع إجراءات عاجلة وحاسمة في حل المشكلة فإنّ تفاقم مشكلة البطالة ستخلق أزمة كبيرة في دول المجلس وستكون قنبلة مؤقتة لا تحمد آثارها.

في السابق كانت دول المجلس تعاني مما يُعرف بالبطالة المقنعة حيث تتكدس أعداد من الموظفين في المؤسسات والدوائر الحكومية من دون أن تكون لهم حاجة فعلية وكانت الوفرة الاقتصادية في ذلك الوقت قادرة على التعامل مع ذلك الوضع لكن في الوقت الحاضر برز نوعان من البطالة، وهما:

- بطالة ظاهرة، وهي بطالة واضحة للعيان حيث لا يجد الشاب أو الشابة فرصة في الحصول على الوظيفة بالرغم من قدرته ورغبته. وقد نمت البطالة بين الشباب الخليجي بشكل لافت للنظر خاصة خلال الخمس السنوات الأخيرة لكن المؤسف عدم توفر إحصائيات دقيقة عن حجمها ونسبتها في المجتمعات الخليجية؛ وهناك تناقض في تقديرها، فبينما التقارير الرسمية تُشير إلى أرقام متحفظة، على سبيل المثال في الكويت يُشير د. وليد الوهيب، الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في دولة الكويت أنّ نسبة البطالة ٤٪، وفي السعودية يُشير تقرير حديث، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، عن مصلحة الإحصاءات العامة إلى أنّ النسبة ٥,٨٪ من إجمالي قوة العمل الوطنية (مصلحة الإحصاءات العامة، ١٤٢٤هـ)؛ لكن هناك تقديرات مرتفعة للبطالة من قبل جهات غير رسمية ومنظمات

(١) تناول أحد المحللين الاقتصاديين هذا الموضوع أيضا، انظر جريدة الرياض، ع ١٢٥٨٧ في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

دولية وخبراء اقتصاديين حيث تشير إلى أنّ البطالة بين الشباب تتراوح في بعض دول الخليج بين ١٣٪ إلى ٣٠٪[1]. وهذه نسبة مرتفعة في دول مثل دول الخليج حباها الله بأهم ثروة اقتصادية عرفها العالم وهو النفط. وفي تقرير خاص عن البطالة في دول الخليج العربية ذكرت مجلة المجلة أنّ براد بورلاند كبير الاقتصاديين في البنك السعودي الأمريكي أشار في محاضرة له في المؤتمر الدولي الـ٢٩ للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ نسبة البطالة في السعودية تصل إلى ١٥,٢٥٪، ويرى عدد من الخبراء أنّ هذه نظرة تفاؤلية ولكن الحقيقة أنّ البطالة في المملكة تُشكل نسبة ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة (المجلة، ٢٠٠٢م). وفي الإمارات العربية يُشير تقرير مجلة المجلة إلى أنّه نتيجة لغياب الإحصائيات وندرة الأرقام التي ترصد حجم البطالة في الإمارات إلا أنّه يُمكن الاستدلال على حجم المشكلة من خلال رصد أرقام العمالة الوافدة نسبة لعدد السكان ومدى مزاحمة الوافدين للإماراتيين على سوق العمل، فبينما وصلت نسبة توطين الوظائف في القطاع الحكومي في عام ١٩٩٨م إلى ٤٢٪ لم تتجاوز النسبة في القطاع الخاص ١٠٪. وهذه البيانات تؤكد حقيقة مهمة وهي أنّ القدرة والقوة الكامنة لدى كثير من الشباب تحولت إلى قدرة مُعطلَة ومُعطلة. وفي هذا السياق تشير تقارير الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسون المنعقد في شهر مارس من عام ١٩٩٦م ودورتها السادسة والخمسون المنعقد في يوليو من عام ٢٠٠١م تحت موضوع »برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها إلى أنّ البطالة واحدة من أشد المسائل التي تواجه الشباب خاصة في الدول النامية، فهناك أكثر من ٧٠ مليون شاب في أنحاء العالم يعانون من بطالة ومن المتوقع أن يستمر ذلك الرقم في الارتفاع في الأعوام القادمة مما سيتوجب اتّباع استراتيجية من أجل توفير فرص العمل للشباب.

- بطالة خفية، وفيها تقوم الشركات الخاصة وربما بعض المؤسسات الحكومية بتوظيف بعض الشباب ولكن برواتب أو مكافأة ضئيلة لا تتناسب مع قدراتهم ولا تتناسب مع الجهد وساعات العمل التي يقومون بها، وهذه المؤسسات تلجأ إلى توظيف المواطنين استجابة لضغوط السلطات الحكومية في توطين الوظائف وليس بدافع المسئولية الوطنية. وقد تمارس بعض المؤسسات الخاصة أسلوب«التطفيش»، وهو حمل الشاب الخليجي على التخلي عن وظيفته عن طريق أساليب مثل المعاملة السيئة وتهميشه في العمل وإلزامه بساعات عمل طويلة، وانخفاض المرتب، حتى يترك الشاب الوظيفة ثم يلام الشاب على تركه لها ويقال عنه كسول لا يحب العمل، فينطبق على مثل هذه المؤسسات المثل العربي القائل «ذر الرماد في العيون».

هذا الوضع جعل الشباب لا يقبل على مثل هذه الوظائف وإذا أقبل عليها ورأى الواقع الفعلي انسحب وتركها. وقد أظهرت دراسة أجريت في قطر على عينة ضمت (٥٤٠) فرداً من الطلبة والموظفين عدداً من المشكلات أهمها عدم تناسب المؤهل مع العمل، وانخفاض الدخل من العمل، وعدم إشباع العمل لتطلعات الأفراد (ليلة وآخرون، ١٩٩١). كما أكدت دراسة أجريت في الإمارات العربية المتحدة أنّ ٣٩٪ من الشباب المبحوثين أشاروا بأنّ الراتب لا يكفي احتياجاتهم في مقابل ٣١٪ ممن أشار بخلاف ذلك (المحياس، ١٩٩٦م).

إنّ من العوامل المؤدية لعزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص وبالتالي ارتفاع حجم البطالة في المجتمع بالرغم من أنّ القطاع الخاص مؤهل لاستيعاب أعداد كبيرة من الشباب هو شعور الشباب بفقدان الأمن الوظيفي

في القطاع الخاص وقد عبر عن ذلك عدد من الشباب الذين يعملون في القطاع الخاص ممن التقى بهم المؤلف حيث أشاروا بقوله «إنّ صاحب العمل أو المدير يُمكن أن يفصل الموظف أو يخصم من مرتبه لسبب تافه أو بدون سبب وليس للموظف الحق في الشكوى أو التظلم وقد حصلت لبعض زملائهم». كما أشار بعضهم إلى أنّ صاحب العمل قد يستغل الموظف ويطلب منه القيام بأعمال ليست من صلب وظيفته.

٢ .٧ الفراغ

من المفترض أن يكون الفراغ نعمة على المسلم كما جاء في الحديث الشريف عن الرسول ﷺ «نعمتان مغبونٌ فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ»[1]، فيستفيد منه الشاب في العبادة والتقرب من الله أو في قضاء حوائجه الدنيوية التي لم يتمكن من قضائها نتيجة لانشغاله أو يستغل الشاب وقت الفراغ في تطوير وتنمية نفسه وقدراته بما يعود عليه بالنفع إلا أنّ وقت الفراغ أصبح يُمثل مشكلة كبيرة لدى كثير من الشباب والشابات في دول المجلس في وقتنا الحاضر وإن كانت المشكلة تبرز بشكل أكبر لدى الشباب، كما أظهرت ذلك عدد من الدراسات. ففي دراسة على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض أظهرت النتائج أنّ ٨٠٪ من الشباب المبحوثين لديهم وقت فراغ (الباز، ٢٠٠٢م). وتبين دراسة أخرى أُجريت في الإمارات العربية المتحدة أنّ وقت الفراغ لدى الشباب والشابات يتراوح ما

---

(١) حديث صحيح رواه البخاري في صحيحه وغيره عن ابن عباس، حديث رقم٦٧٧٨ صحيح الجامع الصغير وزيادته، الالباني، محمد ناصر الدين، بيروت، المكتب الاسلامي١٩٨٨م.

بين ٤ إلى ٦ ساعات يومياً. وكان أهم نشاطين لشغل وقت الفراغ هما مشاهدة التلفزيون والذهاب إلى المراكز التجارية (أحمد، ١٩٩٦م).

وفي دراسة مماثلة أُجريت على طلاب المرحلة الثانوية (٢١٠) في مدينة الرياض أظهرت أنّ ساعات الفراغ تتراوح بين ثلاث ساعات إلى أكثر من سبع ساعات في أيام الأسبوع لدى ٦٠٪ من المبحوثين. وترتفع النسبة في يومي الخميس والجمعة حيث تصل إلى ٩٣٪ من المبحوثين. ويحتل البيت المكان الأول لقضاء وقت الفراغ لدى الشباب حيث تصل النسبة إلى أكثر من ٦٢٪، بينما يقضي ١٥٪ وقت فراغهم في مؤسسة رسمية (نادي، أو مدرسة أو مكتبة) (الشثري، ٢٠٠١م/ ١٤٢٢هـ). وفي هذه الدراسة يرجع الشباب عدم استفادتهم من وقت الفراغ إلى عدم توفر المؤسسات والمجالات الكافية مثل أندية صغيرة وملاعب على مستوى الأحياء، حيث أشار إلى ذلك ما يقرب من ٧٠٪ من المبحوثين.

وأظهر عدد من الدراسات كدراسة السدحان أنّ هناك علاقة بين وقت الفراغ والانحراف لدى الشباب، فكما زادت كمية وقت الفراغ أدى ذلك إلى زيادة الانحراف (السدحان، ١٤١٥هـ). ولعل من ترسبات مشكلة الفراغ الذي يُعانيه من الشباب بروز ظاهرة «التفحيط» في الأحياء والشوارع السكنية والتجارية في بعض دول المجلس والذي يُهدد ليس فقط حياة وممتلكات القائمين بالتفحيط بل الأبرياء الذين تصادف وجودهم في موقع التفحيط. وكذلك ظاهرة التسكع في الأسواق وما يُسببه من مضايقات للآخرين.

ولعل من ما يُفاقم مشكلة الفراغ هو عزوف الشباب عن ارتياد المؤسسات الرياضية والشبابية نتيجةً للمشكلات الموجودة في المؤسسات الشبابية والتي سيتم الإشارة إليها. ففي دراسة عن المؤسسات الشبابية في دول المجلس أظهرت النتائج أنّ ربع الشباب فقط (٢٥٪) في دول الخليج

يقضون وقت فراغهم في الاستفادة من المؤسسات الرياضية (المؤسسات الشبابية والرياضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م) وهذا مما يؤكد ضعف الإقبال على المؤسسات الشبابية في دول المجلس.

كما بينت الدراسة السالفة الذكر أنّ هناك عزوفاً من قبل الفتيات في المشاركة في المؤسسات الشبابية أو الخيرية التي تمارس فيها أنشطة للفتيات، واحتل النشاط الثقافي المرتبة الأولى في الأنشطة التي تقدمها المؤسسات التي تنتمي إليها الفتيات بالرغم من أنّ الرغبة الأولى للفتيات هي الأنشطة الاجتماعية ويرجع ذلك لأنّ تلك المؤسسات لا تهتم بالأنشطة الاجتماعية أو الأنشطة التي تحبذها الفتيات.

وفي دراسة شملت الشباب والشابات وأولياء الأمور والمسؤولين عن المؤسسات الشبابية اتفقت جميع الفئات المبحوثة على أنّ هناك عزوفاً عن الاستفادة من المؤسسات الشبابية حيث أشار إلى ذلك ٦٤٪ مقابل ٣٦٪ من الذين أشاروا بعدم وجود عزوف (المؤسسات الشبابية والرياضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م).

٢ .٨ الانحراف

إنّ الانحراف محصلة متوقعة للظروف التي يواجهها الشباب في وقتنا الحاضر فصعوبة الحصول على قبول للدراسة ما بعد الثانوي وصعوبة الحصول على وظيفة ومحدودية الدخول الاقتصادية مقروناً بغلاء المعيشة واهتمام المجتمع بالجانب المادي والمظاهر فضلاً عن ضعف الوازع الديني دفع كثيراً من الشباب إلى التوجه إلى الانحراف، ويُمكن تقسيم الانحراف إلى نوعين أساسيين وهما، الانحراف السلوكي والانحراف الفكري.

٢ .٩ الانحراف السلوكي

لعل من اللافت للنظر في السنوات الأخيرة أنّ الانحراف لم يعد مقتصراً على فئة الشباب كما كان في السابق بل وحتى بين صغار السن، فعلى سبيل المثال في دار التوجيه الاجتماعي بالرياض (وهي مؤسسة تحتضن الأحداث الذين أعمارهم بين سن السابعة والثامنة عشر وظهر عليهم بوادر الانحراف أو ارتكبوا بعض الجُنح) كان عدد المقيمين في عام ١٤١٠هـ ٦٠ مقيماً، وفي عام ١٤١٩هـ أي في أقل من عشر سنوات ارتفع العدد بنسبة ٢١٨٪ حيث وصل إلى ١٣١ مقيم (التقرير الإحصائي السنوي، ١٤١٩هـ)، بل إنّ من صغار السن من يرتكب ليس جنح ولكن جرائم لا يرتكبها في السابق إلا الكبار. وقد أظهرت دراسة السدحان لـ ٢٠٠ من الأحداث الأسوياء والأحداث المنحرفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٨ سنة أنّ هناك عوامل تؤدي إلى الانحراف من أبرزها قلة توفر وسائل الترفيه في المنزل، وقضى الشباب لوقت فراغهم في الأماكن العامة كالحدائق العامة والتسكع في الأسواق، وقضى الشباب لوقت فراغهم وارتباطهم بالأصدقاء أكثر من أسرهم، وتأثير نوعية البرامج التي يشاهدها الشباب على الانحراف (السدحان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م). ولعله من الملاحظ ارتفاع حوادث السرقة التي يرتكبها الشباب وصغار السن خاصة سرقة السيارات والمحلات التجارية والتي تؤكد الأجهزة الأمنية ارتفاعها في السنوات الأخيرة.

إنّ من أخطر أنواع الانحراف السلوكي لدى الشباب هو استخدام وإدمان المخدرات لما يُسببه من نتائج اجتماعية واقتصادية جسيمة ومن مشكلات أخلاقية ليس فقط على الفرد ولكنه أيضاً على اسرته ومجتمعه، وتدل الإحصاءات والبيانات الدولية في الآونة الأخيرة على تزايد الإقبال

على تعاطي المواد المخدرة بصفة عامة. كما يؤكد الأطباء والباحثون والعاملون في المجال الاجتماعي والأمني أنّ هذا التعاطي في تزايد مستمر ويشمل الفئات العمرية المختلفة خاصة فئة الشباب. ونظراً لقلة البيانات وعدم دقتها في الخليج العربي فإن توقع بعض المنظمات الدولية لما يتم ضبطه من كميات المخدرات في مجال التهريب إلى دول الخليج العربي لا يتعدى أكثر من ١٠٪ من إجمالي الكميات الفعلية التي ينجح المهربون في إدخالها إلى الأسواق المحلية، كما أن نسبة المواطنين الخليجين الذين يتم ضبطهم في قضايا المخدرات آخذة في الازدياد حتى تجاوزت في السنوات الأخيرة ٩٠٪ من مجمل الحالات المضبوطة (خلف، ١٩٩١).

إنّ ما تتصف به مشكلة الإدمان في الوقت الحاضر هي تزايد الإقبال على المواد المخدرة بين فئة الشباب على الرغم من جهود كافة حكومات العالم لمواجهة مشكلة الإدمان، فقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت على عينة من نزلاء السجون الموقوفون في قضايا تعاطي المخدرات في ثلاث دول خليجية هي: السعودية والكويت والبحرين أن معظم المتعاطين هم من الشباب الذين يقعون في الفئة العمرية من ١٥-٣٥ عاما، وبلغت نسبتهم ٧٦٪، ٦٥٪، ١٠٠٪ في كل من السعودية والكويت والبحرين على التوالي (آل سعود، ١٩٨٦).

إنّ من الآثار السلبية المترتبة على إدمان المخدرات لدى الشباب تأثيره على إنتاجية الفرد وبالتالي إنتاجية المجتمع (عويس، ١٩٨٨، عبدالله وآخرون ١٩٩٠)، فبدلاً من أن يكون الشباب عنصراً نشطاً ومنتجاً أصبح نشاطه ينحصر في كيفية الحصول على المخدر وكيفية استخدامه، وبالتالي بدلاً من أن يكون الشباب قوة فاعلة أصبح قوة هادمة مما يترتب على ذلك أضرار بعملية التنمية في المجتمع. كما أنّ مستوى معيشة الفرد والأسرة

تتأثر، حيث أن الدخل الاقتصادي للفرد والأسرة قد يُحول من إشباع الاحتياجات الأساسية والرفع من مستوى معيشة الأسرة إلى إشباع الرغبة الجامحة تجاه المخدر، وقد وُجد أن ما يقارب من ٦٠٪ إلى ٩٠٪ من الدخل يُنفق للحصول على المادة المخدرة (المحضار، ١٤٠٥).

إنّ الآثار السلبية على الإنتاجية وأداء الدور الوظيفي الناتجة عن الإدمان تتأتى من أربعة جوانب:

١ ـ تأثير المخدر على الناحية الصحية والنفسية والعقلية للمدمن مما يجعله غير قادر على أدائه لعمله الوظيفي.

٢ ـ العادات السلوكية المصاحبة للإدمان كالسهر والغياب والتأخر عن العمل لإشباع تلك الرغبة أو السعي وراء المروجين.

٣ ـ المشكلات الاجتماعية التي يقود إليها الإدمان من مشاكل مع الزوجة أو أفراد الأسرة الآخرين، ومع الجيران، أو الاشتراك في مشاجرات وعراك مع الآخرين مما يجعل المدمن مضطرب السلوك وغير مستقر ويفتقد التركيز مما ينعكس سلباً على أدائه لعمله ودوره الوظيفي.

٤ ـ تحويل الدخل الاقتصادي للفرد والأسرة ومدخراتها مما يهدف إلى نمو الفرد والأسرة ورفع مستوى معيشتهم وما يسهم به ذلك النمو في تنمية المجتمع إلى ما يعيق ذلك النمو ويدمّره.

٢ .١٠ الانحراف الفكري والتطرف الديني

إنّ الفاحص لوضع الشباب الخليجي ليجد أنّ من الشباب الخليجي من تأثر بالتوجهات الفكرية المنحرفة وبالتطرف الديني واتخذ بعضهم العنف كأسلوب للحوار والتغيير وفرض الرأي بالقوة؛ وهذا الانحراف في الحقيقة

أخطر أنواع الانحرافات لما ينتج عنه من خلخله وقلب للقيم والمبادئ بل والمرجعية التي يتم من خلالها تفسير السلوكيات والاتجاهات والحكم على الآخرين بل والتعامل معهم، كما أنّه يهدد أمن واستقرار المجتمعات ويُثير الفتن وقد حذّر الإسلام ونهى عن إيقاظ الفتنة. ولعل من المفارقات العجيبة أنّ الجماعات المتطرفة التي تتأخذ من العنف نهجاً لها تدعي التزامها وتمسكها بالإسلام بينما في الحقيقة يتناقض نهجها مع أبسط مبادئ وقيم الإسلام الأساسية على سبيل المثال الحفاظ على النفس الإنسانية، وعدم ترويع الآمنين، والدعوة بالحسنى.

إنّ ما حدث في مدينة الرياض من تفجيرات في مساء يوم الاثنين ١١/ ٣/ ١٤٢٤هـ وما تلى ذلك من تفجيرات أخرى ذهب ضحيتها أرواح أبرياء من أطفال ونساء وشيوخ من مسلمين ومعاهدين يُبين شناعة الجرم المرتكب باسم الدين. فالدين الإسلامي دين السلام والسماحة ينبذ العنف ويؤكد على الدعوة بالحكمة والأسلوب الحسن كما قال تعالى﴿ **ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ...﴿١٢٥﴾ (سورة النحل)، وقال تعالى: ﴿ **وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ** ﴿٣٤﴾ ﴾ (سورة فصلت). ويقول الرسول الكريم ﷺ «إنّ الدين يُسر، ولا يُشادّ الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا ...»[1]. وفي سيرة الرسول ﷺ العطرة ما يُبين سماحة الإسلام ولينه فتذكر كتب السيرة أنّ الرسول ﷺ حينما أرسل معاذ بن جبل ومعه أحد الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين، في إحدى البعثات أوصاهم بقوله

---

(١) حديث صحيح رواه البخاري في صحيحه عن ابي هريرة، صحيح الجامع الصغير ويزادته، حديث رقم ١٦١١.

«يسرا ولا تُعسرا وبشرا ولا تنفرا» والإسلام يُحرّم تخويف الناس وترويع الآمنين يقول الرسول ﷺ: «لا يحل لمسلم أن يُرّوع مسلماً»[1].

والإسلام دين السماحة والعفو والأخلاق الحميدة، ويجدر بنا في هذا السياق ذكر شاهد من الشواهد الكثيرة في سيرة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، وهي قصته مع ثُمامة بن أُثال، رضي الله عنه، أحد سادات العرب المعروفين وملك من ملوك اليمامة، كما تذكرها كتب السيرة، وسيتم ذكرها هنا كما أوردها الباشا في كتابه الشهير «صور من حياة الصحابة» (الباشا، ١٤١٨هـ)[2].

كان ثُمامة بن أُثال من أشد الناس عداوة لرسول الله ولدعوته، وقد كاد أن يُوقع بالرسول ويقتله ولكن الله سلّم رسوله. وكان يتربص بأصحاب رسول الله السوء حتى ظفر بعدد منهم وقتلهم، فأهدر النبي عليه الصلاة والسلام دمه.

أسرت سرية من سرايا الرسول، ﷺ، ثمامة وأتت به إلى المدينة، وشدته إلى سارية من سواري المسجد حتى يقف رسول الله على الأسير ويأمر بشأنه. خرج رسول اللهﷺ إلى المسجد ورأى ثمامة مربوطاً في السارية، وقال لأصحابه: أتدرون من أخذتم؟، فقالوا: لا يارسول الله، فقال: هذا ثمامة بن أُثال الحنفي، فأحسنوا أساره، أي معاملته. ثم رجع رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام إلى أهله وقال لهم: اجمعوا ما عندكم من طعام وابعثوا به إلى ثمامة بن أُثال. وأمر بناقته أن تحلب له في الغُدُوّ والرّواح، وأن يُقدم إليه لبنها. وقد تم كل ذلك قبل أن يلقاه الرسول صلوات الله عليه أو يُكلمه.

---

(١) حديث صحيح، رواه أبو داود في سننه، صحيح الجامع الصغير ويزادته، حديث رقم ٧٦٥٨

(٢) تم ذكر القصة كما أوردها عبد الرحمن رأفت الباشا، بتصرف.

ثم أقبل النبي ﷺ على ثُمامة يدعوه إلى الإسلام، وقال له: ما عندك يا ثُمامة؟ فقال ثمامة: عندي يا محمد خير، فإن تقتل تقتل ذا دم (أي رجلاً أراق من المسلمين دماً)، وإن تنعم (أي بالعفو) تُنعم على شاكر، وإن كنت تريد المال، فسل تُعط منه ما شئت.

فتركه رسول الله ﷺ يومين على حاله، يُؤتى له بالطعام والشراب، ويُحمل له لبن الناقة ثم جاءه فقال له الرسول: ما عندك يا ثُمامة؟ فقال ثمامة مثل ما قال في المرة الأولى.

فتركه الرسول ﷺ، حتى إذا كان اليوم التالي جاءه فقال: ماعندك يا ثُمامة؟ فقال ثمامة مثل ما قال في المرة الأولى.

فالتفت رسول اللهﷺ إلى أصحابه وقال: أطلقوا ثمامة. ففكوا وثاقه وأطلقوه.

مضى ثمامة في طريقه حتى إذا بلغ نخلاً في أطراف المدينة قريباً من البقيع فيه ماءً أناخ راحلته عنده وتطهر من مائه ثم عاد إلى مسجد رسول الله، ولما بلغ المسجد وقف على ملأ (جماعة) من المسلمين وقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنّ محمداً عبدًه ورسوله، ثم اتجه إلى رسول الله ﷺ وقال:

يا محمد، والله ما كان على ظهر الأرض وجه أبغض إليّ من وجهك وقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها إليّ.

ووالله ما كان دين أبغض إليّ من دينك، فأصبح دينك أحب الدين كله إليّ.

ووالله ما كان بلد أبغض إليّ من بلدك، فأصبح بلدك أحب البلاد كلها إليّ.

هذا قصة واحدة من قصص الرسول الكريم نبي الأمة وقدوتها مع من كانوا أعداءه، كيف كان يُعاملهم، وكيف كانت معاملتهم معهم سبب استمالتهم وهدايتهم للخير والحق.

لقد حذّر الإسلام من زهق الأرواح البريئة والأنفس المعصومة وعدّ ذلك من أعظم الذنوب كما قال تعالى﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا** ...﴿٣٢﴾﴾ (سورة المائدة).

لقد خضع مفهوم الجهاد في الإسلام في السنوات الأخيرة إلى سوء فهم أو إلى استغلال بإسم الدين، فهناك جماعات ومنظمات تُنصّب نفسها الدفاع عن الإسلام والذود عن الأمة ترفع راية الجهاد متى شاءت وفي وجه من شاءت وبما شاءت من وسائل من غير الرجوع إلى الضوابط الشرعية للجهاد والمتفق عليها من قبل علماء المسلمين وأئمتهم حتى سوغت لهم أنفسهم قتل الأبرياء من المسلمين والمعاهدين وغير المسلمين العزل مما يتنافى مع أبسط مبادئ الشرع الإسلامي. ولعل الباحث يستشهد بما قاله الشيخ سلمان العودة[1] بأنّ الجهاد في الإسلام مفهوم شامل وهو لم يُشرع لقتل كافر أو إراقة دماء غير المسلمين، فضلاً عن رفع لواء الجهاد ضد المسلمين والمعاهدين، كما أنّه لا إكراه في الدين كما قال تعالى: ﴿ **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ** ...﴿٢٥٦﴾﴾ (سورة البقرة).

وقد بيّن مجلس هيئة كبار العلماء في السعودية بعد أحداث التفجيرات التي وقعت في مدينة الرياض حرمة النفس الإنسانية في الإسلام، فالأنفس المعصومة نوعان[2]، أولهما: الأنفس المسلمة ولا يجوز بحال من الأحوال

(١) لقاء مع الشيخ سلمان العودة، برنامج ملفات خاصة قناة المجد الفضائية بث في ٢٦/ ٨/ ١٤٢٤هـ.

(٢) بيان لمجلس هيئة كبار العلماء في جلسته الاستثنائية المنعقدة في مدينة الرياض يوم الاربعاء ١٣/ ٣/ ١٤٢٤هـ.

الاعتداء عليها وقتلها بغير حق شرعي ومن خالف ذلك ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب. وهناك أحاديث كثيرة في السنة النبوية تُبين ذلك منها ماورد عن الرسول الكريم ﷺ «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يُعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله عز وجل »[1]، وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: « لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم »[2]. وفي قصة الصحابي الجليل أسامة بن زيد دليل على عظم حرمة زهق الأنفس المعصومة، حيث يقول بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة فصبحنا القوم فهزمناهم ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله» فكف الأنصاري فطعنته برمحي حتى قتلته، فلما قدمنا بلغ الرسول ﷺ ذلك فقال: يا أسامة أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟ فقلت: كان متعوذاً (أي ما قالها إلا ليكف عن قتله)، فما زال يكررها الرسول حتى تمنيت أنّي لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم. فإذا كانت هذه الحالة في ساحة المعركة ومع رجل مشرك فكيف سيكون الحال في غيرها.

النوع الثاني من الأنفس المعصومة في الإسلام أنفس المعاهدين وأهل الذمة والمستأمنين، ويدخل في ذلك من أدخله ولي أمر المسلمين بعقد أمان وعهد. وهناك أحاديث عديدة في هذا الخصوص منها قول الرسول ﷺ: «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإنّ ريحها ليوجد من مسيرة أربعين

---

(١) حديث صحيح، رواه مسلم في صحيحه عن والد ابي مالك الاشجعي، صحيح الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم ٦٤٣٨.

(٢) حديث صحيح، رواه الترمذي في سننه عن عبد الله بن عمر، صحيح الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم ٥٠٧٧

عاماً »[1] وفي حديث آخر «من قتل رجلاً من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة، وإنّ ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً »[2].

ولعل من العجيب أنّ المجتمعات الخليجية المعروف بتمسكها بتعاليم الدين السمحة والمعروف بأنّها مجتمعات مسالمة وتتمتع بخصال حميدة تخرج منه فئات متطرفة بل أصبح ينظر إلى المجتمعات الخليجية بأنّها مصدر للعنف والإرهاب. وهناك عدد من العوامل التي قد تدفع فئات من الشباب لاتخاذ الانحراف الفكري والتطرف الديني بل والإرهاب مسلكاً لها، وتتضمن:

١ـ التغرير بالشباب خاصة صغار السن ومحدودي التعليم من قبل جماعات أو منظمات منحرفة من غير إدراك من هؤلاء الشباب لعظم الجرم المرتكب والنتائج المترتبة عليه، فمحدودي التعليم والبسطاء فريسة سهلة للاستغلال من قبل الجماعات الفكرية المنحرفة وعرضة للشحن النفسي لتنفيذ توجهات وتوجيهات تلك الجماعات (عسيري، ١٤٢٠هـ).

٢ـ سعي هذه الفئات المنحرفة لتحقيق مصالح خاصة أو مكاسب شخصية واستخدام الدين كغطاء لتبرير أفعالها.

٣ـ اقتناع تام من قبل بعض الشباب بتلك الأفكار والتوجهات المنحرفة.

ومهما كانت الدوافع فإنّ إرهاب المسلمين والمؤتمنين والمعاهدين جرم غير مبرر بتاتاً وهو أمر لا يختلف فيه إنسان مسلم أو إنسان عاقل على حرمة وفظاعة الجُرم.

(١) حديث صحيح، رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، صحيح الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم ٦٤٥٧.

(٢) حديث صحيح، رواه ابن ماجه في سننه عن ابي هريرة، صحيح الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم ٦٤٤٨.

عند معالجة موضوع التطرف والإرهاب يجب أن نكون موضوعيين في طرح قضية الانحراف الفكري والتطرف الديني والإرهاب وتقبل الحوار والنقد الذي يُحقق المصلحة العامة حتى لا يتأزم الوضع إلى أمر لا يُحمد عقباه، وإن كان هذا الموضوع خارج نطاق هذه الدراسة حيث يحتاج الأمر إلى تعمق أكثر، لكن يُمكن الإشارة إلى عدد من الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف والتطرف الديني والإرهاب لدى الشباب بإيجاز، وذكر هذه الأسباب لفهمها وفهم جذورها لنستطيع مواجهتها وليس لإيجاد مبررٍ لها فليس هناك مبرر للتطرف والإرهاب، وتتضمن الأسباب:

١ ـ القصور في فهم نصوص الإسلام وتعاليمه وتفسيرها بما لا تُحتمل.

٢ ـ التحمس والاندفاع وتغليب العاطفة دون الرجوع إلى أسس الدين الصحيحة أو العقل السليم.

٣ـ الفجوة بين الحكومات والشعوب مما أفقد التواصل بينهما والعمل المشترك ونتج عن ذلك اليأس لدى فئات من الشباب في إمكانية حدوث التغيير.

٤ ـ اعتقاد بعض الشباب أنّ الحكومات الخليجية والعربية تفتقد إلى الدور المؤثر في السياسة الدولية خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية والإسلامية، كما تفتقد للاستقلالية في قراراتها من غير إدراك من هؤلاء الشباب لأبعاد السياسة الدولية والعوامل العديدة المرتبطة بها.

٥ ـ الفجوة بين علماء الدين والشباب، فهناك من الشباب من لا يثق في رأي أو فتاوى العلماء المعروفين ويستأنس بآراء أناس آخرين يعتقد أنّهم هم العلماء الحقيقيين وهم محل الثقة، وإن كانوا في الحقيقة خلاف ذلك وبالتالي يستطيع هؤلاء التأثير على أفكار الشباب وتوجيهها إلى الانحراف والتطرف.

٦ ـ الإحباطات التي يشعر بها الشباب نتيجة للسياسات الغربية والأمريكية بوجه خاص في عالمنا العربي والإسلامي التي تسعى إلى إضعاف الدول الإسلامية وبذر التفرقة بينها وكذلك مساندتها للعدو الإسرائيلي في ظلمه وعدوانه.

٧ ـ استخدام بعض الدول الغربية كالولايات المتحدة للقوة غير المبررة ضد شعوب العالم العربي والإسلامي وافتعال الحروب مثل ما حدث في العراق جعل أفكار الجماعات المتطرفة التي تنتهج العنف تجد رواجاً بين الشباب، فكما تستخدم تلك الدول القوة والعنف تنتهج تلك الجماعات المتطرفة نفس الأسلوب.

٨ ـ قصور مؤسساتنا وأجهزتنا ذات العلاقة بالشباب عن القيام بدورها وأعني بذلك مؤسساتنا التعليمية والإعلامية والدعوية والاجتماعية والأجهزة الشبابية مما جعل كثيراً من الشباب يفتقد التوجيه والمتابعة وأدّى إلى لجوئه إلى أفراد أو جماعات لعرض مشكلاته وآرائه عليهم مما قد يؤدي إلى غرس أفكار منحرفة في عقول هؤلاء الشباب.

٩ ـ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تُعاني منها مجتمعاتنا الخليجية وانتشار البطالة بين الشباب مما جعل بعض الشباب يفقد الأمل في الحياة ويستسلم لأي دعوة منحرفة أو يُصبح فريسة سهلة للاستغلال، فرواد الفكر التطرفي ومفكروه يسعون إلى تضخيم حجم المشكلة في عقول الشباب واستغلال الظروف والاصطياد في الماء العكر لتحقيق مآربهم.

١٠ ـ ضعف الضبط الأسري ووجود خلل في التواصل بين الوالدين والأبناء، كما سبق الإشارة إليه، بل أصبحت العلاقات داخل بعض الأسر تتصف بالطابع الرسمي وافتقدت إلى العمق في العلاقات الشخصية بين أفرادها وقد لا يعرف الوالدان ما يدور في عقول أبنائهم وبناتهم أو توجهاتهم.

١١ ـ الفراغ الذي يعاني منه الشباب وعدم وجود برامج خاصة بهم تستغل وقت فراغهم بما يُفيدهم وتنمي فيهم القيم الإسلامية وروح الولاء والانتماء للمجتمع جعل بعضهم يتجه إلى أي جماعة أو منظمة يجد أنّها ستملي عليه الفراغ ولكن قد تستدرجه نحو أفكار وتوجهات منحرفة.

وبصرف النظر عن أسباب الانحراف والتطرف فإنّه يجب مواجهتها والتعامل معها بالقوة والحكمة حتى لا تستشري هذه الأفكار في عقول الشباب الخليجي. فبالقوة والحزم مع متبنين الإرهاب الذي أكدت النصوص الشرعية وعلماء المسلمين، كما سبق توضيحه، على حرمته وشناعة الفعل وجرم مرتكبيه حتى لا تُصبح مجتمعاتنا الخليجية ساحة للتعصب والإرهاب، فأمن مجتمعاتنا واستقرارها ليس قضية للمساومة أو المهاودة.

كما أنّ للحكمة دوراً فاعلاً في مواجهة التطرف الديني والإرهاب، فالاقتصار في تفسير التطرف والإرهاب على أنّ متبنيه ومرتكبيه فئة مغرّر بها ليس على إطلاقه، فالتطرف والإرهاب يقوم على فكر وأيدلوجية ومن وسائل مواجهتها تعميق ونشر الفكر والأيدلوجية المناهضة لها والتي تعتمد على نبذ العنف وتأكيد الحوار وتحقيق المصلحة العامة والرجوع إلى مبادئ الإسلام الصحيحة في التعامل مع الآخرين وكل هذه من ركائز ديننا الإسلامي.

كما أنّ من الحكمة حوار من يحملون فكر التطرف والتكفير وليس من يقومون بأعمال إرهابية، لأنّ منهم من غُرر به ومنهم من اعتمد على فتاوى غير صحيحة ومنهم من أُقحم به. إنّ إقامة الحوار مع قادة التطرف والتكفير سيكون له فائدة كبيرة، فهؤلاء يُمثلون فكراً وتياراً في المجتمع له أتباع ومتعاطفون وإقامة الحجة على هذا الفكر الهش سيعمل على توضيح أخطاء

ومغالات هذا النهج وبالتالي سيؤدي إلى تصحيح أفكار كثير ممن يتبنونه ويتعاطفون معه. وفي هذا يؤكد القرني بعد حواره لاثنين من قادة الفكر التطرفي والذي بثّه التلفزيون السعودي أنّ تراجعهما على الملأ مؤثر في صف أتباعهما ودعوة لمراجعة النفس وضربة قاصمة لهذا الفكر التكفيري[1] المتطرف ؛ ولعل ما تناقلته وسائل الإعلام مؤخراً من تراجع عدد ممن يحملون هذا الفكر إلى جادة الحق والصواب يبين أهمية الحوار في تصحيح الأفكار وتوضيح موقف الإسلام. وفي هذا السياق يُشير مدير مباحث أمن الدولة الأسبق في مصر إلى أنّ هناك فئة من الشباب المتطرفين المغرر بهم ممن تأثروا فكرياً أو ثقافياً بشعارات التيارات المتطرفة ممن لم يرتكبوا جرائم عنف لكنهم على استعداد لتصحيح موقفهم والعودة إلى الطريق السليم[2]. فبالحكمة نستطيع معرفة جذور التطرف والإرهاب والتحري عن أسبابه الحقيقية وذلك لعلاجها وعدم ترك فرصة لاستغلال الظروف وإيجاد مسوغات للتطرف والانحراف. فالاعتماد على القوة فقط في مواجهة التطرف والإرهاب قد يعمق العنف ويؤجّجه في المجتمعات الخليجية كما قد يُبرر بغياب الحجة والبرهان. ومن المسلمات التأكيد على أنّ تطبيق شرع الله وأحكامه مع كل مرتكب لجرم أمر لا يختلف عليه اثنان.

وتجدر الإشارة إلى أنّه كما يجب التصدي للتطرف والغلو الديني فإنّه في المقابل يجب التصدي للتطرف المناقض الذي يُمكن تسميته بـ «التطرف

---

(١) لقاء مع الشيخ د. عائض القرني، مجلة الدعوة، ع ١٩٢٠, ١٠ شوال ١٤٢٤هـ، ص١٢-١٤

(٢) لقاء مع اللواء فؤاد علام، مدير مباحث أمن الدولة في مصر الأسبق، مجلة الدعوة، ع ١٩٢٠, ١٠ شوال ١٤٢٤هـ، ص ٧٢-٧٣

اللاديني» الذي يستهزئ بشعائر وقيم الإسلام ويسفّه رموزه المشهود لهم بالخير والصلاح ويُشكك في معتقدات وثقافة المجتمع، فالتطرف اللاديني يُغذي التطرف الديني ويُمثل أرض خصبة لانتشاره مما يؤدي إلى دوامه يدور المجتمع من خلالها في حلقة مفرغة قد تقود إلى نتائج خطيرة، ويُمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (١).

شكل رقم (١) دائرة التطرف

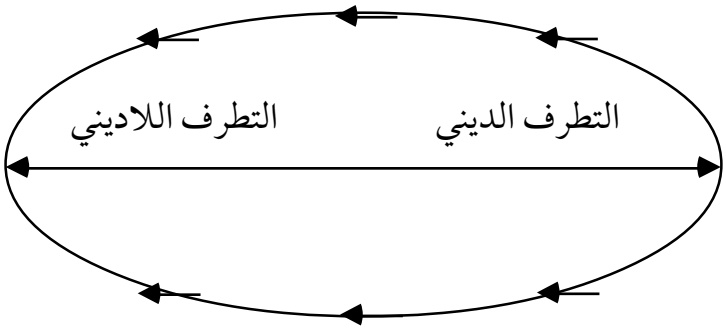

٢ . ١١ العنف والانتحار

من الظواهر الغريبة التي بدأت تنتشر في مجتمعاتنا الخليجية والتي تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي والقيم الاجتماعية هي ظاهرة العنف والانتحار بين الشباب، فأصبح العنف الذي يصل إلى درجة الاعتداء على الآخرين بل وربما بالقتل يسلكه بعض الشباب، بل إنّ من أغرب الأمور أن يُصبح الأطفال ضحايا للعنف ولعل ما تتناقله وسائل الإعلام في بعض دول الخليج من تعرض أطفال في السادسة والسابعة من العمر لجرائم هتك العرض والقتل انعكاساً خطيراً لما آلت إليه الجريمة في المجتمعات الخليجية، وامتد ضحايا العنف ليشمل أفراد أسرة الشاب فهناك حالات قتل فيها

الشاب والده ووالدته بل وأفراد أسرته. وقد كانت هذه الجرائم لا نعرف عنها في السابق إلا نقلاً من وسائل الإعلام عن ما يحدث في أوربا وأمريكا.

واتجه استخدام العنف إلى الشباب أنفسهم أي الانتحار أو محاولة الانتحار. وإن كانت الأرقام الرسمية المعلنة عن إحصائيات الانتحار في دول الخليج تبدو قليلة لكن الباحث يعتقد أنّ المعلن لا يُعبر عن الواقع الفعلي، فحوادث الانتحار تفوق المعلن عنه بكثير وذلك لأسباب منها:

- عدم وجود إحصائيات دقيقة عن الظاهرة.
- رغبة الجهات المسئولة في عدم ذكر عدد حالات الانتحار الحقيقية.
- حوادث الانتحار غير المسجلة وذلك إمّا لعدم معرفة السبب أو لتكتم الأسرة عن السبب، مثال ذلك حوادث السيارات التي يكون دافعها الانتحار.
- محاولات الانتحار التي لم يكتب لها النجاح وغير المسجلة.

ويجدر بالذكر الإشارة إلى أنّ الضغوط النفسية والاجتماعية التي يواجهها الشباب هي أحد الأسباب الأساسية المؤدية للإنتحار، فعلى سبيل المثال عند التطرق لمشكلة البطالة بين الشباب نجد من المسئولين ووسائل الإعلام من يضع اللوم دائماً على الشباب في عدم رغبتهم في العمل وعدم سعيهم إليه واتهامهم بالكسل بمعنى آخر أنّ السبب في البطالة يرجع لفشل الشباب؛ وهذا في الحقيقة ليس على إطلاقه فكثيراً من الشباب لديهم الرغبة والسعي لكن لا يجدون الفرص الوظيفية أو أنّ المرتبات الوظيفية متدنية جداً بحيث لا تساوي الجهد والوقت المبذول بل ربما لا تساوي تكلفة المواصلات من وإلى العمل.

نظرة «فشل الشباب» هذه أو بمعنى آخر «لوم الضحية» أثّرت كثيراً على الشباب وقد تدفعهم للانتحار أو محاولة الانتحار، وذلك من جانبين:

١ ـ أوجدت هذه النظرة لدى بعض الشباب شعوراً بأنّ عطلهم عن العمل بسبب أنّهم أصلاً فاشلون وبالتالي فهم عبء على المجتمع ولا يستحقون الحياة لذا فالتخلص من حياتهم، الانتحار، هو الحل.

٢ ـ نظرة المجتمع لهم من عامة الناس وكذلك من أسرهم وأقاربهم وجيرانهم وأصدقائهم على أنّهم فاشلون فرضت ضغوطاً نفسية واجتماعية رهيبة عليهم خاصة أنّ مجتمعاتنا العربية لا ترحم، وقد تكون احدى وسائل الشباب للتعامل مع هذه الضغوط الكبيرة ومواجهتها هو التخلص من حياتهم أي الانتحار.

وأمام ذلك فإنّه عند التطرق لقضية البطالة من قبل المسئولين ووسائل الإعلام يجب النظر إليها بتوازن وعدم تحميل الشباب فوق طاقتهم أو لومهم في أمور خارجة عن إرادتهم. ولنضع في الاعتبار أنه في السابق ولعهد قريب كان من أباءنا واجدادنا من يجلس بلا عمل لبعض الوقت نتيجة لعدم وجود فرص عمل.

إنّ عدم مواجهة وعلاج مشكلات الشباب واحتياجاتهم قد يؤدي إلى أن تُصبح مشكلة الانتحار أو محاولة الانتحار ظاهرة في المجتمعات الخليجية كما هي تُعد ظاهرة في بعض المجتمعات الأسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية والتي يواجه الشباب فيها مشكلات تتعلق بتأمين حياة المستقبل.

٢ .١٢ الأمراض النفسية والاضطرابات الاجتماعية

إنّ الظروف التي يواجهها الشباب قادت إلى انتشار كثير من الأمراض النفسية والاضطرابات الاجتماعية التي كانت في السابق تُعد نادرة الحدوث في دول المجلس فالاكتئاب والوسواس القهري وانفصام الشخصية بالإضافة إلى الانطواء وحب العزلة انتشرت بين فئة الشباب. فالشاب الذي لا يطمئن في الحصول على مقعد دراسي في التعليم ما بعد الثانوي سواء كان في

الجامعة أو في المعاهد حتى ولو حصل على مقعد دراسي فهو غير مطمئن في الحصول على وظيفة بعد الجهد الذي بذله والسنين التي مضت من عمره في الدراسة خلق لدى الشاب قلقاً وخوفاً من المستقبل وأفقده الأمل والطموح، ونتيجةً لعدم قدرة بعض الشباب في بناء عالم وقعي لحياته اتجه لبناء عالم من الخيال مما أدّى بدوره إلى نشوء الأمراض النفسية والاضطرابات اجتماعية؛ ويؤكد ذلك دراسة أجريت في الكويت من معانة الشباب وخاصة الشابات من الشعور بالخوف من الغد والشعور بأنّ المستقبل مجهول، كما أنّ هناك عدداً من المشكلات والاضطرابات الاجتماعية التي تورق الشباب لعل من أبرزها صعوبة الزواج، الطلاق، التفكك الأسري، انشغال الوالدين عن الأبناء، الزواج من أجنبيات، الإسكان، توطين العمالة (الطحيح، ١٩٨٦م). ويؤكد كثير من الأطباء النفسيين في دول الخليج زيادة حالات المرضى من الشباب المترددين على العيادات والمستشفيات النفسية في الآونة الأخيرة. ويُعد الاكتئاب من أكثر الأمراض النفسية انتشاراً، بل يحتل المرتبة الرابعة بين أبرز مسببات الوفاة حالياً، ويُرجع ذلك إلى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أفراد المجتمع (الصحة العربية، ١٤٢٤هـ). ومن خلال احتكاك المؤلف بالطلبة الجامعيين باعتباره أستاذاً في الجامعة يلحظ الفرق الواضح الذي طرأ على سلوك الطلاب وتصرفاتهم خلال العشر سنوات الماضية، فمظاهر القلق والاكتئاب والتخيلات والتحدث مع النفس أصبحت نمطاً شائعاً بين الطلاب في الوقت الحاضر. ولأهمية هذا الموضوع فقد دعت إحدى توصيات ندوة«الخدمة الاجتماعية: الواقع ومتطلبات العمل الاجتماعي» إلى ضرورة اهتمام الجهات المعنية بالطب النفسي مع صغار السن ورفع الوعي والتثقيف في مجال الأمراض النفسية[1].

(١) ندوة «الخدمة الاجتماعية» الواقع ومتطلبات العمل الاجتماعي، مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، ٢٤ـ٢٥ رجب ١٤٢٣هـ/ ١ـ٢ اكتوبر ٢٠٠٢م.

٣ . العوامل المؤدية إلى أزمة الشباب ومشكلاته

إنّ الفاحص للمجتمعات الخليجية يجد أنها مرت وتمر بتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة غيرت في كثير من بنيتها ولمست سكانها بمختلف فئاتهم العمرية وخاصة فئة الشباب، وتتصف تلك التغيرات بحدوثها السريع . فخلال العشر سنوات الأخيرة واجه الشباب عدداً من المشكلات والتحديات والتغيرات التي كان لها أثر كبير على فكره وسلوكه .

وبالرغم من وجود هيئات ومؤسسات مناط بها العمل الشبابي في دول مجلس التعاون الخليجي لكنّ رسم استراتيجيات واضحة ومحددة تُرتب فيها الأولويات وتُحدد فيها خطط مرحلية لتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج تظل مشكلة، يُضاف إلى ذلك ضعف التنسيق وربما انعدامه بين المؤسسات والأجهزة المعنية بالشباب في كل دولة من دول المجلس كل ذلك أثّر سلباً على فاعلية وكفاءة الهيئات والمؤسسات المعنية براعية الشباب في دول مجلس التعاون .

إنّ أزمة الشباب الخليجي وما نجم عنها من مشكلات، سبق الحديث عنها فيما مضى، أثّرت ليس فقط على الشباب ولكن على أسرهم ومجتمعاتهم لذا فإنّ من الضرورة الكشف عن العوامل التي مهدت وأدت إلى تلك المشكلات .

إنّ التعامل البنّاء مع التحديات والمشكلات التي يواجهها الشباب الخليجي يتطلب معرفة جذور تلك المشكلات والتحديات وأسبابها . وهذا بالطبع يستلزم مناقشة هذه القضايا بشفافية وموضوعية وذلك لسبر المشكلات وتحديدها ليتسنى وضع سياسات وبناء استراتيجيات للتعامل معها بفاعلية . فالاعتراف بالمشكلة أو القصور هو الخطوة الأساسية نحو

إيجاد الحل بل إنّ كثيراً من الباحثين يعتبر أنّ الاعتراف بالمشكلة هو نصف الحل.

كما أنّ معرفة خصائص مرحلة الشباب والتي سبق الحديث عنها تُقدم إطاراً علمياً للتعامل الفاعل مع الشباب وتعمل على تبني منهجية واضحة لمواجهة مشكلات الشباب وإشباع احتياجاتهم.

وتتصف العوامل والأسباب المؤدية إلى أزمة الشباب بمشكلاتها المختلفة بأنّها متعددة ومتشابكة وقد أشار إلى بعض منها عدد من الدراسات مثل المحياس، ١٩٩٦م، الطحيح، ١٩٨٦م، القيسي، ١٩٨٦م، الجوير، ١٩٩٥م، العتيبي، ١٩٩٦م. ويمكن تصنيف المسببات إلى عدة عوامل، كما سيأتي توضيحه في الفقرات التالية.

١.٣ تغيّر وظائف الأسرة

كانت الأسرة الخليجية في السابقة ممثلة في الوالدين والأخوان هي التي تقوم بتنشئة الأبناء والبنات ورعايتهم في شتى الجوانب لكن في الوقت الحاضر مع انشغال الوالدين في طلب الرزق وتحسين أحوالهم المعيشية أو لعدم رغبتهم في تحمل المسئولية في التنشئة أو لأسباب أخرى اقتصرت المسئولية عند كثير من الأسر على التنشئة الجسمية وتوفير الجوانب المادية للأبناء والبنات وإهمال الجوانب التربوية والاجتماعية، وأصبحت كثير من الأسر لا تمنح أبناءها وبناتها وقتاً كافياً لطرح قضاياهم ومشكلاتهم والإجابة عليها وأوكلت كثير من مهام الأسرة إلى أناس آخرين مثل الأصدقاء أو أفراد أو جماعات أخرى قد يكون لديهم انحرافات سلوكية أو فكرية مما يكون سبباً في تضليل الشباب وانحرافهم، أو إيكال مهام التربية والتنشئة إلى الخادمات والمربيات والسائقين غير المؤهلين للقيام بتنشئة الأبناء والبنات

وفق الأطر والقيم والعادات الثقافية للمجتمعات الخليجية مما أخلّ بدور الأسرة في تنشئة وتوجيه الشباب وحل مشكلاتهم وانعكس ذلك سلباً على شخصية الشباب الخليجي في جوانب عدة مثل فهم معنى المسئولية وتحملها والضبط الاجتماعي والولاء للمجتمع. وفي هذا الخصوص أكدت دراسة على تأثير التنشئة الأسرية على الشباب في عملية الضبط الاجتماعي والمقصود به التزام واحترام الشباب للقيم الاجتماعية والنظم والعادات (الفالح، ٢٠٠٢م/ ١٤٢٣هـ)، فالشباب وما يحملونه من قيم وتوجهات هي نتاج التنشئة الأسرية فإذا كان هناك خلل في الأسرة انعكس ذلك الخلل على الشباب.

ولعله من الملاحظ نتيجة لما أفرزته الطفرة الاقتصادية التي مرت بها دول مجلس التعاون في منتصف التسعينات الهجرية (السبعينات الميلادية) وما ترتب عليها من الاستعانة بالعمالة المنزلية من خدم وسائقين ظهور فئة من الشباب والشابات إتكالية على الآخرين إلى أبعد الحدود حتى في أمور بسيطة من المفترض أن يقوم بها الشاب أو الشابة بنفسه أو بنفسها، ومن المؤسف أنّ هناك من الأسر من أغفل هذا الجانب وربى أبناءهم وبناتهم على عدم الاعتماد على النفس وغرس فيهم الإتكالية وبالتالي نشاءت نوعية من الشباب لا يستطيع أن يتحمل المسئولية بل ولا يريد أن يتحملها.

وتجدر الإشارة إلى أمر مهم يتعلق بالتنشئة الاجتماعية في الأسرة وهو غياب الحوار والتواصل في كثير من الأسر وهذا الغياب قد يكون بين الزوج والزوجة مما يمثل قدوة غير سليمة للناشئة والشباب في التعامل مع الآخرين، ومما لاشك فيه أنّ القدوة في حياة الناشئة تُشكّل سلوكهم وتصرفاتهم (Mental Health Weakly, ٢٠٠٢)، أو يكون غياب الحوار والتواصل بين الوالدين من جهة وبين أبنائهم وبناتهم من جهة أخرى؛ فالتواصل بين

الطرفين أحادي التوجه كما يوضح ذلك الشكل رقم ٢، وبالتالي أصبح هناك جيل من الشباب لا يعرف الحوار والتواصل ولا يُقدر قيمته ولا يحترم آراء الآخرين المخالفة له ويعتمد على فرض آرائه وأفكاره على الآخرين حتى ولو استخدم القوة والعنف في ذلك.

شكل رقم ٢

أساليب التواصل في بعض الأسر

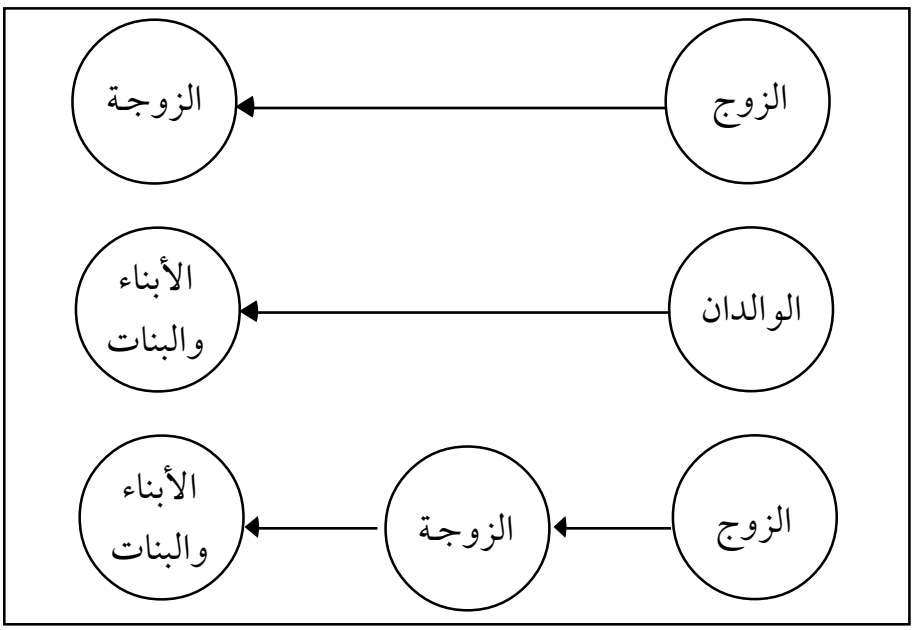

٢.٣ الانفتاح الإعلامي

إنّ الانفتاح الإعلامي الكبير للمجتمعات الخليجية على المجتمعات الخارجية خاصة من خلال القنوات الفضائية كان له تأثير كبير على فكر وأسلوب حياة الشباب الخليجي فأصبح كثير من الشباب يُتابع ما تعرضه القنوات الفضائية الغربية والشرقية من برامج وأفلام تُسوق قيمها وثقافتها

كما تسوق سلعها ومنتجاتها وهذا بدوره أوجد أنماطاً ثقافية واستهلاكية جديدة لدى الشباب في مجملها تتناقض مع الموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمعات الخليجية .

ولعل من المعضلات الحقيقية في هذا الخصوص أنّ بعض وسائل الإعلام الخليجية المرئيةوالمقروءة أو المملوكة برؤوس أموال خليجية كبعض القنوات الفضائية والصحف أصبحت معولاً للعولمة وممارساً للتغريب الثقافي للمجتمعات الخليجية ، فهناك من البرامج والمسلسلات والأفلام المعروض في هذه القنوات ما لا يختلف عما يُعرض في القنوات الغربية بل وفي بعض الحالات أسوأ حالاً منها ، ولعل الباحث يستشهد بما يُعرض في إحدى هذه القنوات الفضائية حيث تقوم المذيعة بتقديم فقرات من البرامج وهي مستلقية على سرير نوم وثير وبملابس غير محتشمة وبكلمات ناعمة تُثير الغريزة الجنسية لدى الشبابو تطلب من المشاهدين الاتصال لترشيح افضل مشترك في البرنامج ، ككما أصبحت إثارة الغريزة الجنسية قاسم مشترك لكثير من البرامج التي تعج بها مثل هذه القنوات الفضائية ، حتى الاعلانات التجارية لم تسلم من ذلك . في برنامج آخر تقوم فيه إحدى القنوات الفضائي باستضافة مجموعة من الشباب والشابات وتوفر الاقامة لهم في منزل واحد يشتركون في العيش فيه لفترة من الزمن وعرض الحياة التفصيلية لهؤلاء الشباب والشابات على المشاهدين واصبحت هذه البرامج الهابطة مثار حديث واهتمام ليس فقط الشباب والشابات ولكن حتى الاطفال .

ومثل هذه البرامج ليس فقط تتناقض مع عاداتنا العربية وثقافتنا الإسلامية بل تخدش الفطرة السليمة والذوق العام وتسعى إلى زعزعة الركائز الاسلامية لمجتمعاتنا الخليجية وفي هذا الخصوص دعا بعض نوات مجلس الامة الكويتي حكومات دول مجلس التعاون بصفتها الاكثر مساهمة في مؤسسة عربسات للنقل الفضائي التلفزيوني إلى اتخاذ اجراءات عاجلة

لوقف استهتار بعض القنوات الفضائية بالقيم والاخلاق العامة . لذا نجد أنّه أصبح هناك ثقافتان متناقضتان في المجتمعات الخليجية ثقافة مستوردة متأثرة بالثقافة الغربية وأنماطها الحياتية تنشرها بعض وسائل الإعلام الخليجية خاصة القنوات الفضائيةوالمجلات وثقافة أصلية مستمدة من الدين الإسلامي والموروث الاجتماعي، ومن هنا نجد الشباب الخليجي أمام تحد حقيقي فهو حائراً أمام ثقافتين متناقضتين هذا التناقض يُولد لدى الشباب صراعاً نفسياً واضطراباً في الشخصية، وفي هذا تؤكد الدراسات النفسية أنّ الصراعات والرغبات والميول المتعارضة تؤدي إلى حالة نفسية مؤلمة وقلقاً وتوتراً لدى الفرد (عيسوي، ١٩٩٤م). ويعتقد الباحث أنّ استمرار هاتين الثقافتين المتناقضتين يُشكل خطراً على المجتمعات الخليجية وموروثها الديني والثقافي والاجتماعي، كما أنّه يُمثل أرضاً خصبة لنشوء الغلو والتطرف الديني وما قد ينطوي عليه من ارهاب.

ومن جانب آخر فإنّ اتساع دائرة الاتصالات بين دول العالم من خلال الشبكة العنكبوتية (Internet) جعلت العالم قرية صغيرة يتواصل أفراده ويتفاعلون مع كل المجريات التي تحدث في أي بقعة من العالم، حيث لا يتوقف الأمر عند حد العرض والمشاهدة بل أكثر من ذلك من خلال التفاعل والتواصل المرئي والسمعي بين الأفراد والجماعات وفي نفس اللحظة، فبمقدور الشاب أن يتواصل من خلال مواقع على الشبكة العنكبوتية مع أفراد ومؤسسات ومنظمات في مختلف دول العالم وهو في غرفة نومه وبتكلفة زهيدة، وأصبح بمقدوره أن يطلع على ما كتب في أي صحيفة أو مجلة أو نشرة، وهذا الانفتاح اللامحدود واللامقنن يجعل من العمل الإعلامي والأمني المحلي عديم الجدوى (عسيري، ١٤٢٠هـ)، وبعبارة أخرى ورقة في مهب الريح.

إنّ يُسر ورخص عملية التواصل وصعوبة تحكم الأجهزة الرسمية للدولة فيها جعل الشباب الخليجي في ظل الظروف التي يواجهها يُقبل عليها إقبالاً كبيراً. ومن نافلة القول أنّ الشبكة العنكبوتية تزخر بمواقع عديدة للشباب المسلم بنوعية من الذكور والإناث خاصة الشباب الخليجي تسعى إلى تشكيك الشباب في القيم الثقافية والدينية لمجتمعاتنا الخليجية وتعمل على غرس القيم الدينية والثقافية المنافية للمجتمعات الخليجية في نفوس الشباب، بالإضافة إلى وجود مواقع في الشبكة العنكبوتية لجماعات أو منظمات منحرفة فكرياً ومتطرفة تسعى إلى التغرير بالشباب الخليجي وتعمل على تبني هؤلاء الشباب لأفكارها بل والانضواء تحت لواء هذه الجماعات وتأليب الشباب ضد مجتمعاتهم وحكوماتهم. وقد أظهرت دراسة عبدالعال أنّ ٨٠٪ من مرتادي الإنترنت هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة وأنّ ٦٠٪ منهم يقضي وقته في مواقع المحادثة (غرف الدردشة) (عبدالعال، ١٤٢١). وبالمثل أظهرت دراسة لـ٥٠٠ مبحوث أنّ الشباب هم الفئة المرتادة لمقاهي الإنترنت وأنّ المواقع الإباحية تشكل الاهتمام السائد لدى الشباب بالإضافة إلى مواقع الدعايات للمسكرات والمخدرات ومواقع الإرهاب والتخريب (مجلة الفرقان، ١٤٢٠). إنّ تعرض الشباب لقيم وسلوكيات المجتمعات الأخرى من خلال الإنترنت يُمكن أن يُسبب تلوثاً ثقافياً يؤدي إلى تفسخ اجتماعي وتهديداً للأمن والنظام الاجتماعي (البداينة، ١٩٩٩م).

٣ . ٣ الأوضاع الاقتصادية

واجهت دول المجلس صعوبات اقتصادية في السنوات الأخيرة فمع منتصف الثمانينيات الميلادية انخفضت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً، كما

أنّ تداعيات حرب الخليج الأولى والثانية ألقت برواسبها على دول المجلس فانخفضت الميزانيات الحكومية وتقلص الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية وتقلص استحداث الوظائف وهذا بدوره أوجد صعوبات اقتصادية لدى شباب دول المجلس في الوقت الحاضر، وتزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم الاقتصادي. ولعل المشكلة في الأمر هو حدوث التقلبات الاقتصادية في مدة قصيرة وغير متوقعة، فبالأمس كنا نعيش طفرة ووفرة اقتصادية واليوم نعيش ندرة اقتصادية مما جعل مجتمعاتنا حكومات وشعوباً غير مستوعبة لهذه التغيرات وغير مهيئة للتعامل معها فلم يكن هناكً استراتيجيات طويلة الأمد أو خطط لطوارئ وكأنّ استمرارية الوفرة الاقتصادية مسلمة أبدية.

إنّ سوء الأوضاع الاقتصادية قوّض من قدرة دول المجلس في التوسع في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وفي مؤسسات ومعاهد التدريب المهني والفني ومن تطوير الخدمات الشبابية، كما أدّى إلى شُح الفرص الاقتصادية وقلة الوظائف المتاحة مقارنة بأعداد الشباب المتنامي في دول المجلس وهذا بدوره أوجد ظاهرة جديدة في دول المجلس وهي ظاهرة البطالة، والتي سبق الحديث عنها، وهذه البطالة بين الفئة التي من المفترض أن تكون أكثر فئة منتجة في المجتمع وهم الشباب، كما أوجد نظرة تشاؤمية لدى الشباب نحو المستقبل، فقد أظهرت دراسة أجريت في الإمارات العربية المتحدة على عينة من طلاب وطالبات الجامعة بلغت ٢٥١٥ طالباً وطالبة أنّ من أهم المشكلات المنتشرة بينهم هو الخوف من عدم توفر المال الذي يؤمن المستقبل وكانت هذه المشكلة بارزة أكثر بين الشباب من الذكور (عبدالحميد، ٢٠٠٢م). كما أظهرت دراسة أجريت في مدينة الرياض لـ ٤٠٠ مبحوث من الشباب بجنسيه، بعضهم يدرس والبعض الأخر يعمل

أنّ الصعوبات الاقتصادية هي أكثر العقبات مواجهة للشباب، كما أنّها أكثر المشكلات التي تحد من تحقيق الشباب لطموحه حيث أتت في المرتبة الأولى (التويجري، ١٤٢٣). ويُعد ضعف الدخل الاقتصادي أحد الأسباب المهمة في تأخر سن الزواج لدى الشباب (الجوير، ١٩٩٥م).

٣ . ٤ العولمة

إنّ ما تُمثّله العولمة من انتشار فكر وثقافة موحدة بين مجتمعات العالم يكون الفكر والثقافة المسيطرة هي ثقافة المجتمع أو الدولة القوية يُمثل تهديداً للثقافة والقيم الإسلامية في المجتمعات الخليجية، والفئة المستهدفة في هذا الفكر هم الشباب حيث أنّهم كما سبق في الحديث عن خصائص المرحلة يتطلعون إلى كل جديد والتمرد على الموروثات بالإضافة إلى أنّهم هم الفئة النشطة التي ستتولى قيادة مجتمعاتهم. وقد أثّرت ثقافة العولمة على أفكار وسلوكيات الشباب الخليجي وأفقدت الكثير منهم هويتهم الثقافية.

إنّ ما نلاحظه الآن من سلوكيات واتجاهات لدى كثير من الشباب الخليجي والتي لا تتفق مع الأعراف والتقاليد العربية بل والتعاليم الإسلامية لهي نتائج لهذه العولمة. فلو نظرنا إلى تفكير الشباب لوجدنا تبنيهم للتفسير الغربي لكثير من المفاهيم كالحرية والديموقراطية. وإذا نظرنا إلى السلوك الظاهري كاللباس الذي يرتديه الشباب من الذكور لرأينا العجب العجاب من انتشار ملابس غربية ضيقة وناعمة وغير ساترة لأعضاء الجسم، وملابس عليها صور لشخصيات فنية أو رياضية غربية ولبس القلائد؛ ناهيك عن قصات الشعر الغريبة والوان الشعر الزاهية التي أصبح بعض الشباب يتفنن فيها حتى أنّ الفرد لا يُفرّق في بعض الأحيان بين الشباب الخليجي والشباب الغربي إلا بلون البشرة. ويذكر الباحث أنّ هذه التقليعات كان يُشاهدها

لدى الشباب في بداية الثمانينات الميلادية في الدول الغربية. ويصدق ذلك على الفتيات حيث ينتشر ارتداء ملابس غربية تفقد الفتاة الحشمة المعروفة عن الفتاة الخليجية، وتُثير الفتنة لدى الشباب وكذلك ارتداء ملابس رجالية وتقليد الشباب في المظهر والحركة، كما أصبح سماع الموسيقى والأغاني الغربية سمة مميزة لدى كثير من الشباب حتى بالرغم من عدم الفهم لمعانيها.

وقد أوجدت العولمة لدى الشباب أنماطاً جديدة استهلاكية لعل من أبرز مظاهرها انتشار مطاعم الوجبات السريعة من مكدنال وبرجر كنج وبيزاهت وخلافها والتي أصبح الشباب والصغار يُقبلون عليها إقبالاً كبيراً وأصبحت تشكل جزاءً أساساً في النظام الغذائي لكثير من الأسر الخليجية. كما أنّ الأنماط الترفيهية للشباب بجنسيه تأثرت بالفكر والفلسفة الغربية ولعل من أبرز مظاهرها انتشار الألعاب الإليكترونية سواء عن طريق الإنترنت أو الأجهزة الإليكترونية الأخرى والتي تُصور كثيراً من برامجها الإنسان الغربي على أنّه القوي، والذي لا يُهزم، ومُحب الخير، والبلاد الغربية على أنّها بلاد الحب والحرية والسلام، كما تُثير نوازع العنف والجنس لدى الشباب. كما أنّ الأفلام والمسلسلات الغربية والتي تجد رواجاً بين الشباب تحمل نفس التوجهات السابقة الذكر. وفي هذا السياق يُؤكد عبدالرحمن إلى أنّ «تعميم النمط الاستهلاكي الذي تسود فيه السلع الكمالية والوسائل الترفيهية يُمثل الهدف الأساسي الذي تسعى أمريكا إلى تحقيقه من خلال الاختراق الثقافي وذلك من خلال منظومة معينة من القيم الوافدة تتفاعل داخل المجتمعات العربية والإسلامية فتعمل على تفتيتها وتمزيقها من الداخل وإحلال القيم الأمريكية ذات الطابع الاستهلاكي محلها» (عبدالرحمن، ١٩٩٧م: ٢٤).

والعولمة بمظاهرها المختلفة زعزعت ثقة الشباب في تراثهم الإسلامي

وهويتهم الثقافية وعاداتهم وتقاليدهم العربية وحبتهم في المجتمعات الغربية وفي كل شيء غربي بل أصبح لدى كثير من الشباب انهزامية أمام معطيات التقنية والثقافة الغربية ولعل المؤلف يستشهد بمثال بسيط في المجال الرياضي حيث اصبح كثير من الشباب الخليجي بل والاطفال متابعاً لمباريات الفرق الغربية أكثر من المباريات المحلية والعربية بل اصبحوا يعرفون عن المنتخبات والاندية الاجنبية كريال مدريد ومانسشستر يونايتد وجوفونتس ولاعبيها مالا يعرفونه عن منتخباتهم وفرقهم المحلية. ويُشير الأسد إلى أنّ «العولمة في أصلها اقتصادية حيث تقوم على إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة لإتاحة حرية تنقل السلع ورأس المال. ومع أنّ الاقتصاد والتجارة مقصودان لذاتهما في العولمة إلا أنّها لا تقتصر عليهما وحدهما وإنما تتجاوزهما إلى الحياة الثقافية والحياة الاجتماعية بما تضمنانه من أنماط سلوكية ومذاهب فكرية ومواقف نفسية» (الأسد، ١٤١٧هـ: ٥٩).

إنّ تصدير القيم والأفكار الغربية خاصة الأمريكية إلى دول العالم حقيقة يُقرها المفكر والمنظّر الأمريكي ناوم جامسكي في إحدى مناظراته حيث يقول: إنّ الإمبريالية الثقافية الأمريكية واقع لا يمكن إنكاره وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لتصدير القيم والثقافة الأمريكية إلى البلدان الأخرى وذلك لتحقيق أهدافها للسيطرة على العالم.

ويُمثل انتشار أفكار وقيم وسلوكيات المجتمعات الغربية بين الشباب الخليجي تهديداً للمجتمعات الخليجية ومقوماتها الثقافية ونذيراً بوجود صدام بين المتمسكين بالقيم الإسلامية والتقاليد العربية وبين الشباب المتطلع لكل جديد وغريب مما سيؤثر على التماسك والانسجام المجتمعي في دول الخليج العربية.

٣ . ٥ السياسات الاجتماعية

ويتعلق ذلك بجوانب القصور في السياسات الاجتماعية والخطط التنظيمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتمثل في :

١ ـ الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات متكاملة تهتم برعاية الشباب من كافة الأوجه والوسائل المناسبة لمتابعة تنفيذ تلك الاستراتيجيات، هذا بدوره أدى إلى عدم وجود أو تحديد أولويات فيما يتعلق بقطاع الشباب .

٢ ـ تعدد الجهات والهيئات المسئولة عن رعاية الشباب في دول المجلس فمثلاً في سلطنة عمان توجد عدة مؤسسات تشمل الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية، ووزارة التربية والتعليم والشباب، وصندوق دعم الأنشطة الرياضية، واللجنة الأوليمبية العمانية؛ كما أنّ هناك اختلافاً في تنظيم العمل الشبابي في دول المجلس، فعلى سبيل المثال بينما تتبع بيوت الشباب في سلطنة عمان وزارة التجارة، نجدها في بقية دول المجلس تتبع مؤسسات وهيئات الشباب والرياضة . وفي البحرين هناك المجلس الأعلى للشباب والرياضة والمؤسسة العامة للشباب والرياضة . وفي المملكة العربية السعودية تشمل المؤسسات على الرئاسة العامة لرعاية الشباب ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية .

إنّ مثل هذا التعدد أدّى إلى افتقاد استراتيجيات محددة وبرامج متكاملة خاصة أنّ تنسيق الجهود بين هذه الجهات داخل البلد الواحد أمر يُعد معضلة فهناك ضعف في التنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة، بل إنّه في بعض الحالات أصبح تعدد الجهات مبرراً للهروب من المسئولية حيث تُلقي كل جهة المسئولية على الجهة الأخرى .

وفي هذا الإطار يؤكد تقرير الجمعية العام للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين المنعقدة في يناير من عام ١٩٩٩م أنّ كثيراً من دول الأعضاء التي اعتمدت سياسات وطنية بشأن الشباب لم تفعل ذلك على أساس من التنسيق والمشاركة بين القطاعات والوزارات ذات العلاقة. كما أشار التقرير إلى أنّ إحدى العقبات الأساسية أمام استراتيجيات وبرامج الشباب هو الافتقار إلى إطار مفاهيمي من أجل تصميم سياسة وطنية متكاملة للشباب وتنفيذها تتفق عليه المؤسسات والقطاعات العاملة في مجال الشباب.

٣ـ الافتقار إلى هيئة أو مجلس أعلى للشباب يُناط به رسم سياسات واستراتيجيات لرعاية الشباب في الدولة ومتابعة تنفيذ تلك السياسات والبرامج من قبل الأجهزة والجهات المعنية برعاية الشباب والتنسيق بين تلك الجهات. وهذا ما دعا تقرير حكومي في إحدى دول المجلس إلى تشكيل لجنة عليا دائمة تُمثل فيها كافة المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية برعاية الشباب لوضع الخطط والبرامج الخاصة بالشباب ومتابعة القرارات الخاصة بالمؤتمرات والندوات الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بفئة الشباب (تقرير دولة قطر، ٢٠٠١م).

٤ـ انخفاض الدعم المالي لتبني السياسات والبرامج الشبابية وتطويرها مما أدّى إلى جمود البرامج الشبابية وعدم مسايرتها للتجديد والتطوير سواء في نوعية البرامج أو الأساليب أو الأدوات والتقنيات.

٥ـ الافتقار إلى تحديد دقيق للفئة العمرية لمرحلة الشاب أدّى إلى وجود خلط ولبس في رسم سياسات وبرامج الشباب مع نظيراتها للأطفال أو للكبار، فعلى سبيل المثال الانتساب لبيوت الشباب في بعض دول مجلس التعاون مفتوح أي غير محدد بفئة الشباب بينما في دول أخرى محدد بسن معينة.

٦ ـ إغفال دور المتخصصين في مجال رعاية الشباب والخدمة الاجتماعية سواء على مستوى الإدارة أو التخطيط أو حتى على مستوى التنفيذ في المؤسسات والهيئات الشبابية وكذلك في المؤسسات الأخرى التي لها صلة بفئة الشباب مما جعل برامج رعاية الشباب تتسم بالارتجالية ويغلب عليها الطابع الشخصي فتعتمد على توجّه القائمين عليها بدلاً من الاعتماد على خطط علمية وحقائق مدروسة. ويتصل بذلك عدم وجود توصيف وظيفي واضح للوظائف ذات الطابع الاجتماعي في المؤسسات ذات العلاقة بالشباب والذي بمقتضاه يتم تحديد متطلبات ومؤهلات شغل الوظيفة، وإن وجد فإنّه لا يُلتزم به في أرض الواقع؛ فبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب في وقتنا الحاضر وأهمية هذا التخصص الذي يعتمد على الممارسة المهنية في التعامل مع الشباب ومشكلاتهم إلا أنّه لم يتم الاعتراف بدور الخدمة الاجتماعية وبوظيفة الأخصائي الاجتماعي، والتمثيل على ذلك لا يُشترط الحصول على مؤهل في الخدمة الاجتماعية لشغل الوظائف ذات الطابع الاجتماعي في الأندية ومراكز الشباب والمؤسسات الشبابية بشكل عام إذا وجد فإنه لا يفعل.

٣ . ٦ عوامل تتصل بالمؤسسات التعليمية

إنّ للمؤسسات التعليمية دوراً كبيراً في حدوث التحديات والمشكلات التي يواجهها الشباب بل وفي عدم مقدرة الشباب على التعامل الفاعل معها، ويمكن إرجاع الخلل في المؤسسات التعليمية إلى عوامل عدة تتضمن:

١ـ نمطية التعليم في مراحل التعليم العام وجمود المناهج الدراسية وصعوبة

محتوى بعضها، كما أنّ المناهج تتصف بالحشو وازدحامها بمعلومات لا يتناسب كثير منها مع متطلبات الناشئة والشباب واحتياجاتهم في الوقت الحاضر، فعلى سبيل المثال في بعض دول مجلس التعاون كالمملكة العربية السعودية، بحكم قربي منها، يبلغ عدد المواد الدراسية المقررة على طالب الصف الخامس الابتدائي، الذي عمره في حدود عشر سنوات، ١٧ مادة في الفصل الدراسي الواحد، ويبلغ عدد المواد الدراسية المقررة على طالب الصف الثالث الإعدادي (متوسط)، الذي عمره في حدود خمس عشرة سنة، ١٨ مادة في الفصل الدراسي الواحد.

وبالمثل فإنّه على مستوى مؤسسات التعليم الجامعي يُعاني التعليم في كثير من التخصصات من مشكلات الاهتمام بالكم في المقررات الدراسية وعدد الساعات وتقديم المعلومات وعدم التكامل بين المقررات الدراسية؛ وإحداث تغيير في المناهج والخطط الدراسية يتطلب وقتاً وإجراءات طويلة تُعيق التطوير والتجديد ومواكبة المتغيرات خاصة في هذا الوقت الذي يتسم بالتقنية السريعة والتغيّر المستمر في مختلف العلوم والتخصصات.

٢ ـ افتقاد حلقة الوصل بين ما يتعلمه الشباب في المدارس والمؤسسات التعليمية بشكل عام من ناحية وما يعايشونه في المجتمع من ناحية أخرى مما أحدث فجوة بين الواقع التعليمي والواقع الاجتماعي، فالمناهج التعليمية في دول المجلس لم تُعالج القضايا والمشكلات المستجدة التي يواجهها الشباب، فمع تغير نوعية القضايا والمشكلات في حياة الشباب إلا أنّ المناهج ما زالت تتسم بالتقليدية، فالربط بين التعليم بما يشتمل

عليه من مناهج صفية ومناهج لا صفية من جهة وواقع الشباب الذي يعيشه من جهة أخرى مفقود مما سلب المدرسة دورها في التوجيه والإرشاد، ومن المتعارف عليه أنّ الشاب في هذه المرحلة يتأثر بالعالم الخارجي خاصة المحيط المدرسي أكثر من أسرته. وفي هذا السياق أكدت نتائج إحدى الدراسات أنّ الشباب يرى أنّ فائدة التعليم قليلة كما أنّ هناك مشكلات وقضايا تحظى باهتمام الشباب منها ما يتعلق بالجانب المالي وتنظيم وقت الفراغ والاستفادة منه لكنها مهملة من قبل المؤسسات التعليمية (الطحيح، ١٩٨٦). وفي دراسة لعينة عشوائية من شباب وشابات الإمارات بلغت ١٥٠ أشار ٥٣٪ بأنّ المناهج التعليمية لا تتوافق مع قدراتهم وميولهم. كما أنّ غالبية المبحوثين ٥٦٪ أشاروا إلى أنّ المدارس فقدت الكثير من أدوارها في تفهم احتياجات الطلبة ومطالب نموهم (المحياس، ١٩٩٦)، وفي دراسة أجريت في السعودية على عينة مؤلفة من ٢٠٠ طالب جامعي أظهرت الدراسة أنّ الطلاب يواجهون مشكلات تتعلق بالتخطيط لمستقبلهم الأكاديمي (عبدالحميد، ١٩٩٦)، وهذا يؤكد أنّ المؤسسات التعليمية بما تتضمنه من مدرسين وبرامج ومناهج تعليمية لا تولي قضايا الشباب واحتياجاتهم العناية المطلوبة. ويعتقد الباحث أنّ نظرة الشباب إلى عدم وجود فائدة من التعليم وصعوبة بعض المقررات الدراسية سبباً رئيساً في التسرب الدراسي للطلاب من المرحلة الثانوية في الآونة الأخيرة وما يترتب على ذلك من مخاطر جسيمة وهدر اقتصادي.

٣ـ اعتماد التعليم في مختلف المراحل الدراسية على أسلوب التلقين والحفظ وإغفال جانب الحوار مما شلّ قدرة التفكير وإعمال العقل لدى الناشئة وجعلهم عرضة للتأثر بالتيارات والأفكار المنحلة والمتطرفة واتخذ

بعضهم العنف لغة للحوار، ولعل الباحث يستشهد بما قاله بعض الشباب الذين انساقوا إلى أفكار وأعمال تطرفية في مقابلات أجريت معهم في وسائل الإعلام من تأثرهم بأفكار منحرفة وسلوك غير سوي وأنّهم كانوا يُصدقون ما يُقال لهم من دون تفكير ولا تمحيص.

٤ ـ صعوبة توفر فرص التعليم ما بعد الثانوي جعل آمال وطموحات كثير من الشباب والشابات تتبخر بالرغم من قدرة الكثير منهم ورغبتهم في مواصلة التعليم. فمع زيادة مخرجات التعليم الثانوي من الطلاب والطالبات لم يواكبها زيادة مناسبة في مدخلات التعليم الجامعي وما شابهه، لذا فهناك كثير من خريجي الثانوية العامة لم يُمنحوا الفرصة لمواصلة تعليمهم. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال بلغ عدد غير المقبولين في مؤسسات التعليم العالي من خريجي الثانوية العامة في عام ١٤٢١هـ ٥٤٦٠٣ خريجين وهذا يُشكل نسبة ٢٩٪ من مجموع خريجي الثانوية العامة من الجنسين للعام ١٤٢٠هـ والبالغ عددهم ١٨٨٥٥١ خريجاً (الزهراني، ١٤٢٣هـ). ولتوضيح الصورة يُعطي الباحث مثالاً من المملكة العربية السعودية لمعرفته بالوضع كعضو هيئة تدريس في الجامعة، ففي العام الدراسي ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ توقفت كثير من الجامعات لقبول الطلاب عند نسبة ٨٥٪ من مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة كحد أدنى لقبول الطالب أو الطالبة، وقبل خمس سنوات كانت النسبة ٧٥٪. ويجدر الإشارة إلى ما ذكره للباحث أحدد المسؤولين في إحدى الكليات النظرية في إحدى الجامعات من أنّه ارتفع الحد الأدنى لقبول الطلاب والطالبات في الكلية مع مرور السنوات حتى وصل في العام الجامعي ١٢٤هـ/ ١٤٢٥هـ إلى ٩٠٪ من مجموع الدرجات في الثانوية العامة ومع ذلك يُشير نفس المسؤول إلا

أنّه لم يُقبل في ذلك العام إلا من كان نسبته ٩٥٪ فما فوق . وإذا استمرت الحالة على هذا الوضع فإنّه يعني أنّه بعد سنوات قليلة لن يُقبل في الجامعات إلا من تجاوزت نسبته في الثانوية العام ٩٥٪ . وهذا يستدعينا للتساؤل، هل ارتفع مستوى الذكاء لدى الشباب في دول الخليج لدرجة أنّه من المتوقع أن يحصل الغالبية العظمى من خريجي الثانوية العامة على نسب أعلى من ٩٠٪ من مجموع درجات الشهادة الثانوية العامة؟! .

والسؤال الذي يطرح نفسه، أين يذهب الطلاب؟ خاصة مع محدودية القبول في المعاهد الفنية والمهنية، وقلة الفرص الوظيفية، وقلة فرص الابتعاث .

وفي هذا المسار يؤكد أحد تقارير الأمم المتحدة أنّ صعوبة الحصول على التعليم الثانوي وما بعده في كثير من الدول النامية أصبح يُمثل مشكلة كبيرة للشباب في هذه الدول .

إنّ صعوبة توفر فرص التعليم ما بعد الثانوي أدّى إلى حرمان كثير من الشباب من مواصلة تعليمهم الجامعي بالرغم من رغبتهم وقدرتهم على ذلك، كما أدّى ذلك إلى توجه بعض الشباب لمواصلة تعليمهم في دول أجنبية مما يكونوا معه عرضة لتأثيرات سلبية فكرية وسلوكية نتيجة لعيشهم في مجتمعات أجنبية، وقد تستمر هذه التأثيرات وانعكاساتها حتى بعد رجوعهم لمجتمعاتهم .

كما أنّ توفر فرص مواصلة التعليم ما بعد الجامعي تظل مشكلة وإن كانت أقل من سابقتها نتيجةً لقلة عدد المتقدمين، فقد أظهرت دراسة على طلاب الجامعة في الإمارات العربية المتحدة أنّ أبرز مشكلة يواجهها طلاب وطالبات الجامعة هي عدم توفر فرص للدراسات العليا خاصة في التخصصات العلمية (عبد الحميد، ٢٠٠٢م) .

٥ ـ ضعف عام في النشاطات الطلابية المدرسية التي تهدف إلى إكساب الشاب المهارات التي تعينه في حياته وتمده بالخبرات لتنمية تفكيره وتكوين الشخصية المستقلة لمواجهة ظروف الحياة والمشكلات الاجتماعية، بالإضافة إلى أنّ هناك قصوراً في توفير وتهيئة متطلبات النشاطات الطلابية مما يجعل النشاطات غير ملبية لاحتياجات الطلاب والطالبات وغير جاذبة.

٦ ـ عدم التوازن في الخدمات التعليمية بين المناطق الحضرية وغير الحضرية، فعادة تتركز الجامعات والكليات والمعاهد التقنية في المناطق الحضرية مما أفقد الشباب في المناطق غير الحضرية فرصة التعلم والمنافسة في سوق العمل مما قد يكون دافعاً لهم للتوجه نحو الانحراف. ومن ناحية أخرى أثّر على الهجرة إلى المدن والمناطق الحضرية مما خلق كثافة سكانية في المدن انعكس سلباً على الخدمات فيها وأدّى إلى وجود كثير من المشكلات لعل من أهمها انتشار الجريمة.

٧ ـ عدم ملاءمة المدارس وأدواتها لتكون بيئة مدرسية فاعلة، فالمدارس في بعض دول المجلس مبان صغيرة غير مؤسسة أصلاً لتكون مدرسة مما أثّر سلباً على قيام المدرسة بدورها التربوي والاجتماعي في تنشئة الشباب وأفقد الشباب المناخ الملائم للنمو السليم.

٨ ـ ضعف التنسيق بين أجهزة التعليم وأجهزة التخطيط، فمن المؤسف أنّ التعليم ما بعد الثانوي لا يتماشى مع احتياجات المجتمع المستقبلية مما أوجد أعداداً كبيرة من الخريجين ليس لهم مكان في خارطة سوق العمل. ويتصل بهذا العنصر الزيادة الكبيرة في الخريجين الجامعين من التخصصات النظرية مقارنة بالتخصصات العلمية والتقنية في دول المجلس بالرغم من الحاجة الكبيرة للتخصصات العلمية والتقنية؛ فعلى

سبيل المثال أظهر تقرير رسمي صادر من الهيئة العامة للشباب في دولة قطر أنّ نسبة خريجي وخريجات التخصصات العلمية بلغت ١٩٪ في مقابل ٨١٪ من التخصصات النظرية منذ إنشاء جامعة قطر. كما أنّ نسبة خريجي التعليم التقني الجامعي (الكلية التكنلوجية) ٨٪ فقط من إجمالي خريجي جامعة قطر (تقرير دولة قطر، ٢٠٠١م). وأظهرت دراسة أجريت في المملكة العربية السعودية أنّ ٤, ١٤٪ من خريجي مؤسسات التعليم العالي للعام الجامعي ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ هم من التخصصات العلمية بينما البقية، ٦, ٨٥٪ هم من التخصصات النظرية، كما بلغت نسبة خريجي الثانوية العامة من الجنسين في الفترة من ١٤١٠هـ إلى ١٤١٩هـ ٥, ٩٠٪ بينما خريجي التعليم المهني ٥, ٩٪ (الزهراني، ١٤٢٣هـ). وقد أكدت دراسة عبدالحميد لـ ٢٥١٥ طالباً وطالبةً من مختلف الكليات النظرية والعملية بجامعة الإمارات العربية المتحدة أنّ عدم وجود تخصصات بالجامعة تواكب تغيرات الحياة، تُعد مشكلة حيث أشار إلى ذلك ٣٥٪ من الطلاب، في مقابل ٥١٪ من الطالبات (عبدالحميد، ٢٠٠٣م).

٩ـ ضعف أساليب التأهيل والإعداد للطلاب ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى ضعف المناهج أو وسائل وتقنيات التعليم وكذلك افتقاد المعلمين والمعلمات إلى التأهيل المناسب مما جعلهم غير قادرين على تحمل مسئولياتهم في التربية والتعليم، وكما يُقال في المثل العربي«فاقد الشيء لا يعطيه». وقد أظهرت عدد من الدراسات أجريت في دول الخليج كدراسة عبدالعظيم (١٩٩٠م) في السعودية، ودراسة أديبي وبدر (١٩٩٠م) في البحرين للتخصصات التي يكون فيها التدريب الميداني جزءاً مهماً في الإعداد عن مشكلات وقصور في ذلك من

أهمها وجود فجوة بين المواد النظرية والتدريب، وعدم ملاءمة الأنشطة التدريبية للأهداف المراد تحقيقها، وضعف المتابعة والتوجيه من قبل المؤسسة التعليمية. وأكدت دراسة حديثة على طلاب جامعة الإمارات العربية المتحدة أنّ من أهم المشكلات التي أشار إليها الطلاب عدم كفاية مواد التخصص للإعداد للعمل وافتقار الصلة بين التخصصات الدراسية والعمل وكان ذلك سائداً أكث ر بين الطالبات مقارنة بأقرانهم من الطلاب (عبدالحميد، ٢٠٠٣م). وبالمثل أشارت دراسة عن التعليم العالي في السعودية أنّ مناهج التعليم العالي في غالبيتها غير قادرة على تزويد طلابها بالمهارات والقدرات (الزهراني، ١٤٢٣هـ).

إنّ من أسباب توجه الطلاب وبأعداد كبيرة إلى التخصصات النظرية وعدم الإقبال على التخصصات العلمية بالرغم من حاجة المجتمعات الخليجية إلى هذه التخصصات هو أن المدارس تفتقد إلى المعامل والمختبرات والأدوات الضرورية والحديثة في تدريس المواد العلمية، وحتى إن وجدت فهي غير كافية للأعداد المتزايدة من الطلاب مما أوجد صعوبات لدى الطلاب في تعلّم هذه المواد وبالتالي أدّى إلى عزوف الشباب عن الالتحاق بالتخصصات العلمية سواء في المرحلة الثانوية (في دول الخليج التي تتيح التخصص في هذه المرحلة) أو في الجامعة.

١٠ ـ قصور التعليم الفني والمهني، فبرامج التعليم المهني والفني في كثير من دول الخليج لا تتطور بالسرعة التي تتطور بها مستجدات العصر مما أوجد فجوة بين إمكانات الشباب وخبراتهم واحتياجات سوق العمل. وما زال كثير من الشباب غير مهيأ لدخول سوق العمل بالرغم من تخرجهم من معاهد أو كليات فنية ومهنية، وهذا ما يُفصح عنه عدد من أصحاب الشركات والمؤسسات الخاصة ويرون ذلك أحد معوقات توظيف الشباب الخليجي في القطاع الخاص.

١١ ـ عدم الاهتمام بالإرشاد الاجتماعي للطلاب وغياب دور مهنة الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التعليمية، فوظيفة الإرشاد الاجتماعي بالرغم من أهميتها في المؤسسة التعليمية أمام التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب في وقتنا الحاضر إلا أنّها لا تُعد وظيفة أساسية في المدرسة، فتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية إلى أنّ نسبة العجز في المرشدين في مدارس التعليم العام لعام ١٤٢١/ ١٤٢٢هـ بلغت حوالي ٦٥٪ ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ من المسلّم به أهمية وظيفة الأخصائي الاجتماعي في المدرسة ودوره في توجيه الشباب وحل مشكلاتهم ومن المفترض أن يكون القائمون بهذا الدور من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية حيث أنّهم يُعدون للقيام بدور الأخصائي الاجتماعي المدرسي وكما هو مُشاهد في الدول المتقدمة التي لها باع في هذا المجال لكن نجد في بعض دول الخليج العربية إسناد هذه المهمة إلى أفراد غير متخصصين في الخدمة الاجتماعية بل وفي بعض الأحيان إلى أفراد بعيدين كل البعد عن التخصصات الاجتماعية مما أفقد المدرسة دورها في التنشئة الاجتماعية وحل مشكلات الشباب كما دفع بعض الشباب إلى اللجوء إلى مصادر أخرى لطلب النصح والمساعدة وقد يتمثل ذلك في جماعة الأصدقاء أو جماعات أخرى قد يكون لديها انحرافات سلوكية أو توجهات فكرية منحرفة. ولعل الباحث يستشهد بالمؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية، فبينما بلغ عدد العاملين في مجال التوجيه والإرشاد في مدارس التعليم العام لعام ١٤١٨هـ ٣١٣٩ كان عدد المتخصصين منهم في الخدمة الاجتماعية ٢٩٨ ، أي بنسبة لا تتجاوز ١٠٪.

٣ .٧ عوامل تتصل بالهيئات والمؤسسات الشبابية

إنّ الهدف العام الذي من المفترض أن تسعى إلى تحقيقه برامج وخدمات رعاية الشباب في كل دولة من دول الخليج العربية هو توفير العناية والرعاية الشاملة للشباب في مختلف الجوانب الرياضية والثقافية والاجتماعية . هذا وإن كان يُوجد في معظم دول المجلس هيئات أو مجالس أو لجان لرعاية الشباب إلا أنّ الباحث من خلال إطلاعه ومن خلال مقابلاته لمسؤولين عن رعاية الشباب في دول المجلس يُلاحظ عدم تبني استراتيجيات واضحة ومحددة لرعاية الشباب تُحدد فيها الأولويات وكذلك خطة زمنية لتنفيذ السياسات والبرامج ، ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج ؛ وإن وجدت بعض السياسات فهي في مجملها غير محددة كما أنّها غير مبنية على أسس ودراسات علمية مما نتج عن ذلك عدد من المشكلات والصعوبات التي تواجه تقديم رعاية فاعلة للشباب الخليجي .

ولعل من الأمور التي تُثير الاستغراب أنّه بالرغم من أنّ المؤسسات والهيئات الشبابية في دول مجلس التعاون هي مؤسسات شبابية بالدرجة الأولى قبل أن تكون رياضية إلا أنّ الأنشطة الرياضية تحظى بالأولية والاهتمام ، فما يُخصص من دعم مالي ومعنوي للأنشطة الرياضية يفوق بمراحل الأنشطة الاجتماعية . هذا التركيز على الأنشطة الرياضية مقارنةً بالأنشطة الأخرى كان له آثار سلبية على الشباب الخليجي ، فالأنشطة الاجتماعية لها دور كبير في إكساب الشباب الخبرات المهمة في حياتهم والمهارات في مواجهة المشكلات التي تعترضهم كما أنّ لها دوراً مهماً في غرس الانتماء والولاء للمجتمع .

وهناك عدد من العقبات الرئيسة التي تعترض سبيل اتخاذ إجراءات لوضع سياسات وتنفيذ برامج وطنية متكاملة للشباب أشار إلى بعضها عدد من الدراسات والتقارير كتقارير الأمم المتحدة واستراتيجية رعاية الشباب في قطر (١٩٩٨م)، وكتاب المؤسسات الشبابية والرياضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩٠م)، وتقرير دولة قطر عن متابعة تنفيذ مقررات إعلان لشبونة وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠م وما بعدها.

ونظراً لأنّ المؤسسات والهيئات الشبابية هي الجهة الأكثر معنية بخدمة ورعاية الشباب بجنسيه من الذكور والإناث أو بمعنى آخر «بيت القصيد» فسيتم الحديث عنها بشيء من التفصيل حيث توجد أسباب وعوامل عديدة تتصل بالمؤسسات والهيئات الشبابية تؤثر في تقديم الرعاية للشباب تتضمن:

١ ـ قصور المؤسسات الشبابية في تلبية رغبات الشباب واحتياجاته، وقد أظهرت دراسة للمؤسسات الشبابية والرياضية في دول المجلس أنّ ٦٢٪ من المسئولين عن مؤسسات الشباب أن مؤسساتهم غير قادرة أو ناقصة عن تلبية احتياجات الشباب في مقابل ٣٨٪ يرون خلاف ذلك (المؤسسات الشبابية والرياضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠).

ويؤكد الراوي وآخرون أنّ البرامج المتاحة من قبل المؤسسات الشبابية في دول الخليج العربي لا تتماشى مع طموحات الشباب وليست ملبية لاحتياجاتهم ومتطلبات نموهم في المراحل العمرية المختلفة مما أفرز عزوف الشباب عن المشاركة والاستفادة من المؤسسات الشبابية (الراوي وآخرون، ١٩٨٦م). وفي هذا المسار أشار عدد من المسئولين والعاملين

في المؤسسات الشبابية والرياضية في دول المجلس من خلال مقابلات أجراها الباحث معهم أنّ هناك عزوفاً من الشباب في المشاركة في الأنشطة وأنّ الأندية أصبحت طاردة وليست جاذبة ويرجعون ذلك العزوف إلى أنّ الأندية والمؤسسات الشبابية ليست قريبة من نفوس الشباب ولا تحقق رغباتهم وطموحاتهم. بل التواصل بين المؤسسات والهيئات الشبابية من جهة والشباب من جهة أخرى مفقود، فمن الملاحظ في السنوات الأخيرة أنّ الملاعب الرياضية تعاني من شح جماهيري في حضور المباريات الرياضية بالرغم من الحوافز والجوائز التي تعلن لتشجيع حضور المباريات، فالشباب تشغله أمور أساسية أهم من الرياضة التي تعد جزءاً من الترفيه ولكن الأجهزة المعنية بالشباب غير مدركة لذلك؛ فالشباب مشغولون بالبحث عن لقمة العيش وفي التفكير في مستقبلهم، بل حتى الشباب الذين يرغبون في حضور المباريات قد لا يملكون قيمة تذكر دخول الملعب أو حتى قيمة المواصلات من وإلى الملعب؛ ولغياب التواصل بين الأجهزة المعنية بالشباب والشباب فقد عبر بعض الشباب عن مدى فائدة إقامة كثير من البطولات والمناسبات الرياضية في فترة الاختبارات المدرسية للطلاب[1].

٢ ـ إغفال مشاركة المعنيين والمهتمين برعاية الشباب خاصة الشباب أنفسهم

---

(١) في إحدى البطولات الدولية لكرة القدم والتي استضافتها إحدى دول مجلس التعاون وحضرها رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) استغرب رئيس الاتحاد الحضور الضعيف للجماهير بالرغم من مشاركة منتخبات عالمية لها مكانتها الكروية فاخبر بسبب تزامن البطولة مع الاختبارات المدرسية مما زاد استغرابه واقترح تغيير موعد البطولة

في صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها. ونتيجةً لهذا الإغفال نجد أنّ هناك فجوة بين أهداف ورغبات الشباب بجنسيه الذكور والإناث وأهداف المسئولين عن رعاية الشباب، فبينما الشباب والشابات يرون أنّ أهم هدف لهم هو تحقيق النجاح وتأكيد الذات والشعور بالإنجاز يؤكد المسئولون أنّ أول الأهداف التي يسعون لتحقيقها هو إشباع الميول الرياضية للشباب، واحتل هدف تعويد الشباب على الاعتماد على النفس المرتبة الأخيرة لدى المسئولين (المؤسسات الشبابية والرياضية في دول مجلس التعاون، ١٩٩٠م). وأظهرت الدراسة السابقة أنّ النشاط الثقافي احتل المرتبة الأولى في الأنشطة التي تقدمها المؤسسات التي تنتمي إليها الفتيات بالرغم من أنّ الرغبة الأولى للفتيات هي الأنشطة الاجتماعية وذلك لأنّ المؤسسات لا تركز على الأنشطة الاجتماعية، وإزاء ذلك فقد عبّرت الفتيات عن رغبتهن في توفير مؤسسات شبابية خاصة بالفتيات. ويبدو أنّ هناك فجوة كبيرة بين اهتمامات الشباب والشابات من جهة واهتمامات المؤسسات والهيئات الشبابية من جهة أخرى، كما يوضحه الجدول رقم (٢).

جدول رقم ٢

الاختلاف بين اهتمامات الشباب والشابات واهتمامات الأجهزة الشبابية

اهتمامات الشباب والشابات	اهتمامات المؤسسات والهيئات الشبابية
اكتساب المهارات التي تعينهم في حياتهم	تشجيع الأنشطة الرياضية
العمل على تحقيق أهداف مستقبلية	المشاركات الرياضية الخارجية
الحاجة إلى النجاح وتأكيد الذات	الإعلام الرياضي
الحاجة إلى بناء الشخصية وتكوين العلاقات الاجتماعية	الأنشطة الثقافية
استثمار وقت الفراغ	

٣ـ نقص الكفاءات الفنية الوطنية المؤهلة في مجال رعاية الشباب وعدم الاستخدام الأمثل لما هو موجود منها مما ترتب على ذلك إغفال جوانب مهمة في رعاية الشباب مثل الأنشطة الاجتماعية والأنشطة التي تعمل على تنمية الذات وشخصية الشاب. وفي هذا يُشير تقرير إلى أنّ من أهم المعوقات التي تُعيق العمل الشبابي هو النقص الحاد في الكوادر الوطنية المُدربة والمتخصصة في المجالات الشبابية (تقرير دولة قطر، ٢٠٠١م). وقد تلجأ بعض الهيئات والمؤسسات الشبابية إلى التعاقد مع عاملين من خارج الدولة ينقصهم الخبرة بخصوصيات المجتمع

الخليجي ومعرفة العادات والتقاليد المتبعة ومعرفة مشكلات الشباب الخليجي مما يقلل من أثرهم ودورهم مع الشباب.

٤ ـ ويتصل بذلك عدم كفاية فرص التدريب وتطوير المهارات لموظفي الأجهزة المعنية برعاية الشباب في معالجة احتياجات وقضايا الشباب غير الرياضية مما أفقد تلك المؤسسات القدرة على التعامل مع احتياجات ومشكلات الشباب بفاعلية. فعلى سبيل المثال مشاركة العاملين في الدورات والمؤتمرات والفعاليات الشبابية غير الرياضية والتي تفيد في تطوير مهاراتهم وخبراتهم محدودة جداً مقارنة بالعاملين في المجال الرياضي، فبينما نجد المشاركة في الأنشطة والفعاليات الرياضية يصل عدد الوفد فيه إلى عشرين فرداً أو أكثر نجد أنّ المشاركة في الأنشطة والفعاليات غير الرياضية محدود بفردين إلى ثلاثة أفراد وفي بعض الأحيان قد لا تتاح لهم فرصة المشاركة.

٥ ـ افتقار الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشباب إلى دراسة ومراجعة منتظمة لوضع الشباب والتغيرات التي تُحيط به وكذلك تقييم للبرامج والأنشطة المقدمة للشباب، وربط هذه العملية بصياغة سياسة وطنية لرعاية الشباب.

٦ ـ عدم وجود تقييم مستمر لبرامج وخدمات الشباب لمعرفة مدى فاعليتها وتحقيقها لأهدافها من عدمه مما جعل بعض البرامج تستمر لمدة طويلة بالرغم من عدم جدواها.

٧ ـ التركيز على الأنشطة الرياضية ودعمها وإغفال الأنشطة الشبابية الأخرى مما أدّى إلى ضعف الحافز المادي والمعنوي لجذب الشباب في الأنشطة

الشبابية. فالإنفاق على الأنشطة المشهورة خاصة كرة القدم يأتي في الدرجة الأولى. ويؤكد ذلك ما توصل إليه المؤتمرون في منتدى الشباب العربي الثاني الذي عقد في الرياض في عام ٢٠٠١ حيث أقر المؤتمرون حقيقة عدم التوازن في الاهتمام والإنفاق بين الأنشطة الرياضية والأنشطة الشبابية الأخرى. وقد أكد ذلك للباحث عدد من المسئولين في قطاع الشباب والرياضة في دول مجلس التعاون خلال مقابلته لهم، ففي بعض دول المجلس يقل نصيب قطاع الشباب عن ٢٠٪ من ميزانية مؤسسات وهيئات الشباب والرياضة في مقابل أكثر من ٨٠٪ لقطاع الرياضة.

ومن الملاحظ أنّه بالرغم من أنّ لوائح المؤسسات الشبابية تشتمل على أنشطة وبرامج رياضية وثقافية واجتماعية إلا أنّ الأنشطة والبرامج الرياضية تحظى بالأولية والاهتمام مما جعل إقبال الشباب على الأنشطة الرياضية تأتي أولاً ثم الأنشطة الثقافية فالأنشطة الفنية ثم كل من الأنشطة الأدبية والكشفية (المؤسسات الشبابية والرياضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠). ولعل من مظاهر الاهتمام بالأنشطة والألعاب الرياضية هو وجود مستشارين وخبراء في كل لعبة رياضية وكذلك لجان فنية وتعقد ندوات ودورات لتطوير كل لعبة رياضية وفي المقابل فالمجال الشبابي غير الرياضي قد لا تجد مستشاراً أو خبيراً واحداً في المجال كله؛ بل حتى الأنشطة غير الرياضية تتصف بممارستها المحدودة كما أنّها لا تمس احتياجات الشباب والشابات الأساسية، فقد أظهرت دراسة عن المؤسسات الشبابية والرياضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنّ أهم الأنشطة

غير الرياضية التي تقوم بها المؤسسات الشبابية من وجهة نظر الشباب المترددين على المؤسسات الشبابية هي تنظيم دروس تقوية ثم يلي ذلك تنظيم الأسابيع الخاصة مثل أسبوع المساجد وأسبوع المرور ومن جهة نظر المسئولين فإنّ أهم الأنشطة الهادفة من وجهة نظرهم هي برنامج الرياضة للجميع ثم يليه الأسابيع الخاصة (المؤسسات الشبابية والرياضية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠).

٨ـ بالرغم من وجود إدارات خاصة بالأنشطة الاجتماعية والكشفية والرحلات في المؤسسات والأجهزة المعنية بالشباب إلا أنّه ليس هناك تفعيل مؤثر لها بل بعضها مجرد هياكل إدارية فقط في المؤسسات الشبابية. وقد تحمل تقارير بعض تلك المؤسسات فعاليات وأنشطة شبابية متنوعة ولكنها في الحقيقة مجرد «حبر على ورق». وقد عبّر عن ذلك عدد من المسؤولين في الأجهزة الشبابية ممن التقى بهم الباحث.

٩ـ اهتمام العاملين بأجهزة الشباب والرياضة بالشباب البارزين في الأنشطة دون سواهم مما جعل الشباب غير المبرزين والذين هم في أمس الحاجة إلى رعاية وعناية وتشجيع بمعزل عن برامج المؤسسات الشبابية وأنشطتها؛ وقد يؤدي ذلك إلى انخراطهم في أعمال إجرامية كالسرقة أو المخدرات أو الانضمام إلى جماعات ذات توجهات فكرية منحرفة تؤثر على الشباب وتوجهاتهم.

ومن ناحية أخرى فإنّ الاهتمام والدعم المالي والمعنوي الذي يجده الرياضيون خاصة لاعبي كرة القدم أثّر على تفكير وطموحات الناشئة من أطفال وشباب فأصبح الكثير منهم أقصى ما يطمحون له هو أن

يكونوا لاعبين أغنياء ومشهورين يُشار إليهم بالبنان وأصبح مواصلة التعليم في تخصصات ومهن يحتاجها مجتمعهم وتخدم مستقبلهم لا تحتل اهتمام الكثير من الشباب وصغار السن ما دام أنّ الرياضي يحظى بعقد احترافي كبير ومكافآت متنوعة وبأقل جهد ولعل ما نلحظه من تدني المستوى التعليمي لدى الطلاب وعزوف الكثير منهم عن مواصلة تعليمهم مؤشر لذلك.

١٠ ـ تركيز المؤسسات الشبابية على الإعلام الرياضي وتجاهل الإعلام الشبابي بشكل عام. وفي هذا يُشير الباحث إلى ما أسفرت عنه مناقشات منتدى الشباب العربي الثاني الذي عقد في الرياض في عام ٢٠٠١ حيث أقر المؤتمرون حقيقة تهميش الإعلام الشبابي في وسائل الإعلام العربية وأوصوا بضرورة الاهتمام وتطوير الإعلام الشبابي.

١١ ـ قلة المراكز والأندية الشبابية وعدم التوزيع المناسب للموجود منها سواء داخل المدينة أو حتى داخل الدولة، وهذا بدوره أثّر سلباً على مشاركة الشباب واستفادتهم من المؤسسات الشبابية، فكثير من مؤسسات الشباب بعيدة عن مواقع تجمعات الشباب أو عن الأحياء الأشد حاجة مثل الأحياء الفقيرة. كما أنّ القرى والمناطق النائية تُعاني من قلة الخدمات الموجهة للشباب من الجنسين خاصة في فترات الإجازات يُفاقم من ذلك الوضع زيادة وقت الفراغ لدى الشباب والشابات في تلك المناطق نتيجة لانتشار التحضر واستخدام الوسائل الحديثة التي زادت من ساعات الفراغ لدى الإنسان.

ويتصل بذلك أنّ بعض المراكز والأندية الشبابية في دول المجلس غير

مؤهلة لممارسة الشباب للأنشطة المتنوعة فهي ليست مؤسسة أصلاً لأن تكون مقاراً للمراكز الشبابية بل منازل سكنية مؤجرة (تقرير دولة قطر، ٢٠٠١م).

وأمام ما تم ذكره فإنّ رعاية الشباب رعاية شاملة ومتكاملة تتطلب الاهتمام ببناء استراتيجيات تأخذ في الاعتبار جميع احتياجات الشباب بجنسيه ومتطلبات مجتمعاتهم كما تأخذ في الاعتبار تهيئة المؤسسات الشبابية للقيام بدورها المناط بها.

٤. استراتيجيات رعاية الشباب

من المعضلات التي نُعاني منها في دول الخليج العربية أنّه في تعاملنا مع قضايا الشباب ومشكلاتهم يتم التركيز على المشكلات أي على النتائج لكن تُغفل المسببات والعمليات أو المراحل السابقة لحدوث هذه المشكلات مما نجم عنه حدوث أزمة شبابية. وهذه الأزمة هي نتاج تراكمي لمشكلات وخبرات وظروف مرّ بها الشباب؛ وفي هذا يُؤكد بتمان وشل أنّ الافتراض الموجود في التعامل مع مشكلات الشباب يجب أن يتبدل من الاعتقاد في أنّ مشكلات الشباب هي العائق الأساس لنمو الشباب أي عمليات ومراحل النمو والظروف التي مرّ بها الشباب هي المشكلة (Pittman; Chill ١٩٩١). وهذه النظرة هي الاستراتيجية الأكثر فاعلية في منع حدوث مشكلات الشباب قبل وقوعها أو التخفيف منها وما قد يترتب على ذلك من أزمة يُعاني منها الشباب ومجتمعاتهم، فمشكلات الشباب لها عوامل عديدة من أبرزها الفقر، وسوء التنشئة، والعنف الأسري، وزملاء السوء، وضعف التحصيل الدراسي، والمشكلات المدرسية التي يواجهها الشباب، ومواجهة هذه العوامل كفيل، بإذن الله، بعلاج مشكلات الشباب قبل وقوعها.

ومن هنا فعند معالجتنا لأزمة الشباب وما ترتب عليها من مشكلات واحتياجات فإنّ الجهود يجب أن توجه أولاً إلى العوامل التي أدت إلى ذلك ومواجهة الأسباب بدلاً من التركيز على المشكلات، فعلاج الأعراض لا يقضي على الأمراض؛ لذا فإنّ رسم سياسات ووضع استراتيجيات لرعاية الشباب ينبغي أن يحظى بالأولية القصوى لدول المجلس، كما أنّ الاستراتيجيات يجب أن تتعامل مع خصائص مرحلة الشباب وما تتسم به

من احتياجات، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الاستراتيجيات تُوجّه ليس فقط للتعامل مع الشباب كفئة ولكن أيضاً للتعامل مع الواقع الاجتماعي المحيط بهم (Barton and Watkins, 1997). ويجب أن يُنظر إلى قضايا الشباب واحتياجاتهم بشمولية وتكاملية يكون التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة بالشباب أمراً أساساً في أي استراتيجية تهدف إلى تقديم الرعاية لهم حيث أنّ المشكلات التي يواجهها الشباب تتصف بالترابط والتراكمية فكل مشكلة تقود إلى أخرى ونتائج مشكلات قد تصبح أسباباً لحدوث مشكلات أخرى، ويمكن تصوير أحد مسارات مشكلات الشباب في الشكل التالي:

شكل رقم(٣)

الترابط بين مشكلات الشباب

ضعف التعليم والتدريب ← فقدان القدرة على التنافس في سوق العمل ← البطالة ← الفراغ ← الانحراف (انحراف سلوكي، انحراف فكري، تطرف)

فضعف التعليم والتدريب لدى الشباب يؤدي إلى فقدانهم القدرة على التنافس في سوق العمل والحصول على وظيفة وهذا بدوره يدفعهم إلى البطالة وبالتالي إلى معاناتهم من الفراغ وأخيراً يقود ذلك إلى الانحراف بأنواعه السلوكي والفكري وكذلك التطرف الديني والإرهاب.

إنّ معرفة احتياجات الشباب ومشكلاتهم هي حجر الزاوية في التعامل مع أزمة الشباب وقضاياهم والتحديات التي تواجههم كما أنّها الأساس الذي يُعتمد عليه في رسم الاستراتيجيات. وتتسم احتياجات الشباب

بالتعدد والتغير تبعاً لتغير الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمعات الخليجية، لكن من الملاحظ وجود شح في الدراسات العلمية التي تتناول موضوع احتياجات الشباب في دول المجلس. وفيما يتصل باحتياجات الشباب فقد حدّد المجتمع الدولي عدداً من الأولويات تتمثل في التعليم والعمالة والفقر والصحة والبيئة وكذلك معالجة عدد من المشكلات والقضايا وتتركز في: استخدام المخدرات وجنوح الأحداث، وشغل وقت الفراغ والمشاركة الفعالة للشباب في المجتمع.

إنّ من المهم عند بناء الاستراتيجيات والتي تتضمن تحديد احتياجات الشباب وسُبل إشباعها أن يكون للشباب دور أساس في بنائها ولا ينحصر الدور على المسئولين من مخططين ومنفذين في الأجهزة المعنية بالشباب. كما أنّه عند علاج مشكلات الشباب يجب أن لا يُغفل وجهة نظر الشباب في ذلك، فالشباب لديهم طاقات وقدرات كما أنّ لديهم رغبات وآمال لكن من المؤسف أنّ تلك القدرات والطاقات غير مستغلة؛ وقد أظهرت الدراسة الموسعة لعدد من الفئات في دول مجلس التعاون والتي شملت الشباب والفتيات وأولياء الأمور والمسئولين عن المؤسسات الشبابية حيث شملت العينة حوالي ١٣٠٠٠ مبحوث أظهرت أنّ ٦٠٪ من فئات الدراسة أشاروا إلى أنّ طاقات الشباب مهدرة. وقد بينت تلك الدراسة أنّ أهم الاحتياجات التي عبّر عنها الشباب والفتيات تتمثل في الحاجة إلى النجاح وتأكيد الذات والحاجة إلى خدمة الوطن والحاجة إلى تكوين الشخصية وبناء العلاقات الاجتماعية، انظر الجدول رقم (٣) (المؤسسات الشبابية والرياضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م).

جدول رقم (٢)

احتياجات الشباب والشابات في دول مجلس التعاون(*)

الشباب	الشابات
الحاجة إلى النجاح وتأكيد الذات والشعور بالإنجاز	الحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بالإنجاز
الحاجة إلى خدمة الوطن ورفع اسم البلاد عالياً	حب الاستطلاع والمعرفة
الحاجة إلى تحقيق أهداف مستقبلية	خدمة الوطن
الحاجة إلى تكوين الشخصية وبناء العلاقات الاجتماعية	تكوين الشخصية وبناء العلاقات الاجتماعية
	استثمار وقت الفراغ والتسلية

ولعله من الملاحظ العبء الكبير الذي تتحمله وزارات الداخلية في دول المجلس خاصة الأجهزة الأمنية فيها وقد تزايد ذلك العبء في الآونة الأخيرة، واعتقد أنّ من أهم العوامل التي أدت إلى ذلك هو قصور بعض الجهات والمؤسسات الحكومية في القيام بواجباتها ومسئولياتها مما أدّى إلى انتقال تلك المسئوليات إلى الأجهزة الأمنية وانشغالها بمسئوليات هي من صلب الجهات الأخرى؛ فالمفترض أن تكون الأجهزة الأمنية البوابة الأخيرة في مواجهة وعلاج مشكلات الشباب ويأتي قبلها الأجهزة والمؤسسات

(*) الموسسات الشابية والرياضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة

التعليمية والشبابية والاجتماعية والدعوية، لكن في الوقت الحاضر أصبحت الأجهزة الأمنية هي البوابة الأولى والأخيرة في التعامل مع كثير من قضايا ومشكلات الشباب؛ لذا فالطريقة المثلى لمواجهة مشكلات الشباب هي اضطلاع كل جهة ومؤسسة بمسئولياتها ومسألة ومحاسبة المقصر في ذلك كما أنّ الجهات والمؤسسات المعنية بالشباب يجب أن تتبنى النهج التكاملي في تعاملها مع قضايا الشباب.

إنّ أزمة الشباب وما نجم عنها من مشكلات وتحديات، سبق الإشارة إليها فيما مضى، أثّرت على القيم الدينية الصحيحة لدى الشباب، فضعف أو انعدام الوازع الديني السليم لدى كثير من الشباب أفقدهم المرجعية التي يقيّم من خلالها الشباب سلوكهم واتجاهاتهم وأفكارهم كما زعزع ثقة الشباب في عاداتهم وتقاليدهم. كل ذلك وغيره خلق نوعية من الشباب تتسم بسهولة الانقياد والتأثر بأفكار منحرفة ومضللة بل وغير عقلانية من غير تمحيص لها، وكذلك بنوعية من الشباب تتصف باللامسؤولية، والخوف من تحمل المسئولية، وتقلب المزاج، وعدم الاستقرار، وأصبح اليأس والحيرة طابعاً مميزاً لهم كما انتشرت بينهم الاضطرابات النفسية والاجتماعية.

كما أنّ الوضع الذي يعيشه الشباب اليوم أدّى إلى افتقاد كثير من الشباب الأمل في تكوين مستقبلهم وبناء ما يُعرف بـ «عش الزوجية» والذي يتم من خلاله إشباع الغريزة الجنسية المتوهجة في هذه المرحلة بالطريقة المشروعة، وقد أظهر عدد من الدراسات التي أُجريت في دول الخليج أنّ إحدى المشكلات الأساسية التي يواجهها الشباب ارتفاع تكاليف الزواج وعدم القدرة على تامين بيت المستقبل (الجوير، ١٩٩٥م؛ المطوع، ١٩٩١م، عبدالحميد، ٢٠٠٢م). هذا الوضع جعل بعض الشباب يبحثون عن طرق

غير مشروعة لإشباع الغريزة الجنسية، ولعل من المشاهد كثرة أعداد الشباب الخليجي المسافرين للدول الأجنبية أو الدول التي تقدم هذه المتعة المحرمة وما يترتب على ذلك من مخاطر صحية واجتماعية على الشباب أنفسهم وعلى مجتمعاتهم مثل انتشار الأمراض الجنسية ولعل من أخطر تلك الأمراض مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والذي لا توجد إحصاءات دقيقة في دول المجلس عن أعداد المصابين به، ولعل المعادلة التالية توضّح الوضع الذي يعيشه كثير من الشباب وما ينجم عنه.

ولعل الشكل رقم ٤ يوضّح أنّ ضعف أو انعدام الوازع الديني السليم لدى الشباب وضعف ضبط الأسرة لأفرادها وكذلك التحلل من العادات والتقاليد وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب بالإضافة إلى عدم احترام أو عدم الخوف من السلطة يؤدي إلى وجود شباب لا مسئول يفتقد الولاء لدينه ومجتمعه يُمكن أن يُصبح قوة هادمة لمكتسبات المجتمع.

شكل رقم (٤)

مُحصّلة تراكم المشكلات التي يواجهها الشباب الخليجي

ضعف أو فقدان الوازع الديني + ضعف الضبط الأسري + التحلل من العادات والتقاليد + صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية+ عدم احترام أو الخوف من السلطة = شباب غير مسؤول وفاقد للانتماء المجتمعي

ومما تتصف به الاستراتيجيات، كما سبق الحديث عنها في المفاهيم، أنّها خطط طويلة المدى تصل إلى سنوات عديدة بل وإلى عقود من الزمن لذا فإنّ بناء استراتيجيات لرعاية الشباب يجب أن يأخذ في الاعتبار النمو المطرد لفئة الشباب في المجتمعات الخليجية حتى تكون البرامج والخدمات المنبثقة منها متناسبة مع حجم هذه الفئة.

إ نّ إدارة والتعامل مع أزمة الشباب تتطلب عناية خاصة، فالحلول الوقتية والعلاج السريع لا يجدي مع مثل هذه الأزمات كما أنّه لا يُتوقع أن يتم حل الأزمة ومواجهتها في غضون سنوات قليلة فهي نتاج تراكمي لعدد من السنيين لكن لا بد من إدارتها والتعامل معها بحكمة ومنهجية وذلك من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات التي تشمل أوجه ومجالات عديدة تهدف إلى تقديم رعاية شاملة ومتكاملة للشباب، وهو ما سيتم تناوله في الفقرات القادمة.

١.٤ استراتيجيات عامة

يُمكن تبني عدد من الاستراتيجيات في هذا الخصوص تتمثل في:

١ـ نظراً لأنّ الجهود للتعامل مع مشكلات وتحديات الشباب يجب أن تشمل الجوانب العديدة التي تتصل بمرحلة الشباب واحتياجاتها لذا فإنّ إنشاء مجالس أو هيئات عليا للأسرة وللشباب في دول مجلس التعاون أمراً أضحى ضرورة حيث يُعول عليها الكثير في مواجهة وعلاج مشكلات واحتياجات الشباب. ولعل من أولويات هذه المجالس والهيئات تخطيط وبناء استراتيجيات شاملة ومتكاملة لرعاية الشباب ومتابعة تنفيذها من قبل الأجهزة ذات العلاقة بالشباب والتنسيق بين تلك الأجهزة وكذلك العمل على وضع قضايا الشباب على رأس أولويات دول المجلس.

٢ ـ الاهتمام بالأسرة وعلاج المشكلات التي تعترضها من خلافات زوجية وتفكك وخلافه لأنّ الأسرة هي الأساس فصلاح الأسرة واستقامتها ينعكس عادة على أفرادها، فإيجاد شباب واع ومسئول وله ولاء لدينه ومجتمعه يتطلب تنشئة أسرية سليمة. ولعل من الوسائل المساعدة في ذلك تأسيس مكاتب للخدمات الاجتماعية الأسرية يكون على عاتقها تقديم الاستشارات الأسرية وكذلك عمل برامج أو ورش لإكساب الأسر المهارات في تنشئة أبنائهم وبناتهم.

٣ ـ التأكيد على أهمية الحوار والتواصل بين الأفراد واحترام أراء الآخرين وبناء ذلك في نفوس الأفراد من الأساس خاصة من خلال الأسرة، فالأسرة هي البوتقة التي ينصهر فيها الأفراد وهي الأساس في إكساب أفرادها الذين هم أفراد في المجتمع هذا الخصائص المهمة منذ الصغر وتنشئتهم عليها، لذا فمن المفترض أن يكون التواصل متبادلاً ومفتوحاً بين أفراد الأسرة، كما في الشكل رقم (٥)، و لا يتنافى هذا مع القيم الإسلامية في احترام وتقدير الوالدين ومنهم أكبر سناً؛ وإذا لم يكتسب الأفراد هذه الخصائص من الأسرة هذه البيئة الصغيرة التي تُعد أصغر وحدة اجتماعية فيعتقد المؤلف أنّه لن يكون بمقدورهم اكتسابها من أي بيئة أخرى.

الشكل رقم (٥)

التواصل المطلوب داخل الأسرة

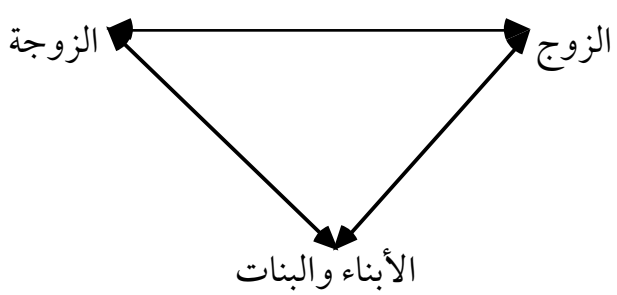

٤ـ التأكيد على أهمية وجود قنوات آمنة للتواصل والحوار بين الحكومات وأفراد المجتمع خاصة الشباب منهم تضع في الاعتبار المصلحة العامة للمجتمع .

٥ـ معالجة الفقر ومسبباته من قبل الأجهزة المعنية خاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، حيث تُشير الدراسات إلى أنّ الضغوط الاجتماعية التي يواجهها الشباب، وعدم المساواة في الفرص بين الشباب، والفقر وفشل الحكومات في إيجاد العمل المناسب للشباب الذي من خلاله يستطيع تأمين المعيشة الكريمة تخلق أرضاً خصبة للتطرف الديني (ليلة، ١٩٩٠م، عفيفي، ١٩٩٣م) .

٦ ـ الحد من تراخيص الأنشطة التجارية ذات الأثر السيئ على الشباب ومراقبتها ودراسة أوضاعها حيث أصبحت تشكل عاملاً من عوامل الانحراف لدى الشباب مثل مقاهي الشيشة (التعميرة) ومقاهي الإنترنت بل إنّ بعضها أصبح مرتعاً لتجمعات مشبوهة .

٧ـ منع الحملات الدعائية والإعلانات التجارية التي تجعل من جوائزها السفر إلى دول أجنبية .

٨ ـ متابعة ومراقبة ما تقدمه بعض المؤسسات والشركات التجارية من البرامج والمسابقات التي تتنافى مع ثقافة المجتمعات الخليجية وتقاليدها .

٩ ـ تفعيل دور المسجد التربوي والاجتماعي ودعم المراكز والمدارس التي تعنى بحفظ القران الكريم حيث أنّ المسجد مؤهل لأن يقوم بدور كبير في مواجهة المشكلات التي تواجه الشباب وإكسابهم القيم والعادات

الحميدة، وقد ثبت أنّ الضبط الاجتماعي وهو الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية والأنظمة واحترامها أكثر بين الشباب الملتحقين بالمعاهد الدينية أو مدارس تحفيظ القران عنه لدى أقرانهم من غير الملتحقين بهذه النوعية من المدارس (الفالح، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م). ومما يرفع من أهمية دور المسجد هو انتشاره في الأحياء وقربه من الساكنين كذلك ثقة الناس في القائمين عليه.

١٠ ـ يقع على علماء الدين مسئولية كبيرة في التقرب من الشباب ومعرفة آرائهم وتوجهاتهم للسعي لنصحهم وتوجيههم بما يتفق مع الشريعة والثقافة الإسلامية وعادتنا العربية وحتى لا يتجه الشباب لفئة من العلماء تفتقد المعرفة الحقيقية بالتشريعات الإسلامية وأصول الأحكام مما قد يُسبب في انحراف الشباب وتضليلهم.

١١ ـ معالجة قضايا الشباب بشفافية موضوعية، فهناك بعض القضايا التي لها حساسيتها في مجتمعاتنا الخليجية بحكم الثقافة والعادات غير مطروحة للنقاش بالرغم من أهمية توعية الأسر والشباب بها، ولعل الباحث يذكر على سبيل المثال قضية الانحراف الفكري والتطرف، وإن كان في الآونة الأخيرة حصل بعض التغير في ذلك، وقد سبق الحديث عن ذلك؛ ومن القضايا الأخرى المهمة الأمراض الجنسية مثل مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إنّ مرض الإيدز أو ما يُمكن اعتباره بمرض العصر أصبح هاجساً مخيفاً لمعظم دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء، حيث يحتل المرتبة الرابعة في قائمة الأسباب المؤدية للوفاة. ويزداد أعداد المصابين به سنة بعد سنة خاصة بين الشباب، ففي تقرير أعدته مؤسسة «كايزر فاملي»

الأمريكية أشار إلى أنّ ما يقرب من ثلث المصابين بفيروس الإيدز والبالغ عددهم ٤٠ مليون شخص هم دون الخامسة والعشرين من العمر، كما حذّر التقرير من أنّ الإصابات بين فئة الشباب قد ترتفع أكثر من ٧٠٪ في نهاية العقد الحالي خاصة في المجتمعات النامية ليصل عدد الحاملين لفيروس الإيدز ٥ , ٢١ مليون شاب[١]. وتبدو المشكلة في مجتمعاتنا الخليجية أنّ مرض الإيدز لم يأخذ حقه من الاهتمام فهناك تعتيم في طرحه ومناقشته وعن مدى انتشاره في مجتمعاتنا بالرغم من آثاره المدمرة على الفرد والمجتمع. وفي هذا أكد المؤتمر الدولي الرابع عشر لمرض الإيدز الذي عُقد في برشلونة بأسبانيا في شهر يونيوه من عام ٢٠٠٢م أنّ الإحصاءات عن مرض الإيدز في العالم العربي غير دقيقة وأنّ أعداد المصابين به يفوق العدد المعلن عنه بكثير. ويشير تقرير لبرنامج الأمم المتحدة أنّ التقديرات التي تضع عدد المصابين بالإيدز والحاملين للفيروس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأقل من ١٠٠ ألف غير صحيحة، وقد أعلن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في شهر يوليو من عام ٢٠٠٣م أنّ هناك أكثر من ٥٥٠ ألف مصاب بالإيدز في العامل العربي.

وهذا التعتيم يفوت الفرصة في معرفة أهم مسببات مرض الإيدز في المجتمعات الخليجية وآثاره ومتابعة المصابين به وبالتالي عدم قدرتنا على وضع خطة واستراتيجية لمواجهته وتقليل الإصابات به. فعدم معرفة المسببات الرئيسة له في دول المجلس وترتيبها حسب أهميتها، على سبيل المثال ما إذا كانت الإصابة بالإيدز ناتجة عن طريق الاتصال الجنسي

(١)انظر موقع المؤتمر الدولي الرابع عشر لمضر الايدز المنعقد في برشلونة اسبانيا في الفترة من ٧ـ ١٢ يوليو ٢٠٠٢م (UN Aids Confernces)

غير المشروع، أو الشذوذ الجنسي، أو استخدام المخدرات أو نتيجةً لنقل الدم أو غير ذلك، يُعرقل وضع خطط وتبني برامج لمكافحته. ونتيجةً لغياب الدراسات العلمية في هذا المجال فإنّ الدكتور نصر السيد، مدير البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في مصر، يعتقد أنّ أكثر من ٨٠٪ من الإصابة بالإيدز في العالم العربي يرجع إلى علاقات جنسية غير مشروعة أو إدمان المخدرات[١]. وهذا يعني أنّ الجهود يجب أن تكثف في توعية الشباب بخطورة ممارسة الجنس غير المشروع وإدمان المخدرات. وفي المقابل لو نظرنا إلى بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث مثل هذه القضية مطروحة للنقاش وعلى جميع المستويات وفي مختلف المحافل ذات العلاقة، والتوعية بها في مختلف وسائل الإعلام نجد انخفاضاً في الإصابات بالإيدز، حيث يؤكد علماء أمريكيون أنّ أعداد المواليد المصابين بفيروس «أتش أي في» في الولايات المتحدة الأمريكية انخفض بنسبة ٨٠٪ خلال عقد، كما تراجعت أعداد المواليد المصابين بالفيروس بحلول عام ٢٠٠٠م[٢]، ويرجع ذلك بعد مشيئة الله إلى عوامل منها التوعية بين فئات المجتمع بمرض الإيدز، والاختبارات التطوعية لاكتشاف الإصابة بالفيروس مبكراً، والفحوص التي تجرى على الحوامل.

١٢ ـ توطين السياحة الشبابية داخل دول مجلس التعاون وبين دول المجلس ليس فقط لمردودها الاقتصادي على المجتمعات الخليجية ولكن لحماية

---

(١) مقابلة مع الدكتور نصر السيد، مدير البرنامج الوطني لمكافحة الايدز في مصر، برنامج قضايا الساعة، قناة الجزيرة ٨/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

(٢) انظر موقع المؤتمر الدولي الرابع عشر لمضر الايدز المنعقد في برشلونة اسبانيا في الفترة من ٧ ـ ١٢ يوليو ٢٠٠٢م (UN Aids Confernces)

الشباب من الانحراف الفكري والسلوكي، حيث أظهرت الدراسات أنّ سفر الشباب للخارج أحد العوامل المؤثرة سلبياً على سلوك الشباب (الباز، ١٩٩٧) كما أنّه قد يؤثر عليهم فكرياً وعقائدياً خاصة صغار السن من الشباب.

٤ .٢ استراتيجيات أمنية

ويُمكن تبني عدد من الاستراتيجيات في هذا الخصوص تتضمن:

١ ـ التركيز على أهمية المشاركة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين في الحفاظ على الأمن ودور المواطن الأساس في ذلك.

٢ ـ انفتاح الأجهزة الأمنية على أفراد المجتمع في معالجة القضايا الأمنية والتوعية بذلك وتعميق المفاهيم الأمنية والمسئولية الفردية للمواطن.

٣ ـ إنشاء وحدات في وزارات الداخلية يُمكن تسميتها بوحدة التوجيه والإرشاد يقوم عليها موظفون مدنيون من المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية، فالخدمة الاجتماعية تخصص مهم وفاعل في التعامل مع الشباب ومواجهة مشكلاتهم. ومن مهام هذه الوحدات تلقي استفسارات الأسر عن أبنائها المتغيبين عنها لفترة من الزمن ومساعدتهم في البحث عنهم، والتواصل مع الأسر في مواجهة قضايا التطرف والانحراف الفكري التي قد يحملها أبناءهم، وقد أشار عدد من أولياء أمور الشباب المتورطين في أفكار وأعمال إرهابية في مقابلات مع وسائل الإعلام بعد أحداث تفجيرات الرياض تغيب هؤلاء الشباب عن أسرهم لفترة من الزمن وعدم معرفة الأسر بأماكن وجودهم. بالإضافة إلى ذلك فإنّ من مهام وحدات التوجيه والإرشاد التنسيق مع المؤسسات الأخرى المعنية بالشباب خاصة المؤسسات الإصلاحية وذلك لمتابعة الشباب المفرج عنهم.

٤ ـ هناك حاجة لتطوير عمل إدارات المباحث العامة في وزارة الداخلية وتطوير العاملين فيها ليستفاد من تلك الإدارات في معرفة ودراسة واقع مجتمعاتنا الخليجية والظواهر الاجتماعية والمشكلات التي يُعاني منها فئات المجتمع خاصة الشباب ونقلها للأجهزة الأمنية بموضوعية وذلك ليتسنى التعامل معها بما يُعالج المشكلات ويُحقق الصالح العام. واعتقد أنّ توظيف المتخصصين في العلوم الاجتماعية في إدارات المباحث العامة سيخدم هذا التوجه.

٥ ـ الانفتاح الإعلامي على المجتمع، فهناك إدارات في وزارات الداخلية بالرغم من أهمية دورها في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره إلا أنّ أفراد المجتمع ينظر إليها بعدم التقبل والارتياح نتيجة للانغلاق الإعلامي حولها وعلى وجه الخصوص إدارات المباحث العامة بل قد يكون ذلك عائقاً أمام تعاون المواطنين مع الجهات الأمنية مثل عند الإبلاغ في القضايا الأمنية، لذا فالتوعية الإعلامية بدور هذا الجهاز المهم من خلال وسائل الإعلام وكذلك القيام بندوات ومحاضرات في المدارس الثانوية والجامعات أمر مهم. ولعل من أسباب القصور الإعلامي المشار إليه نقص الإمكانات البشرية والتقنية المدربة المؤهلة وافتقاد الدافعية نحو التعلم والتطور لدى البعض من منسوبي الأجهزة الأمنية والإعلامية (عسيري، ١٤٢٠هـ؛ الجحني، ب. ت.). وفي هذا بالتحديد يُشير عسيري في عرض حديثه عن منسوبي القطاعات الأمنية العربية ممن يلتحقون بالبرامج والدورات التدريبية أو التعليمية إلى أنّ «نسبة كبيرة من الدارسين لم يأتوا لأجل التحصيل المعرفي والتدرب وإنما أتوا بهدف التخلص من أعباء العمل أو الحصول على العلاوة أو زيارة الأقارب أو

الحصول على وثيقة التخرج، بينما لا يوجد من أهدافهم التعلم وتوسيع المدارك واكتساب المعرفة» (عسيري، ١٤٢٠هـ: ١٠٤). ولمواجهة ذلك فإنّ الأمر يتطلب من الأجهزة الأمنية وضع خطة لتحفيز وتشجيع منسوبيها لتطوير أنفسهم وإيجاد الدافع الذاتي للتعلم، والعمل على تقييم الملتحقين بهذه الدورات والبرامج من خلال مدى الاستفادة منها وليس من خلال الحصول على الشهادة فقط.

٦ ـ إنشاء لجنة استشارية في وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون يتكون أعضائها من المتخصصين في العلوم الاجتماعية من أعضاء هيئة التدريس في الجماعات ممن لهم اهتمامات بقضايا الأسرة والشباب لإعطاء مرئياتهم وتصوراتهم للجهات الأمنية حول القضايا والمشكلات التي تواجه الأسرة والشباب وكيفية مواجهتها. وكذلك المساعدة في وضح خطط وآليات التنسيق بين الجهات الأمنية والجهات الأخرى المعنية بالشباب.

٤ .٣ استراتيجيات المؤسسات التعليمية

وفي جانب المؤسسات التعليمية يُمكن تبني عدد من الاستراتيجيات، تتضمن:

١ ـ إعادة النظر في الخطط الدراسية ومناهجها فبالإضافة إلى إمداد الناشئة والشباب بالتعاليم الإسلامية التي تعينهم على إقامة الشعائر الدينية وتُشكل لهم إطار مرجعي لمعرفة الحلال من الحرام والصحيحّ من الخطأ يُركز في المناهج على محاور أساسية، تشمل:

ـ تكوين الشباب الصالح المتشرب لقيمه وثقافته الإسلامية وعاداته العربية، والتركيز في المناهج على التربية السلوكية والاجتماعية، وعلى المسئولية الاجتماعية.

- التأكيد على مبادئ الدين الإسلامي السمحة ومنها الاعتدال والوسطية والتسامح فالإسلام دين التسامح واليسر.
- الاهتمام بتثقيف الشباب وإكسابهم الخبرات والمهارات في التعامل مع التحديات والمخاطر التي تواجههم في عالم اليوم.
- تعويد الناشئة على احترام الآخرين وتقدير مشاعرهم وتقدير الرأي الآخر وإن كان مخالفاً ما دام في حدود القيم والمنطلقات الشرعية الإسلامية، وفتح قنوات للحوار والمجادلة بالحسنى، كما قال تعالى: ﴿ ... **وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ... ﴿١٢٥﴾ ﴾ (سورة النحل)، والتأكيد على أهمية احترام حرمات ومحارم الآخرين.
- العمل على غرس حب العمل والإخلاص فيه في نفوس الناشئة منذ الصغر والتأكيد على ذلك في المناهج الدراسية المختلفة وبأساليب تتناسب مع كل مرحلة تعليمية، وتغيير بعض الأفكار السائدة في المناهج الدراسية والتي تصور المواطن الخليجي كصاحب مصنع أو شركة أو مالك لمحلات ومتاجر أو مدير مسئول حيث غرست في نفوس الشباب الخليجي منذ الصغر تصوراً لما ينبغي أن يكونوا عليه وأثّر ذلك في نظرتهم الدونية بل ورفضهم لبعض الأعمال المهنية والحرفية مما تسبب في وجود بطالة اختيارية بين الشباب؛ لذا هناك ضرورة لغرس فكرة المواطن كعامل في مصنع أو شركة أو ميكانيكي في ورشة وكنجّار في منجرة وكحدّاد في ورشة وكحارس منشاة وكفلاح في مزرعة وكسائق لسيارة أجرة وذلك في المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية.
- تهيئة الشباب لدخول السوق العمل، فهناك فجوة بين التعليم والتدريب من جهة وسوق العمل من جهة أخرى مما أدى إلى صعوبة حصول

الشباب على وظائف وإذا حصل على وظائف فإنّها في نظر الشباب غير مناسبة إمّا لانخفاض الراتب أو عدم تناسبها مع تخصصاتهم وقدراتهم. وقد أظهرت دراسة الزهراني أنّ مؤسسات التعليم العالي في السعودية غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل واحتياجاته ومواكبة التقنيات الحديثة وعصر العولمة، كما أنّها تُعاني من ضعف بين محتوى المناهج والمتطلبات المهارية لأداء الوظيفة (الزهراني، ١٤٢٣هـ). وقد أشار تقرير مجلة المجلة[1] إلى أنّ هناك تشكيكاً من قبل القطاع الخاص بأهلية وكفاية خريجي الجامعات المحلية وافتقار هؤلاء الخريجين للمهارات التدريبية والعملية وعدم إتقانهم اللغة الإنجليزية. وفي هذا المسار أشارت دراسة أُجريت في الإمارات العربية المتحدة إلى أنّ ٤٥٪ من عينة الدراسة أجابوا بأنّهم يعملون في مجالات لا تتناسب وتخصصاتهم وقدراتهم مما أدى إلى فقدان الشباب لثقتهم بأنفسهم وتقديرهم لكفاءاتهم وتفشي الشعور باليأس واللامبالة (المحياس، ١٩٩٦). وبالمثل أظهرت دراسة أجريت في قطر على عينة ضمت (٥٤٠) مبحوثاً من الطلبة والموظفين أنّ ٥٤٪ من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم تناسب المؤهل مع العمل الذي يقومون به، كما أشار ٨٧٪ على انخفاض الدخل من العمل (ليلة وآخرون، ١٩٩١).

إنّ تطوير مناهج وبرامج الإعداد المهني أمر ملح لتواكب التغيرات في سوق العمل الخليجي، »فمشكلات الإعداد المهني تُعد معوقات تحول دون تحسين المخرجات التعليمية وتفصل أنشطة التعلم والتعليم عن النمو المهني ومتطلباته« (عبدالحميد، ٢٠٠٣م: ٣٧). وقد أوصت

---

(١) مجلة المجلة، تقرير عن البطالة في دول الخليج العربي، ع ١١٦٨، ٦/ ٧/ ٢٠٠٢م، ص ٥٢-٥٦

دراسة عبدالحميد السالفة الذكر بإضافة تخصصات جديدة تواكب تغيرات سوق العمل ومتطلباته، والتوسع في استخدام التدريبات العملية، خاصة بالكليات الإنسانية وتكثيف أنشطة الإعداد المهني لتمكين الشباب من التخطيط الجيد لمستقبلهم المهني، وتلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية من جهة، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، كما أوصت الدراسة بالتوسع في برامج التدريب وتطويرها في الكليات الإنسانية والعلمية لتصبح أكثر واقعية بحيث تلبي متطلبات الواقع وتتجاوز نطاق المختبرات بظروفها المصطنعة.

٢ ـ التركيز في الاستثمار على التعليم والتدريب الفني والمهني للشباب، هذا وإن كانت دراسة ليلة وآخرون على عينة من ٥٤٠ مفردة من الذكور والإناث في قطر أظهرت النظرة الدونية للتعليم الفني والمهني (ليلة وآخرون، ١٩٩١م)، لكن هناك بوادر تغيّر إيجابي في السنوات الأخيرة في توجه الشباب الخليجي نحو العمل المهني خاصة في ظل المستجدات والظروف الاقتصادية التي يواجهونها، فأظهرت إحدى الدراسات أنّ أغلبية الشباب في الإمارات العربية المتحدة (٧٥٪) ترى بأهمية التعليم الفني والتقني، وأهمية الاعتناء بالتعليم التطبيقي وتلبية طموحات الطلاب وإمكاناتهم (المحياس، ١٩٩٦م). ويبرز هنا الحاجة إلى التوعية الإعلامية المستمرة لتكريس أهمية التعليم والتدريب المهني وحاجة المجتمعات الحديثة إليه.

٣ ـ تبني استراتيجية جديدة في التعليم تُركز على إكساب الشباب مهنة أو حرفة بجانب تحصيله العلمي في المرحلة الثانوية. وهذا الأسلوب سيسهم في إكساب الشاب مهنة يستطيع العيش من ورائها وتبرز أهميتها للشاب في حال عدم حصوله على قبول في الجامعة أو فشله في دراسته الجامعية أو لأي سبب من الأسباب لم يتمكن من مواصلة دراسته.

٤ ـ التأكيد على دور المعلمين في المدارس والجامعات في التربية والتنشئة الاجتماعية للطلاب، فدورهم لا يقتصر على إلقاء المادة العلمية فقط فالطلاب في أمس الحاجة إلى من يُرشدهم ويجيب على تساؤلاتهم خاصة أنّ المعلمين يُمثلون قدوة لهم.

٥ـ أهمية وجود أخصائيين اجتماعيين من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية كجزء أساس من الطاقم الوظيفي في المدارس في مراحل التعليم العام وما بعد التعليم الثانوي، بالإضافة إلى الاهتمام بإيجاد مراكز الإرشاد الاجتماعي في التعليم ما بعد الثانوي في الجامعات والمعاهد المختلفة، وهذه قضية مهمة لكنها مهملة، لذا فيجدر بنا الوقوف عندها بعض الشيء.

فالشباب الخليجي يواجه عدداً من المشكلات الاجتماعية والنفسية التي لم تكن معهودة في السابق والتي أثّرت على سلوك الشباب وأفكاره واتجاهاته وتُمثل المدرسة بيئة مهمة في تنشئة الشباب حيث تؤكد الدراسات العلمية على أنّ المدرسة هي مؤسسة للتنشئة الاجتماعية (Allen-Meares, et al1986)، فالشباب يتأثر ببيئة المدرسة بما تتضمنه من زملاء ومدرسين ومناهج ربما أكثر من تأثرهم بالمحيط الأسري. ويتعاظم دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية مع تزايد التحديات والصعوبات التي تواجه الشباب في الوقت الحاضر بالإضافة إلى السلوكيات الجديدة التي أصبح بعض الشباب يمارسها كالعنف في المدارس الذي وصل إلى استخدام أدوات حادة داخل المدرسة، بل وأصبحت المدرسة في بعض الأحيان مكان لتبادل الممنوعات بين الطلاب والطالبات من أشرطة ومجلات خليعة وقصص ماجنة بل وربما مكان لترويج المخدرات.

وأمام ذلك فالمدارس يجب أن يكون لها دور كبير في التعامل مع المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب، لكن من المؤسف أن يُنظر إلى المدرسة على أنّها مؤسسة تعليمية فقط وليس مؤسسة لتنشئة الاجتماعية، حيث تُركز المدارس في العادة على الجانب التعليمي وتغفل الجانب الاجتماعي والذي لا يقل أهمية عن الجانب الأول، لذا فهناك حاجة للنظر في الخطط التعليمية بما يكفل تخريج شباب ليس متسلحاً بالعلم فقط ولكن متشرباً للقيم الاجتماعية المرتكزة على الدين الإسلامي ومتمسكاً بالتقاليد الاجتماعية ومتحملاً للمسئولية الاجتماعية.

ولتفعيل دور المدرسة كمؤسسة لتنشئة الاجتماعية يجب منح مهنة الخدمة الاجتماعية المكانة والدور الذي تستحقه في المدرسة. فالخدمة الاجتماعية بحكم فلسفتها وركائزها وأسلوبها هي المهنة الأنسب للتعامل مع القضايا الاجتماعية وفي علاج المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب (Allen-Meares, etal 1986). ولأهمية دور الخدمة الاجتماعية في المدارس نجد أنّه في الدول الغربية يُشترط وجود أخصائي اجتماعي متخصص في الخدمة الاجتماعية في كل مدرسةومؤسسة تعليمية، بولارغم من اهمية الخدمة الاجماعية هناك عدم الاهتمام بوظيفة المرشد أو الأخصائي الاجتماعي في المدرسة في عدد من دول مجلس التعاون، فقد لا يوجد في المدارس مرشدون أو أخصائيون اجتماعيون وقد تُسند وظيفة المرشد أو الأخصائي الاجتماعي إلى أفراد غير متخصصين فيعين فيها من شتى التخصصات بل إنّ بعض التخصصات بعيدة عن الجانب الاجتماعي، لذا فالقائم بعمل الأخصائي الاجتماعي قد لا يعرف أساسيات العمل المهني في التعامل مع الشباب ومع القضايا الاجتماعية وعلاج المشكلات الاجتماعية، وفاقد الشيء لا يعطيه، مما أفقد المدرسة، كما سبق الإشارة

إليه، دورها المهم في التنشئة الاجتماعية ودفع الشباب إلى طلب النصح والمساعدة من أصدقاء السوء أو من جماعات لها توجهات فكرية ضالة أو متطرفة. لذا لا بد من الاهتمام بالدور الذي تقوم بها مهنة الخدمة الاجتماعية في المدارس، خاصة في ظل التحديات والمشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب والتي تتطلب متخصصين في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع القضايا المستجدة والمشكلات الطارئة؛ كما يجب توفر العدد المناسب من الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس حتى تكون عملية المساعدة عملية فاعلة فمراعاة تناسب عدد الأخصائيين الاجتماعيين مع عدد الطلاب في المؤسسة التعليمية أمر مهم.

وما دام حديثنا عن استراتيجيات التعليم، فيجدر بنا الإشارة إلى قضية مهمة برزت في الآونة الأخيرة وهي ظهور دعوات لتغيير المناهج الدينية في المؤسسات التعليمية بداعي أنّها تدعو وتشجع وتحتضن التطرف والإرهاب وقد تأثر بهذه الدعوة بعض مثقفي دول الخليج العربية ومسئولين وعامة الناس.

وعند مناقشة هذه القضية الخطيرة يجب أن نكون موضوعين في طرحها ولا تكون معالجتنا لها مجرد ردة فعل لأحداث وقتية أو استجابة لضغوط معروف أهداف أصحابها. كما أنّه لابد من التروي ودراسة القضية بعمق قبل اتّخاذ أي خطوة في هذا الخصوص، لأنّ ما سيترتب عليها من نتائج وإفرازات قد يصعب التعامل معها عندئذ.

إن قضية تغيير مناهج التعليم في العالَم العربي والإسلامي ليست قضية جديدة، فهناك عدد من المفكرين والمثقفين الغربيين كان يردد هذه الدعوة ومنذ زمن، لكن الجديد فيها انتقالها من الدوائر الثقافية والفكرية إلى الدوائر السياسة وتبنيها والمدافعة عنها علناً من قبل السياسيين في الدول الغربية.

والمطّلع على تاريخ الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي يلحظ أنّ من الأساسيات التي ركز عليها الاستعمار المناهج التعليمية والتغريب الثقافي للمجتمعات الإسلامية وطمس الهوية العربية والإسلامية من خلال تغريب مناهج التعليم.

وإذا عرفنا هذا الأساس يتضح لنا أنّ دعوة تغيير المناهج الدراسية الدينية بداعي تشجيعها للإرهاب ليس لها مستند علمي أو منطقي ولكن لأهداف أخرى، ويُمكن توضيح ذلك من خلال النقط التالية:

١ ـ التطرف الديني والتكفير والإرهاب قضية قديمة فهو ليس وليد هذا الزمن ففي عصر صدر الإسلام الأول وما بعده من عصور شهد ظهور الخوارج وأشياعهم وكان لفكرهم التطرفي الدور الأكبر في شيوع الفتن وما ترتب عليها من معارك وكذلك قتل اثنين من الخلفاء الراشدين المبشرين بالجنة وهما عثمان بن عفّان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ومعنى هذا أنّ التطرف وُجِد قبل ظهور التعليم الرسمي وقبل المدارس النظامية.

٢ ـ الجماعات المتطرفة و الإرهابية موجودة في بقاع كثيرة من العالم على سبيل المثال في اليابان منظمة الألوية الحمراء وفي بريطانيا الجيش الجمهوري الإيرلندي وفي أمريكا الجنوبية هناك منظمات عدة، وعند تناول أسباب هذا الفكر المتطرف والإرهاب في هذه المجتمعات لا تُثار قضية المناهج التعليمية لكن عند تناولها في العالم الإسلامي أول ما يُثار المناهج التعليمية.

٣ـ أظهرت اللقاءات التي أُجريت مع عدد من قادة الفكر التطرفي والتكفيري وأيضاً ممن شاركوا في الأعمال الإرهابية من خلال وسائل الإعلام المختلفة أنّهم تأثروا بأفكار وفتاوى خارجية وبكتب لا تُدرّس في المدارس النظامية فلم يكن للمناهج الدراسية دور في ذلك.

٤ ـ إنّ متبني التطرف والإرهاب لا يوجد منهم عالم واحد ممن يُمثل توجه العلماء الشرعيين في السعودية ولا في دول الخليج العربية .

٥ ـ إنّ كثيراً ممن يحمل الفكر التطرفي والإرهابي ليسوا من المتعمقين في الشريعة الإسلامية بل وليسوا ذوي تخصصات دراسية شرعية .

٦ ـ من الأسس التي تُعتمد علمياً عند مناقشة المسببات والنتائج هو النظر إلى الأغلبية ، فإذا كانت غالبية مخرجات التعليم هم من الأفراد الذين يحملون الفكر التطرفي والتكفيري فعندئذٍ يُمكن إرجاعه إلى مناهج التعليم ، لكن الحقيقة تؤكد أنّ عدداً من يحمل الفكر التطرفي والتكفيري ونسبتهم على مر السنوات لا يُمثل ولا جزءاً بسيطاً جداً ، بمعنى أنّ ذلك شاذ ، والشاذ علمياً ومنطقياً لا حكم له .

٧ـ كما يوجد في المجتمعات الخليجية فئة تحمل فكر التطرف الديني والتكفير هناك فئة متطرفة أخرى تقف على النقيض من هذا الخط ممن تحمل الفكر التحرري والأيدلوجية الغربية ودرسوا نفس المناهج التي درستها الفئة الأولى ، فكيف للمناهج الدينية أن تنتج فكرين متناقضين؟ فإذا سلّمنا جدلاً بأنّ المناهج الدينية تدعو وتشجع التطرف والتكفير فمعنى هذا أنّها أيضاً تُشجع وتدعو للفكر المناقض أي الفكر التحرري والأيدلوجية الغربية .

إنّ هويتنا الثقافية وموروثنا الاجتماعي والتي بدورها تُشكل شخصية مجتمعاتنا منطلقة من أسس الدين الإسلامي وبالتالي فإنّ تفريغ المناهج التعليمية من القيم والمفاهيم الإسلامية التي لا تتناسب مع الثقافة والأيدلوجية الغربية سيكون له أثر سلبي مع مرور الزمن حيث سيُخل بكيان

وشخصية ومرجعية مجتمعاتنا الخليجية وقد يُمهد لبسط النفوذ والسيطرة الغربية؛ ومن ما لاشك فيه أنّ من المعوقات الأساسية التي تقف أمام المد الاستعماري الغربي بأشكاله المختلفة للعالم الإسلامي هو الدين الإسلامي، لذا فإنّ المفكر والمنظّر الأمريكي ناوم جامسكي في إحدى مناظراته يؤكد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لتصدير القيم والثقافة الأمريكية إلى البلدان الأخرى وذلك لتحقيق أهدافها للسيطرة على العالم.

وهناك نقطة مهمة لابدّ أن لا تغيب عن الذهن وهي أنّه من خلال استقراء التاريخ الإسلامي نجد أنّ معظم المعارك التي خاضها المسلمون مع أعدائهم وانتصروا فيها وكذلك في مقاومة الاستعمار الأجنبي لا يرجع انتصاراتهم إلى كثرة في العدد أو العدة مقارنة بأعدائهم ولكن لإيمانهم وتمسكهم بمعتقداتهم. وتبرز أهمية القيم والمفاهيم الإسلامية كالجهاد بمفهومه الصحيح في المناهج التعليمية في غرس التضحية والشهادة لدى الشباب للدفاع عن الوطن عند مواجهة عدو داخلي أو هجمة من عدو خارجي حيث يُمثل المعتقد الديني محرك أساس في نفوس الناس للدفاع عن الدين والوطن. ويتعاظم الحاجة إلى ذلك في هذا الوقت الذي يشهد فيه العالم تحالفات سياسية وصراعات فكرية واقتصادية وعسكرية وما تمتلكه دول الخليج من ثروات نفطية تجعل من منطقة الخليج محطة للمطامع وبؤرة ساخنة ووجهة لحروب مستقبلية، لا سمح الله.

إنّ الاستجابة لدعوى تغيير المناهج الدينية وطمس ما لا يتناسب مع الثقافة الغربية سيُشجّع الدول الغربية على التمادي في المطالبة بتغيير هويتنا الثقافية والاجتماعية، وقد بين هذه الحقيقة القران الكريم، قال الله تعالى ﴿**وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ...** ﴿١٢٠﴾﴾ (سورة البقرة)، وهذا كله سيترتب عليه آثار خطيرةَ أهَمها نشوء تعليم غير رسمي

يُركز على تدريس المناهج الدينية وقد يكون تعليماً خفياً يصعب مراقبته والإشراف عليه وبالتالي تحدث فجوة في المجتمع بين المنتسبين لهذا النوع من التعليم والمنتسبين للتعليم العام مما سيترتب عليه وجود تيارين متصارعين قد يتخذ أحدهما أو كلاهما التطرف والعنف مسلكاً وبالتالي يجر مجتمعاتنا إلى دوامة من الصراع والعنف.

كما أنّ الاستجابة لدعوى تغيير المناهج سيكون لها أثر نفسي على الشباب الخليجي حيث يرون أنّ المفاهيم التي كانت بالأمس القريب أساسية في الدين الإسلامي أصبحت مجالاً للتغيير مما سينعكس سلباً على اعتزازهم بموروثهم وهويتهم وربما التشكيك في مقومات المجتمع وقد ينتج عن ذلك افتقادهم الثقة في مجتمعاتهم وحكوماتها.

ومن اللافت للنظر أنّ هناك توجهاً قوياً في السنوات الأخيرة في عدد من المجتمعات الغربية من قبل كثير من المصلحين والباحثين الاجتماعين وعامة الناس بل وحتى السياسيين بأهمية التعليم الديني في المناهج الدراسية في المدارس الغربية وضرورة تغيير المناهج وفقاً لذلك وذلك لما يرونه من انحدار فكري وأخلاقي في مجتمعاتهم وصلت إلى مستويات متدنية من الانحطاط لعل منها ما أقره عدد من الدول الغربية مؤخراً بشرعية الشذوذ الجنسي والزواج المثلي والذي لا يُمارس حتى في عالم الحيوان. ولعل الباحث يستشهد بمثال يبين الإقرار بأهمية المناهج الدينية في التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما ذهب إليه المجلس الأمريكي لتعليم الخدمة الاجتماعية في دليله الصادر في عام ١٩٩٥م والمعروف بـ«دليل إجراءات ومستويات الاعتراف ببرامج الخدمة الاجتماعية» بالاعتراف بأهمية النواحي الروحية والدينية والاعتقادية وباعتبارها مكونات أساسية في المناهج الدراسية لكليات ومدارس الخدمة الاجتماعية وشرطاً للاعتراف

بتلك المدارس والكليات وذلك لأول مرة منذ إنشاء المجلس قبل عقود من الزمن (رجب، ١٤٢١هـ).

إنّ مراجعة وتقييم المناهج الدراسية بشكل عام من فترة لأخرى، على سبيل المثال كل عقد من الزمن، مطلب ضروري لتطويرها والتأكد من ملامستها لاحتياجات الناس ومتطلبات العصر لكن بشرط أن لا تتناقض مع الركائز الإسلامية التي بُنيت عليها مجتمعاتنا الخليجية.

كما أنّ هناك حاجة لتطوير أسلوب تدريس المناهج الدينية في المؤسسات التعليمية بحيث يُراعى عدد من الاعتبارات والتي تتضمن:

- مناسبة المفاهيم والقيم الدينية للمرحلة العمرية التي يمر بها الطالب، فهناك بعض المفاهيم التي تُدرس في سن صغيرة لا يدركها الطالب ولا يفهمها، كما أنّ طريقة عرضها قد تكون معقدة ونتيجة لصعوبة استيعابها قد يكره الطالب المواد الدينية.
- اختيار المدرسين المناسبين وذوي الكفاءة في تدريس المواد الدينية الذين يستطيعون توصيل المعلومة الصحيحة للطالب وبإسلوب مبسط حتى لا يلجأ الطالب إلى أشخاص قد يُسيؤن تفسيرها أو يأولونها بما لا تحتمل.
- تطوير الأسلوب في تدريس المواد الدينية، بحيث لا يعتمد على التلقين والحفظ للمفاهيم والقيم الإسلامية وتعريفاتها بل فهمها وإدراكها. ويستشهد الباحث بمثال في هذا السياق وهو حينما يُسأل بعض طلاب المرحلة الابتدائية عن بعض المفاهيم يأتي بها حرفياً كما في الكتاب، وحينما يُسأل عن معنى بعض الكلمات التي قالها لا يفهمها. بل في بعض الأحيان حينما يُعطي سؤالاً للطالب للإجابة عليه يأتي الطالب بالسؤال والجواب معاً كما في الكتاب.
- التنسيق في محتوى المواد الدينية سواء فيما يتعلق بالمواد الدينية نفسها أو بالمراحل الدراسية المختلفة.

- التكامل والتنسيق بين المناهج الدينية والمناهج الدراسية الأخرى لكي تكون العملية التعليمية عملية شاملة ومتكاملة.
- التجسير بين المفاهيم والقيم الإسلامية وبين الممارسة الحياتية، حتى لا تكون تلك المفاهيم والقيم أموراً مجردة لا تتعدى عقل الطالب وليس لها تطبيقات في أرض الواقع.
- التأكيد على أهمية تدريس المعاملة بجانب العبادات في المناهج الدينية لتنشئة الطلاب تنشئة إسلامية صحيحة ومتكاملة، فهناك من الشباب من هو ملتزم بأداء الشعائر لكن يفتقد أساسيات التعامل التي حثّ عليها الإسلام، كحسن الخلق، والتسامح، والرفق، والصدق، ومبدأ الحوار، ومبدأ الأخوة الإنسانية في الإسلام. وفي سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وأقواله ما يؤكد أنّ المعاملة في الإسلام عبادة، جاء في الحديث الشريف عن الرسول الكريم ﷺ (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم)[1]، حيث جعل حسن الخلق من الايمان وجاء في حديث آخر: (إنما بُعثت لأُتمم مكارم الأخلاق)[2]. وفي حديث آخر: (اتّق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن)[3]،

---

(١) رواه الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه، حديث حسن صحيح، حديث رقم ٦٢٧ في رياض الصالحين، محيي الدين النووي (ب . ت)، بيروت، مؤسسة مناهل العرفان.

(٢) رواه مالك عن ابي هريرة، حديث صحيح، حديث رقم ٦٣٨ في كشف الخفاء ومزيل الالباس، اسماعيل بن محمد العجلوني (١٣٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) رواه الترمذي عن ابي ذر جندب بن ابي جنادة وابي عبد الرحمن معاذ بن جبل رضي اله عنهما، حديث حسن، حديث رقم ٦١ في نزهة المتقين شرح رياض الصالحين، ج٢، مصطفى سعيد الخن وآخرون، ١٩٧٨م، بيروت، مؤسسة الرسالة.

وهذا الحديث الشريف يبين أنّ العبادة في الإسلام تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي سلامة العقيدة وأداء الشعائر وحسن المعاملة . ولأهمية حسن المعاملة في الإسلام قرنها بالتقوى وجعلها سبب لدخول الجنة كما جاء في الحديث الشريف، سُئل الرسول ﷺ عن أكثر ما يُدخل الناس الجنة : فقال(تقوى الله وحسن الخلق)[1] .

٤ .٤ استراتيجيات التوظيف

إنّ مواجهة وعلاج مشكلة البطالة بين الشباب يتطلب تضافر جميع الجهود الحكومية منها والخاصة حيث أنّ القطاع الحكومي ليس من المفترض وليس بمقدوره أيضاً استيعاب جميع الشباب بجنسيه أو جميع خريجي الجامعات والمعاهد، ولابد من إيضاح الصورة للقطاع الخاص بأنّ المشكلات التي يُعاني منها الشباب نتيجة البطالة وما ينتج عنها من زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمعات الخليجية سيلحق الضرر بالحياة الاقتصادية وبالجانب الاستثماري وفي هذا المسار تُشير دراسة للبنك الدولي على مستوى العالم أجريت على عشرة آلاف مشروع خلال العامين ١٩٩٩ ـ٢٠٠٠ ميلادية أنّ من أكثر الصعوبات التي تُشكل خطورة على الأعمال التجارية والاستثمارية الفساد الإداري وجرائم الشارع والاضطرابات والسرقات (مجلة التمويل والتنمية، ٢٠٠١)، لذا فإنّ التكلفة التي تُنفق في تدريب وتوظيف الشباب ومنحه بعض المساعدات مردودها الاقتصادي أعلى من لو تركوا عاطلين عن العمل؛ وهناك عدد من الاستراتيجيات التي يُمكن تبنيها، وتتضمن :

---

(١) رواه الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه ، حديث حسن صحيح، حديث رقم ٦٢٦ في رياض الصالحين ،محيي الدين النووي (ب . ت)، بيروت ، مؤسسة مناهل العرفان

١ ـ الإشراف الدقيق والمتابعة من قبل الجهات المعنية على معاهد ومراكز التدريب الخاصة والتي أصبحت تهتم بالمادة على حساب الجودة الكفاءة مما أدّى إلى عدم اعتراف القطاعات الحكومية والخاصة أو الشك في الشهادات التي تمنحها تلك المعاهد وعدم الثقة في كفاءة خريجيها، كما أصبح كثير من الشباب خريجي تلك المعاهد عاطلين عن العمل؛ بالإضافة إلى ما نتج عن ذلك من استنزاف للموارد المالية للشباب والذين هم في أمس الحاجة للمحافظة عليها.

٢ـ الاتفاق مع معاهد التدريب الخاصة والمتميزة على تدريب عدد من الشباب سنوياً وفي المهن أو الوظائف المطلوبة في سوق العمل وتقوم الدولة بدفع تكاليف التدريب.

٣ ـ تشجيع ودعم الشباب مادياً ومعنوياً على العمل الذاتي وإنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم سواء كانت فردية أو أسرية ومساعدة الدولة لهم في دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع.

٤ ـ تشجيع الشركات والقطاع الخاص على إحلال المواطنين في الوظائف وذلك بمنح الحكومة للشركات المتعاونة ميزات معينة مثل ترسية العقود الحكومية والمناقصات على الشركات المتعاونة في توظيف المواطنين بالإضافة إلى التكريم ومنح الأوسمة والجوائز.

٥ ـ المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في توظيف المواطنين بحيث تتحمل الدولة جزءاً من راتب الموظف مثلاً ٥٠٪ لمدة ستة أشهر.

٦ ـ إلزام الشركات بنسب معينة في توظيف المواطنين بحيث يراعى التدرج فيها. ووضع أنظمة لمتابعة الشركات في توطين الوظائف وأنظمة للجزاءات لمن لم يتقيد بتطبيق الأنظمة.

٧ـ وضع حد أدنى لرواتب الموظفين المواطنين في القطاع الخاص ومتابعة تطبيق ذلك.

٨ـ الاهتمام بتوظيف الشباب من الفئات الخاصة مثل المعوقين والأيتام ومجهولي الأبوين بحيث تتحمل الدولة رواتب العاملين منهم في القطاع الخاص للسنة الأولى.

٩ـ وضع نظام لحماية حقوق الموظف في القطاع الخاص وفتح قنوات لسماع التظلم والشكاوى، وكذلك إلزام شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية للموظفين المواطنين.

١٠ـ الاهتمام بإنشاء صناديق وطنية للتوظيف يكون جزءاً من إيراداتها من خلال فرض رسوم على الشركات عن كل عامل أجنبي تستقدمه الشركة وتوضع في تلك الصناديق ويتم الاستثمار الأموال لصالح الشباب، وقد بدأت بعض الدول الخليجية في تبني مثل هذا كالمملكة العربية السعودية ولكن اعتقد تحتاج إلى دفعة قوية وتفعيل لبرامجها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم دول المجلس سنت مؤخراً عدداً من الأنظمة والتشريعات لتصدي لمشكلة البطالة بين الشباب بل وبعض دول الخليج تبنت برامج ومشاريع في هذا الخصوص لكنها تحتاج إلى دعم وتطبيق على أرض الواقع ومتابعة ومحاسبة لغير الملتزمين بها من الشركات والقطاع الخاص بوجه عام، فعلاج المشكلات لا يتوقف عند إصدار القرارات بل تنفيذها ومتابعتها، فتلك المشاريع والبرامج وإن أسهمت بتقليل أعداد العاطلين عن العمل من الشباب إلا أنّها لم تحدث تغيراً ملموساً في مشكلة البطالة والتي مازالت تتفاقم وأصبحت المجتمعات الخليجية تعاني من تبعاتها. وكثيراً ما نسمع في وسائل الإعلام عن التنسيق بين الجهات

الحكومية والقطاع الخاص في توظيف عدد كبير في القطاع الخاص لكن في أرض الواقع نجد قليل منهم من يُسلّم فعلياً تلك الوظائف والأقل منهم من يستمر في تلك الوظائف. ويجدر الإشارة إلى أنّ هناك تجربة جديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة تستحق الاهتمام والمتابعة وهي تأسيس مؤسسة محمد بن راشد لدعم رجال الأعمال من الشباب وكذلك تأسيس صندوق إسلامي خاص برأس مال قدره ١٩١ مليون دولار لتمويل مشاريع الشباب.

٤ .٥ استراتيجيات المؤسسات الشبابية

هناك عدد من الاستراتيجيات يُمكن تبنيها في هذا الخصوص وتتضمن ما يلي:

١ ـ تبني استراتيجيات واضحة ومحددة لرعاية الشباب من قبل الدول الخليجية حيث أنّ هناك حاجة ملحة لذلك، وتعتمد الأجهزة المعنية بالشباب في تلك الاستراتيجيات على خطط وبرامج تعالج قضايا الشباب واحتياجاتهم يكون التنسيق والتكامل مع الأجهزة الأخرى ذات العلاقة بالشباب جزء من هذه الاستراتيجيات.

٢ ـ التوازن في الدعم المالي والمعنوي للأنشطة الرياضية والأنشطة الشبابية الأخرى، بل يعتقد الباحث أنّه من المفترض أن تحظى الأنشطة الشبابية على الأولية في الدعم، فالأنشطة الاجتماعية والثقافية يجب أن تحظى بالعناية والرعاية لأهميتها في تنمية قدرات وإمكانات الشباب وإكساب الشباب الخبرات المهمة في حياتهم بل وزيادة التصاقهم بمجتمعهم مما يؤدي إلى تنمية الولاء للمجتمع وكذلك دورها في توجيه الشباب وعلاج مشكلاتهم الاجتماعية. ولعل من الجدير بالذكر الإشارة إلى

أنّه من خلال الاطلاع على لوائح أجهزة الشباب والرياضة في دول مجلس التعاون بل ومسمياتها نجد أنّ العمل الشبابي يأتي في الدرجة الأولى مقدماً على العمل الرياضي.

إنّ الوضع الذي يعيشه الشباب الخليجي في الوقت الحاضر يستلزم من المؤسسات والهيئات الشبابية إعادة ترتيب الأوليات بما يُفيد ويخدم الشباب ويُحقق الصالح العام؛ ولعل الكثيرين يتساءلون ما الفائدة التي حققتها مجتمعاتنا الخليجية من الدعم الرياضي اللامحدود طوال السنوات الماضية، وما الجدوى من تحقيق بطولات قارية أو عالمية والتتويج في المنصات الرياضية وهناك مئات الألوف من الشباب الخليجي الذي يبحث عن لقمة العيش، أو سلكوا طريق الجريمة والانحراف، أو أصبحوا ضحية للأمراض النفسية والاضطرابات الاجتماعية، أو أصبحوا عرضة للتيارات الفكرية التي تلوح بهم يمنةً تارةً ويسرةً تارةً أخرى؛ لعل أحد العوامل المؤدية إلى ذلك الافتقاد إلى مؤسسات وبرامج شبابية فاعلة تُعين الشباب وتعالج مشكلاتهم وقضاياهم الاجتماعية وتلمس همومهم واحتياجاتهم. لو قُدّر أنّ الأموال الطائلة التي أُنفقت وتُنفق على الرياضة، خاصة كرة القدم، أُنفقت على برامج وخدمات لتنمية قدرات الشباب بجنسيه وإمكاناته وبرامج لإكساب الشباب مهارات تعُينهم في حياتهم العلمية والعملية وبرامج إرشادية لتوجيه الشباب وعلاج مشكلاتهم، وأنشطة تنمي فيهم روح الولاء للمجتمع والحفاظ على مكتسباته فما ذا عسى أن تكون النتيجة؟ بكل تأكيد ستكون النتيجة أفضل والفائدة أعم.

٣- إشراك الشباب في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الشبابية فهم الوسيلة والغاية في البرامج الشبابية لذا فيجب الاهتمام برأيهم وأخذه في الاعتبار.

من الواضح أنّ هناك عنصراً مهماً مفقوداً في رعاية الشباب يتمثل في تجاهل الشباب، وبمعنى آخر تهميش الشباب عند وضع الاستراتيجيات وتصميم البرامج وتخطيط الأنشطة وتنفيذها، ويتضح ذلك من خلال تجاهل آراء الشباب وأفكارهم ورغباتهم ومشاركاتهم مما نتج عنه وجود فجوة بين برامج وخدمات الشباب من جهة وبين احتياجات الشباب وحل مشكلاتهم، فقد استجدت أمور ومشكلات في حياة الشباب هم أكثر الناس دراية بها وتتطلب مشاركة الشباب أنفسهم في تحديد مصيرهم.

وقد أظهرت دراسة أجريت في الكويت أنّ لدى الشباب وخاصة الشابات الشعور بالخوف من الغد والشعور بأنّ المستقبل مجهول كما أنّ هناك عدد من المشكلات التي تورق الشباب لعل من أبرزها صعوبة الزواج، الطلاق، التفكك الأسري، انشغال الوالدين عن الأبناء، الزواج من أجنبيات، الإسكان، توطين العمالة (الطحيح، ١٩٨٦م).

ونتيجةً لهذه الفجوة فمن المؤسف أنّ المؤسسات الشبابية مازالت تركز على الجانب الرياضي، وكأنّ الرياضة هي الشغل الشاغل وقضية القضايا للشباب وتهمل جوانب أخرى أساسية في حياة الشباب مما نتج عنه ما نعايشه الآن من وضع متأزم للشباب الخليجي.

ولعل الباحث يُشيد بتجربة وإن كانت محدودة وتحتاج إلى توسيع نطاقها وتطويرها لكنها خطوة جيدة ومهمة نحو المشاركة الفعلية للشباب في البرامج والأنشطة المقدمة لهم، وهي تجربة مجلس الأعضاء في مراكز الشباب في دولة الكويت، حيث يتم تشكيل مجلس الأعضاء بمركز الشباب بانتخاب تسعة أعضاء سنوياً، أعمار الأعضاء تتراوح

من ست سنوات إلى أقل من ١٨ سنة، وينتخب هذا المجلس رؤساء اللجان وأميناً للسر ورئيساً ونائباً للرئيس، ويعقد اجتماعات دورية خاصة به كل أسبوعين. ولمجلس الأعضاء دور في اختيار الأهداف المناسبة لأعضاء مركز الشباب وتلبية احتياجاتهم وتحديد الأنشطة والبرامج والوسائل لتحقيقها مما ينعكس أثره الإيجابي على أعضاء المركز حيث يشعرون أنّ المركز منهم وإليهم.

٤ ـ تفعيل الأجهزة المعنية برعاية الشباب للقيام بما أُنيط بها من مهام ومسئوليات بهدف رعاية الشباب من جميع الجوانب ذات العلاقة بعمل الأجهزة وعدم الاقتصار أو التركيز على الأنشطة الرياضية. إنّ إهمال الأجهزة الشبابية في القيام بدورها دفع أجهزة أخرى إلى تبني برامج وأنشطة شبابية هي ليس من صلب اختصاصها على سبيل المثال اضطلاع وزارة الداخلية في بعض دول المجلس بقضايا تتعلق بتدريب الشباب وتوظيفهم وحل مشكلاتهم الاجتماعية ومثل ذلك قيام بعض الجهات التعليمية بإقامة معسكرات شبابية ومعسكرات صيفية، ويعتقد الباحث أنّ مثل هذه الأمور هي من اختصاص الهيئات والمؤسسات الشبابية والتي من المفترض أن يكون لها نصيب في برامجها وميزانيتها.

٥ ـ الاهتمام برعاية الشباب الدارسين في الخارج خاصة أنّ هناك نسبة كبيرة من صغار السن في الوقت الحاضر ممن يتابعون تعليمهم الجامعي وما بعده على حسابهم الخاص في ظل صعوبة القبول في التعليم ما بعد الثانوي في دول المجلس وهذه الفئة من الشباب عُرضة للتأثر السريع بالمجتمع الغربي لذا فإنّ استحداث قسم في المكاتب والملحقيات الثقافية خاص بالإرشاد الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية.

٦ ـ الاهتمام بالقطاعات الشبابية الأقل حظاً مثل الشباب في المؤسسات الإيوائية من الأيتام ومجهولي الأبوين والمعوقين، وكذلك الأحداث المنحرفين في دور الملاحظة والمؤسسات الإصلاحية.

٧ـ الاهتمام بالخدمات الشبابية في المناطق الريفية، فالشباب في القرى أصبح يتأثر بما يتأثر به الشباب في المدن نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات لكنه مهمل فيما يتصل بتوفير المؤسسات والخدمات الشبابية، فالمؤسسات والخدمات الشبابية تتركز في المدن مما ينعكس سلباً على الشباب وعلى مجتمعاتهم المحلية.

٨ ـ تشجيع ودعم الدراسات العلمية التي تبحث في احتياجات الشباب ومشكلاتهم الجديدة ولعل من أبرزها البطالة والانتحار والتطرف الديني وذلك ليكون تبني الاستراتيجيات الشبابية معتمداً على أسس علمية وموضوعية.

٩ ـ العمل على توفير مؤسسات شبابية مناسبة في الأحياء السكانية خاصة في الأحياء الفقيرة التي شبابها في أمس الحاجة إلى البرامج والخدمات الشبابية وكذلك في المناطق غير الحضرية (الريفية) التي تشهد تغيرات كبيرة لعل من أهمها ارتفاع معدلات الجريمة في تلك المناطق.

ولعل في تجربة دولة الكويت المتمثلة في إنشاء مراكز الشباب والمنتشرة في المناطق السكنية، حيث يبلغ عددها تسعة مراكز، وكذلك الساحات الشعبية تجربة تستحق الدراسة للاستفادة منها وتطويرها.

١٠ ـ إشراك المتخصصين في مجال رعاية الشباب من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات خاصة في تخصص الخدمة الاجتماعية في رسم السياسات الشبابية وتخطيط وتنظيم برامج رعاية الشباب وذلك حتى يكون هناك ربط بين التخطيط العلمي ومتابعة المستجدات في حقل رعاية الشباب من جهة وبين البرامج والخدمات الشبابية من جهة أخرى.

٤ .٦ استراتيجيات إعلامية

يحتاج إعلامنا الخليجي إلى نقلة نوعية في البرامج المقدمة والاهتمام بفئات المجتمع خاصة فئة الشباب، ولابد أن يتصف الإعلام بالشفافية والموضوعية في نقل آلام وآمال الشباب بعيداً عن البهرجة الإعلامية حتى يُمكن للمسئولين والجهات المعنية في معرفة الواقع وبناء على ذلك يتم إعداد برامج وخطط مستقبلية مدروسة، ويُمكن تبني عدة استراتيجيات في هذا الخصوص تتمثل في:

١ ـ إصدار مجلة هادفة تُعنى بالشباب بجنسيه وتُعالج همومه وقضاياه بموضوعية وعلمية توزّع في دول المجلس، ويُشارك في إعدادها بالإضافة إلى الشباب الخليجي متخصصون في العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية.

٢ ـ الاهتمام بالإعلام الشبابي بوجه عام وفي مختلف الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة وعدم الاقتصار على الإعلام الرياضي، ويشمل ذلك تصميم برامج تلفزيونية مخصصة للشباب تتناول قضاياهم ومشكلاتهم وكيفية مواجهتها وتعليمهم المهارات في حل المشكلات خاصة أنّ قضايا الشباب لم تحظ بالاهتمام المطلوب في وسائل الإعلام؛ فمشكلات الشباب مثل الخوف من المسئولية، والخوف من الزواج، والخوف من عدم التزوج، وافتقاد المعلومات والمهارات في تكوين الأسرة (المطوع، ١٩٩١؛ الجوير؛ عبدالحميد، ٢٠٠٢)، تتطلب اهتماماً خاصاً من قبل وسائل الإعلام؛ ويُشير المحياس إلى أنّه وإن ناقشت وسائل الإعلام بعض مشكلات الشباب لكن دون السعي لإيجاد حلول عملية لها (المحياس، ١٩٩٦م).

٣ـ توعية الأسر عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بالمخاطر والتحديات التي يتعرض لها الشباب وكيفية مواجهتها؛ وكذلك كيفية مناقشة الأسرة للقضايا التي تهم الشباب كالانحراف السلوكي والفكري والتطرف والإرهاب والبطالة والأمراض الجنسية وذلك باسلوب يعتمد على الموضوعية والحوار المتبادل.

٤ـ الموضوعية في تناول قضايا الشباب بحيث لا نّحمل الشباب أكثر من طاقاتهم أو نلومهم في أمور خارجة عن إرادتهم لأنّ ذلك يؤدي إلى مشكلات عديدة نفسية واجتماعية للشباب ويكون مردوده عكسي على المجتمع. فجزء من الخلل يتحمله الشباب والجزء الأخر تتحمله المؤسسات والأجهزة الرسمية والأسرة والبيئة الاجتماعية.

٤ .٧ استراتيجية العمل التطوعي

إنّ الظروف الراهنة تستوجب البحث عن قناة يمكن للشباب من خلالها القيام بدور في مجتمعهم يشعرون من خلاله بقيمتهم. إنّ شعور بعض الشباب بالغربة في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها أو ما يُعرف بالاغتراب الاجتماعي نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يُفسر توجه وسلوك بعض الأفراد نحو الانحراف (Merton,١٩٨٦)، لذا فإنّ ربط الأفراد بمجتمعهم وزيادة تماسكهم مع مجتمعهم من خلال مشاركتهم في الأعمال التطوعية ويُنمي الولاء لمجتمعهم ويعمل على تجنيبهم الوقوع في السلوك المنحرف من خلال الاستفادة من أوقات فراغهم. وقد أكد مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي دور العمل التطوعي في تحقيق التنمية الاجتماعية وترسيخ الأمن في المجتمع ، وتحقيق ذلك يتم من خلال ثلاثة عناصر رئيسة :

١ ـ شعور بعض الشباب بالسلبية واللامبالة والاستهتار تجاه المجتمع أو ما يُعرف بالاغتراب الاجتماعي يُحدث فجوة بين الشباب ومجتمعهم وربما فقدانهم الولاء لمجتمعهم لكن انخراط الشباب في العمل التطوعي بما يخدم مجتمعهم يزيد من ارتباطهم بمجتمعهم وولائهم له وبالتالي إحساسهم بمسئوليتهم تجاهه، لذا فإنّ العمل على ربط الشباب بمجتمعهم ومنحهم فرصة في بناء المجتمع من خلال مساهمتهم في العمل التطوعي سيزيد من إحساسهم بقيمتهم ودورهم في بناء مجتمعهم وبالتالي سيغرس في نفوسهم المحافظة على مكتسبات المجتمع.

٢ ـ مشاركة الشباب في أنشطة تطوعية تخدم مجتمعهم سيعمل على الحد من المشكلات الناجمة عن وجود وقت الفراغ، فوجود وقت فراغ لدى الشباب يؤدي إلى آثار سلبية ليس فقط على الفرد ولكن على المجتمع ككل، حيث يؤدي إلى تعود الشباب الكسل والخمول وعدم الإنتاجية كما أنّه قد يؤدي إلى تعلمهم سلوكيات وعادات سيئة وتوجههم إلى الانحراف وتهديد مكتسبات المجتمع، خاصة في وقتنا الحاضر الذي يواجه فيه الشباب تحديات عديدة كالانفتاح الإعلامي من خلال القنوات الفضائية والإنترنت وما تبثه من مغريات وأفكار وعادات لا تتناسب مع القيم والثقافة الإسلامية والعادات العربية، وفي ضوء ما يعانيه الشباب من مشكلات كصعوبة الحصول على القبول في الجامعات والكليات أو المعاهد الفنية نتيجةً لتزايد أعداد الطلاب وصعوبة الحصول على فرص وظيفية، وقد أكدت ذلك البحوث العلمية، فيُشير علي إلى أنّ إحساس الشباب بالملل يقودهم إلى استنفاد وقت فراغهم بأي وسيلة كانت كالتسكع في الطرقات ومصادقة رفقة السوء ومن ثم الانحراف (علي، ١٤١٠هـ).

٣ـ انخراط الشباب في العمل التطوعي يؤدي إلى استثمار أوقاتهم بما يُفيدهم ويُفيد مجتمعهم فيعمل على إكسابهم خبرات ومهارات تمنحهم فرصة أكبر في الحصول على عمل كما تُعينهم في التعامل بفاعلية مع حياتهم.

٤ . ٨ استراتيجيات خليجية

وهذه الاستراتيجيات يُمكن لدول مجلس التعاون تبنيها مجتمعة، وتتمثل في:

١ ـ إنشاء مركز بحوث متخصص على مستوى دول مجلس التعاون يُعنى بإجراء الدراسات حول قضايا ومشكلات الشباب والأسرة في الخليج العربي ويعمل على وضع استراتيجيات وحلول للتعامل معها كما يعمل على التنسيق بين دول المجلس في دراسات المشكلات ووضع الاستراتيجيات.

٢ ـ إجراء دراسة مسحية وعاجلة على مستوى دول مجلس الخليج التعاون عن احتياجات ومشكلات الشباب في الوقت الحاضر وكيفية علاجها والتصدي لها من وجهة نظر الشباب.

٣ـ دعم العمل الشبابي الاجتماعي الخليجي لأنّ العمل الإقليمي المشترك مهم في تبادل الخبرات والمعلومات ولأهمية ذلك أولته دول أوربا عناية خاصة فقد نشر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورته السادسة والخمسون المنعقد في يوليو من عام ٢٠٠١م تحت موضوع تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (تقرير الأمين العام) أنّ مديرية الشباب والرياضة التابعة لمجلس أوربا دعمت من الفترة بين ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٠م ١٨٠٠٠ مشروع ضم أكثر من ٢٦٠٠٠٠ شاب وكذلك العاملين في ميدان الشباب. وتم تحديد نهج استراتيجي لوضع

سياسات للشباب في أوربا تتسم بالتكامل وتشمل قطاعات عديدة في الاتحاد الأوربي، وهناك دراسات تتبعية يقوم بها مختصون لتقييم سياسات الشباب في دول أوربا.

٤ ـ تبادل الخبرات والمعلومات بين الهيئات والمؤسسات في دول المجلس فيما يتعلق بمواجهة مشكلات الشباب ومعرفة احتياجاتهم وعدم الاقتصار في التبادل على النشاط الرياضي.

٥ ـ توحيد الهياكل التنظيمية والإدارية لمؤسسات الشباب والرياضة في دول المجلس، لأنّ تعدد الهياكل والمسميات للأجهزة المعنية بالشباب في دول المجلس أثّر في تنسيق الجهود بينها وأثّر أيضاً في رسم استراتيجيات وسياسات عامة لدول المجلس.

ونظراً لأنّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة إقليمية تُعنى بتنمية وتطوير المجتمعات الخليجية وتهدف إلى تنسيق العمل الخليجي وتعمل على بلورة سياسات خليجية مشتركة في مختلف المجالات فإنّ على المجلس مسئولية كبيرة في بناء استراتيجيات شبابية متكاملة تخدم شباب المنطقة وتعمل على التنسيق بين الأجهزة والهيئات المعنية بالشباب في الدول الأعضاء. ويجب آن يكون بناء هذه الاستراتيجيات على أسس موضوعية وعلمية يتم اختيار المتخصصين الاكفأ في مجال الشباب في إعدادها بعيداً عن الاهواء والعلاقات الشخصية حيث أن أكثر ما أضر مجتمعاتنا الخليجية هو تغليب العاطفة والعلاقات الشخصية على العقل والموضوعية.

ولعل من الجدير بالذكر أن يُشير الباحث إلى التوصيات التي تبناها المؤتمر العالمي للوزراء المسئولين عن قطاع الشاب المنعقد في لشبونة في أغسطس من عام ١٩٩٨م والتي تتفق مع كثير من مما تمت الإشارة إليه، وتضمنت التوصيات:

١ ـ وضع سياسات وطنية وبرامج تنفيذية خاصة بالشباب .
٢ ـ معرفة حالة الشباب وتحديد احتياجاتهم .
٣ ـ مشاركة الشباب في وضع السياسات والبرامج وخطط العمل وتنفيذها .
٤ ـ تعزيز التثقيف والتدريب لتعزيز روح المواطنة والمسئولية والاندماج في المجتمع .
٥ ـ الاهتمام بفئات الشباب المهمشه مثل الأيتام ومجهولي الأبوين .
٦ ـ تشجيع النزعة التطوعية لدى الشباب .
٧ ـ تشجيع إجراء البحوث المتعلقة بتوظيف الشباب للخروج بسياسات وبرامج تساهم في مواجهة المشكلة .
٨ ـ تشجيع الشباب على تبني المشاريع الخاصة بهم وتزويدهم بالمهارات والموارد اللازمة .

وفي ختام هذه الجزئية الخاصة باستراتيجيات رعاية الشباب يجدر بالباحث التأكيد على أنّ بناء هذه الاستراتيجيات يرتكز على عناصر أساسية مهمة سبق الإشارة إليها عند الحديث عن المفاهيم ولكن لأهميتها فيحسن التنويه إليها وهي :

١ ـ تحديد أهداف استراتيجيات رعاية الشباب المراد تحقيقها .
٢ ـ ترتيب تلك الأهداف حسب أهميتها وحاجة المجتمع لها .
٣ ـ تحديد الموارد والإمكانات المادية والبشرية الحالية والمستقبلية التي تتطلبها تخطيط وتنفيذ تلك الاستراتيجيات .
٤ ـ كيفية تأمين وتدبير الموارد والإمكانات اللازمة لتفعيل استراتيجيات رعاية الشباب .
٥ ـ تحديد المعوقات والصعوبات التي تعترض أو قد تعترض تحقيق استراتيجيات رعاية الشباب وكذلك استشفاف ما قد يحصل من معوقات في المستقبل .

٦ـ تحديد الوسائل والأساليب الرئيسة لتحقيق استراتيجيات رعاية الشباب .

٧ـ الاختيار بين تلك الوسائل بما يتلاءم مع ثقافة المجتمع وإمكاناته الحالية أو ما يُمكن توفيره من إمكانات .

٨ـ وضع خطط مرحلية زمنية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات .

٩ـ رسم خطط للمتابعة والتقويم وذلك للتأكد من سير العمل في استراتيجيات رعاية الشباب وانسجامها في تحقيق الأهداف .

٥. الخاتمـــة

تتطلب قضايا الشباب ومشكلاتهم عناية خاصة من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في وقتنا الحاضر، فالشباب الخليجي أصبح يُعاني من مشكلات عديدة لم تقتصر تأثيراتها السلبية على الشباب ولكن تعدته إلى أسرته وإلى المجتمع المحيط به.

إنّ رسم الاستراتيجيات ووضع السياسات الخاصة برعاية الشباب لمواجهة المشكلات وإشباع الاحتياجات أصبح أمراً ملحاً لكل دولة من دول المجلس، كما أنّ العمل على رسم استراتيجية خليجية موحدة وتنسيق الجهود وتكثيفها بين دول المجلس بالغ الأهمية خاصة في هذا الوقت الذي تشهد فيه دول الخليج تيارات فكرية منحرفة ومتطرفة وحملات ثقافية وفكرية منظمة من منظمات ودول أجنبية تستهدف شبابه مما يستدعي تضافر كل الجهود الخليجية والمشاركة الجماعية في التصدي لها وحماية شباب الأمة ومن نافلة القول التأكيد على أنّ الجهد الجماعي المشترك يفوق الجهد الأحادي.

إنّ أكثر ما يخشاه المؤلف هو أنّ عدم تبني دول المجلس التعاون الخليجي لاستراتيجيات وسياسات واضحة ومحددة لرعاية الشباب تُعالج المشكلات وتُلبي الاحتياجات سيُسفر عن تفاقم المشكلات بين الشباب لعل من أبرزها انتشار الانتحار بشكل كبير وكذلك اتّساع الانحراف الفكري والتطرف الديني والإرهاب والعداء للمجتمع، وكما سبق توضيحه تؤكد الدراسات إلى أنّ الضغوط الاجتماعية التي يواجهها الشباب، وعدم المساواة في الفرص بين الشباب، والفقر وفشل الحكومات في إيجاد العمل المناسب للشباب الذي من خلاله يستطيع تأمين المعيشة الكريمة تخلق أرضاً خصبة للتطرف الديني.

وبالرغم من أنّ الشباب يُمثل القوة المحركة في المجتمع والتي من المفترض أن يُعتمد عليها في بناء وتنمية المجتمع بحكم اتصافه بعدد من الخصائص إلاّ أنّه في دول الخليج العربي أصبح كثير من الشباب قوة هادمة بدلاً من أن يكونوا قوة بانية. إنّ العمل على توظيف الشباب وانخراطهم في سوق العمل يؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على النظام الاجتماعي في المجتمع وتحاشي إهدار الموارد البشرية كما يعمل على ربط الشباب بمجتمعهم وولائهم له بالإضافة إلى أنّه يُشعر الشاب بقيمته في مجتمعه واحترامه لذاته.

إنّ دول المجلس مُطالبة ببذل الجهود المكثفة والحثيثة لعلاج المشكلات التي تواجه الشباب، فكما سبقت الإشارة إليه فهناك انتشار للبطالة بين الشباب وكذلك الانحراف السلوكي من استخدام المخدرات وسلوك جنسي غير مشروع وسرقة وعدم استشعار المسئولية وانحراف فكري وتطرف ديني. وأصبح الشباب الذي يُعد مورداً اقتصادياً ومكسباً للمجتمع أصبح يُشكل قلقاً وهماً لدول المجلس، كما أصبح الشباب الذي من المفترض أن تفرح وتُفاخر المجتمعات بتنامي أعداده أصبح يُمثل حملاً وعبئاً في دول المجلس.

وختاماً، فإنّ إغفال أو تجاهل مواجهة ومعالجة مشكلات الشباب واحتياجاتهم خاصة فيما يتعلق بالتوظيف فسيترتب عليه معاناة المجتمعات الخليجية من أزمة حقيقية في المستقبل القريب، فالشباب الذي يشعر بأنّه مهمل ومُهمّش والشباب العاطل عن العمل ما زال للقيم الدينية والعادات الاجتماعية شيء من التأثير عليه في الوقت الحاضر كما أنّ كثير من الشباب يأكل ويشرب من خير والديه الذين كان لهم حظ في الطفرة الاقتصادية التي مرت بها دول المجلس لكن مع مرور الزمن فهذه القيم والعادات سيخف وزنها وتأثيرها في حياة الشباب كما أنّ الوالدين حينما يصلون إلى مرحلة التقاعد أو الوفاة فإنّ الشباب سيجد صعوبة في إشباع احتياجاته الأساسية

وتوفير ضروريات الحياة، وهنا فإنّ الجيل الجديد من الشباب سيواجه المعاناة حقاً كما ستقطف المجتمعات الخليجية الثمار المرة لهذه المعاناة.

تناولت هذه الدراسة موضوعاً حيوياً عن أزمة الشباب الخليجي وما أفرزته تلك الأزمة من مشكلات واحتياجات كما تطرقت الدراسة إلى بناء استراتيجيات شبابية لمواجهة هذه الأزمة ومشكلاتها. إنّ الفاحص للمجتمعات الخليجية يلحظ أنها تمر بتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة غيرت في كثير من بنيتها ولمست سكانها بمختلف فئاتهم العمرية وخاصة فئة الشباب، وتتصف تلك التغيرات بحدوثها السريع. فخلال العشر سنوات الأخيرة واجه الشباب عدد التحديات والتغيرات التي كان لها أثر كبير على فكره وسلوكه، لعل من أبرزها تغيّر وظائف الأسرة والانفتاح الإعلامي، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية، والعولمة.

إنّ المجتمعات الخليجية تشترك في مقومات أساسية أهمها وحدة الدين ووحدة اللغة ووحدة التراث والثقافة لذا فإنّ كثيراً من المشكلات التي يواجهها الشباب في دول مجلس التعاون مشكلات متشابهة مما يتطلب جهوداً مشتركة للتعامل معها والتصدي لها، خاصة في هذا الزمن الذي تواجه فيه دول الخليج تحديات عديدة مما يجعل العمل الخليجي المشترك ركناً أساساً في التعامل مع التحديات.

وتؤكد هذه الدراسة التي تناولت الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي أهمية الاعتناء بدراسة قضايا الشباب والتعامل مع احتياجاتهم وعلاج مشكلاتهم وذلك لسببين أساسيين، أحدهما اتصاف مرحلة الشباب بخصائص فريدة تميّزها عن المراحل العمرية الأخرى؛ وثانيهما، احتلال فئة الشباب نسبة كبيرة في التركيبة السكانية في المجتمعات الخليجية، وهذه النسبة في تنامٍ مستمر. وبينت الدراسة أنّه بالرغم من أنّ المؤسسات والهيئات

الشبابية في دول مجلس التعاون هي مؤسسات شبابية بالدرجة الأولى قبل أن تكون رياضية إلا أنّ الأنشطة الرياضية تحظى بالأولية والاهتمام، فما يُخصص من دعم مالي ومعنوي للأنشطة الرياضية يفوق بمراحل الأنشطة الاجتماعية.

وتؤكد الدراسة أنّ أنجع أسلوب للتعامل مع أزمة الشباب وما نجم عنها من مشكلات واحتياجات وقضايا هو توجيه الجهود لمعالجة المسببات والجذور والاهتمام بالعمليات والمراحل السابقة للمشكلات بدلاً من التركيز على المشكلات نفسها، فمعالجة الأعراض لا يُشفي من الأمراض, ويتمثل ذلك الأسلوب في تبني استراتيجيات لمواجهة المشكلات من جذورها والتعامل مع مسبباتها.

لذا فإنّ رسم استراتيجيات ووضع سياسات خاصة برعاية الشباب أصبح أمراً ملحاً لكل دولة من دول المجلس، كما أنّ العمل على رسم استراتيجية خليجية موحدة وتكثيف وتنسيق الجهود بين دول المجلس بالغ الأهمية خاصة في هذا الوقت الذي تشهد فيه دول الخليج تيارات فكرية منحرفة ومتطرفة وحملات ثقافية وفكرية منظمة من منظمات ودول أجنبية تستهدف شبابه مما يستدعي تضافر كل الجهود الخليجية والمشاركة الجماعية في التصدي لها وحماية شباب الأمة. إنّ افتقار دول مجلس التعاون للاستراتيجيات وسياسات شاملة وواضحة لرعاية الشباب يُخشى أن يُفاقم من مشكلات الانحراف السلوكي والانحراف الفكري والتطرف الديني واستشرائه بين الشباب حيث تُشير الدراسات العلمية إلى أنّ الضغوط الاجتماعية التي يواجهها الشباب، وعدم المساواة في الفرص بين الشباب، والفقر وفشل الحكومات في إيجاد العمل المناسب للشباب الذي من خلاله يستطيع تأمين معيشة كريمة تخلق أرضاً خصبة للتطرف الديني والإرهاب.

إنّ الأزمة التي يعيشها كثير من الشباب في دول مجلس التعاون وما انطوت وتنطوي عليها من تحديات ومستجدات أدّت إلى نتائج سلبية على الشباب وعلى مجتمعاتهم وأفقدت كثيراً منهم الانتماء المجتمعي وخلق مشكلات عديدة أصبحت تُشكل قلقاً لدول المجلس، لعل من أبرزها البطالة، والفراغ، والانحراف، والعنف والانتحار، والأمراض النفسية والاضطرابات الاجتماعية، والانحراف الفكري والتطرف الديني والإرهاب.

وبالرغم من أنّ الشباب يُمثل القوة المحركة في المجتمع والتي من المفترض أن يعتمد عليها في بناء وتنمية المجتمع بحكم اتصافه بعدد من الخصائص إلاّ أنّه في دول الخليج العربي أصبح بعض من الشباب قوة هادمة بدلاً من أن يكونوا قوة بانية، وأصبح الشباب الذي يُعد مورداً اقتصادياً ومكسباً للمجتمع يُشكل هاجساً وهماً لدول المجلس، كما أنّ الشباب الذي يُفترض أن تفرح وتُفاخر المجتمعات بتنامي أعداده أصبح يُمثل حملاً وعبئاً في دول المجلس.

ولعله من الملاحظ العبء الذي تتحمله وزارات الداخلية في دول المجلس خاصة الأجهزة الأمنية فيها، وقد زاد هذا العبء في السنوات الأخيرة؛ ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى ذلك هو قصور بعض الجهات والمؤسسات الرسمية المعنية بالشباب وقضاياهم في القيام بواجباتها ومسئولياتها مما أدّى إلى انتقال تلك المسئوليات إلى الأجهزة الأمنية وانشغالها بمسئوليات هي من صلب الجهات الأخرى.

إنّ الانحراف الفكري والتطرف الديني يجب مواجهتها والتعامل معها بالقوة والحكمة، فبالقوة والحزم مع متبنيي الإرهاب الذي يُخالف أبسط المبادئ الإسلامية حتى لا تصبح مجتمعاتنا الخليجية ساحة للتعصب

والإرهاب وبالتالي تفقد أمنها واستقرارها. وبالحكمة في مواجهة الانحراف الفكري والتطرف لسبر جذوره وتحديد أسبابه الحقيقية وذلك لعلاجها وعدم ترك فرصة لاستغلال الظروف وإيجاد مسوغات للانحراف والتطرف وحتى لا تستشري هذه الأفكار في عقول الشباب الخليجي.

إنّ عدم مواجهة ومعالجة مشكلات الشباب واحتياجاتهم في المجتمعات الخليجية ستترتب عليهعواقب سيئة قد يصعب حينئذ مواجهتها لذا فإنّ تبني استراتيجيات لرعاية الشباب ينبغي أن يحظى بالأولية القصوى لدى دول مجلس التعاون، ويجب أن يُنظر إلى مشكلات الشباب واحتياجاتهم بشمولية وتكاملية يكون التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات ذات العلاقة بالشباب كالمؤسسات التعليمية والدعوية والاجتماعية والشبابية والأمنية أمراً أساساً في أي استراتيجية تهدف إلى تقديم الرعاية لهم حيث أنّ المشكلات التي يواجهها الشباب تتصف بالتشعب والترابط والتراكم.

وأكدت الدراسة أنّ إدارة والتعامل مع أزمة الشباب تتطلب عناية خاصة، فالحلول الوقتية والعلاج السريع لا يجدي مع مثل هذه الأزمات كما أنّه لا يُتوقع أن يتم حل الأزمة ومواجهتها في غضون سنوات قليلة فهي نتاج تراكمي لعدد من السنيين لكن لا بد من إدارتها والتعامل معها بحكمة ومنهجية وذلك من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات التي تشمل مناحي عديدة.

وقد تضمنت الاستراتيجيات المقترحة في هذه الدراسة على استراتيجيات عامة، واستراتيجيات تتعلق بالأجهزة الأمنية وبالمؤسسات التعليمية وبالهيئات والمؤسسات الشبابية، واستراتيجيات إعلامية، واستراتيجيات خاصة بالعمل التطوعي، واستراتيجيات موحدة على

مستوى دول مجلس التعاون . ودعت الدراسة إلى إنشاء مجالس أو هيئات عليا للأسرة والشباب في دول المجلس يقع على عاتقها بناء استراتيجيات شاملة ومتكاملة لرعاية الشباب والتنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة . كما أنّ على مجلس التعاون الخليجي مسئولية كبيرة في بناء استراتيجيات شبابية خليجية وفي والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات المعنية بالشباب في الدول الأعضاء .